التُّحفةُ المُضيَّة
بشرح
المنظومة البيقونية

الطَّبعةُ الأولى
شعبان - ١٤٣٩هـ

التحفة المضية
بشرح
المنظومة البيقونية

شرح
د. ظافر بن حسن آل جبعان

www.aljebaan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[المجادلة: ١١].

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا. مَن يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له. وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النِّساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ٦٩ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ؛ فإنَّ أصدقَ الحديثِ كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدَثاتُها، وكلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّارِ.

إنَّ طلبَ العلمِ النافعِ، والاشتغالَ به من أعظمِ وأجلِّ القُربِ الَّتي يتقرَّبُ بها العبدُ إلى ربِّه ومولاه؛ إذِ العلمُ يَصِلُ العبدَ بربِّه، ويُعرِّفُه إيَّاه، فيحملُه ذلك التَّعرُّفُ على تقواه، وخشيتِه، وطلبِ رضاه؛ يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ﴾ [فاطر: ٢٨].

فإذا استَجمَع العبدُ خشيةَ ربِّه؛ سار إليه بصادقٍ، وطلب معونتَه بيقينٍ، وتذلَّل له بخضوعٍ، وتوجَّه إليه برغبةٍ وحُسنِ ظنٍّ، وتبرَّأ من كلِّ حولٍ وقوَّةٍ، واستَرشَد في سيرِه

إلى ربِّه بكلِّ نورٍ وبصيرةٍ، ولا يمكنُ أن يحصلَ الكمالُ البشريُّ للعبدِ إلاَّ بأمرينِ: توفيقِ الله له، وسلوكِه طريقَ العلمِ بالله، الَّذي به يعرفُ العبدُ حقوقَ ربِّه، ويستصبرُ نواهيَه، فيقومُ لله بكمالِ العبوديَّةِ، فيدركُ بذلك شرفَ التَّألُّهِ والتَّنسُّكِ والتَّعبُّدِ لله، فيرى مِنَّةَ الله عليه في كلِّ شيءٍ، وإحسانَه إليه في كلِّ أمرٍ، فيُخلِصُ قلبُه، وتستسلمُ نفسُه، وتَذِلُّ رُوحُه لله، وهذه غايةُ التَّعبُّدِ لله: ألاَّ يكونَ في قلبِكَ غيرُ الله.

فإذا ظهر هذا للعبدِ؛ عرَف شرفَ العلمِ الَّذي هو سبيلُ الجنَّةِ، وبه رفعةُ الدَّرجةِ فيها، يقولُ ﷺ: **«مَن سَلَكَ طريقًا يَلتَمِسُ فيه عِلمًا؛ سَهَّلَ اللهُ له طريقًا إلى الجَنَّةِ»**(١).

وعليه، فليس كلُّ علمٍ يبلغُ به العبدُ هذه المنزلةَ، إنَّما المقصودُ هو العلمُ بالله وبكتابِه وبسُنَّةِ رسولِه ﷺ، وكلُّ علمٍ يتَّصلُ بهذه العلومِ فإنَّه يكسِبُ شرفَه بقدرِ قُربِه من هذه العلومِ، ويفقدُ شرفَه ببعدِه عن هذه العلومِ.

ومن العلومِ الهامَّةِ ذاتِ العَلاقةِ بسُنَّةِ خيرِ الأنامِ ﷺ: علمُ المُصطلَحِ، أو ما يُعرَفُ بـ(علومِ الحديثِ).

فهذا العلمُ جليلُ القدرِ رفيعُ العمادِ، ففهمُه وضبطُ أصولِه وقواعدِه سبيلٌ لمعرفةِ الحديثِ المقبولِ من الحديثِ المردودِ، وهذا أعظمُ غاياتِه ولُبُّ ثمراتِه. فإذا علم العبدُ ما صحَّ عنه ﷺ، وما لم يَصِحَّ؛ أحسَن لله في التَّعبُّدِ، وسَلِم من الخطأِ والزَّللِ، والبدعةِ والخرافةِ.

وهذا العلمُ -كغيرِه من العلومِ- له أصولُه وقواعدُه، وأبوابُه وتفريعاتُه، ومسائلُه ومطالبُه، الَّتي ينبغي أن يتدرَّجَ الطَّالبُ في فهمِها، ويتدرَّبَ على تطبيقِها، فإنَّ هذا العلمَ بلا تطبيقٍ لا يُفيدُ الطَّالبَ شيئًا، فمَثَلُه كمَن يتعلَّمُ أصولَ القيادةِ ولا يقودُ مركبةً،

(١) أخرجهُ أحمدُ ٣٦/ ٤٥، وأبو داودَ (٣٦٤١)، والترمذيُّ (٢٦٨٢)، وابنُ ماجه (٢٢٣).

فيصبحُ عندَه علمٌ نظريٌّ فقطْ؛ فلابدَّ للطَّالبِ في هذا العلمِ من التَّطبيقِ، فهو أهمُّ من العلمِ النَّظريِّ المُجرَّدِ.

ويتنبَّهُ الطَّالبُ من الاستغراقِ في نظريَّاتِ هذا العلمِ، وخلافِ العلماءِ في بعضِ جوانبِه، ويُهمِلُ أهمَّ ما ينبغي أن يستفيدَه من تعلُّمِ هذا العلمِ، وهو العلمُ التَّطبيقيُّ!

وإنَّ من ألجِّ المنظوم انتِفاعًا للسَّالكين في هذا الفنِّ، وخطَّةً المبتدئين: «المنظومةَ البيقونيَّةَ في مصطلحِ الحديثِ»، وهي متنٌ واسعُ الشُّهرةِ، وما زال العلماءُ منذُ زمنٍ بعيدٍ يتناولونه بالشَّرحِ والتَّعليقِ، وكلٌّ يأتي بإضافةٍ ليست عندَ الآخرِ؛ ممَّا يدلُّ على سعةِ هذا العلمِ.

وقدسيَّر اللهُ لي أن أشرحَ هذا النَّظمَ بشرحٍ وسمتُه بـ: «التُّحْفَةِ المَرْضِيَّةِ بشرحِ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، وقد بذلتُ الجهدَ في تقريبِها وتوضيحِها. وفي هذه «التُّحفة» سآتي على هذا النَّظمِ بشيءٍ من البيانِ والإيضاحِ، معَ عِلمي بأنِّي لن آتيَ بجديدٍ، ولن أزيدَ على مَن سبق بمزيدٍ، لكنْ لعلَّنا ندركُ بهذا الشَّرحِ بركةَ التَّعليقِ، وحُسنَ النَّقلِ، وجودةَ الترَّتيبِ.

وقد سلكتُ في شرحي هذا مسلكَ التَّوسُّطِ في البيانِ؛ رغبةً في أن يستفيدَ منه المبتدئُ، ويستزيدَ منه المُتوسِّطُ، ويستذكرَ به المنتهي.

وقبلَ أن أَلِجَ في هذه «التُّحفةِ»، سأَقِفُ معَ النَّظمِ وناظمِه وقفةَ تعريفٍ، يَتَبَيَّنُ بها القارئُ أهمَّ المعالمِ الخاصَّةِ بهما.

أسألُ اللهَ أن يجعلَ النِّيَّةَ في هذا الشَّرحِ له خالصةً، والعملَ فيه مقبولاً، وأن يجعلَه من الصَّدقاتِ الجاريةِ، الَّتي يَلحَقُنا بِرُّها في الدَّارينِ.

التَّعريفُ بالنَّاظمِ

التَّعريفُ بالنَّاظِمِ

سيكونُ الحديثُ عن ترجمةِ النَّاظمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلالِ خمسةِ مباحثَ :

المبحثُ الأوَّلُ: اسمُه ونِسبتُه:

الأقربُ أنَّ اسمَه: الشَّيخُ عمرُ ابنُ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ فُتُوحٍ البَيْقُونيُّ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ .

قال الشَّيخُ عطيَّةُ الأُجْهُوريُّ في «حاشيتِه على شرحِ الزُّرْقانيِّ على البيقونيَّةِ» ما نصُّه: (وُجِد بهامشِ نسخةٍ عليها خطُّ النَّاظمِ ما نصُّه: «واسمُه الشَّيخُ عمرُ ابنُ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ فُتُوحٍ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ »)[1].

فاسمُه الأوَّلُ هو: (عُمَرُ)، وبذلك جزَم الكَتَّانيُّ في «الرِّسالةِ المُستطرَفةِ»[2]، وقال الزِّرِكْليُّ: (عمرُ أو طه بنُ مُحمَّدِ بنِ فُتُوحٍ البَيْقُونيُّ: عالمٌ بمُصطلَحِ الحديثِ ، دمشقيٌّ ، شافعيٌّ)[3].

وذكر عمر رضا كحَّالة في «مُعجَمِه»[4] أنَّ اسمَه (طه)، وأثنى عليه بقولِه: (مُحدِّثٌ ، أصوليٌّ).

وقال الشَّيخُ بدرُ الدِّينِ الحسنيُّ : ([البيقوني] توقَّف في هذه النِّسبةِ غلبُ مَن كتب

(١) ص١٠.

(٢) ص١٥٦.

(٣) «الأعلام» ٥/ ٦٤.

(٤) «مُعجَم المؤلِّفين» ٢/ ١٨ رقم (٦٣٢٧).

هنا، ورأيتُ لبعضِهم أنَّها إلى «بَيْقُون» قريةٍ في إقليمِ أَذْرَبِيجانَ بقربِ الأكرادِ)[1].

المبحثُ الثَّاني: مولدُه ووفاتُه:

لا يُعرَفُ للشَّيخِ تأريخٌ لمولدِه، وأمَّا وفاتُه فقيل: تُوُفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سنةِ ١٠٨٠هـ، من غيرِ أن يُعرَفَ تاريخُ ولادتِه، أو يومُ وفاتِه على وجهِ التَّحديدِ .

المبحثُ الثَّالثُ: أسرتُه ونَسَبُه:

١- يمكنُ أن نستنتجَ أنَّ والدَه كان أحدَ علماءِ بلدتِه، وذلك من خلالِ النُّسخةِ الَّتي بخطِّ البيقونيِّ، الَّتي ذكرها الأُجْهوريُّ كما سبق؛ ففيها اسمُ البيقونيِّ هكذا: (الشَّيخُ عمرُ ابنُ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ فُتُوحٍ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ).

٢- هو دمشقيُّ البلدةِ، كما جاء في النُّسخةِ الَّتي فيها اسمُ البيقونيِّ: (الشَّيخُ عمرُ ابنُ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ فُتُوحٍ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ). وقد يكونُ أصلُه من أذربيجانَ، وذلك يُستنتَجُ من خلالِ قولِ الشَّيخِ بدرِ الدِّينِ الحسنيِّ السَّالفِ الذِّكرِ: ([البيقوني] توقَّف في هذه النِّسبةِ غالبُ مَن كتب هنا، ورأيتُ لبعضِهم أنَّها إلى «بيقون» قريةٍ في إقليمِ أذربيجانَ بقربِ الأكرادِ)[2].

المبحثُ الرَّابعُ: مذهبُه:

هو شافعيُّ المذهبِ ، كما صرَّح بذلك كلُّ مَن ترجَم له.

المبحثُ الخامسُ: مُؤلَّفاتُه:

(١) «الدُّرَر البهيَّة» ص١٥٦.

(٢) المصدر السَّابق.

قال الزِّركليُّ: (اشتهَر بمنظومتِه المعروفةِ باسمِه: «البيقونيَّة» في المُصطلَحِ شرَحَها محُمَّدُ بنُ عثمانَ المِيرغَنيُّ وغيرُه، وله «فتحُ القادرِ المغيثِ» في الحديثِ)[1].

❁ ❁ ❁

(١) «الأعلام» ٥/ ٦٤.

التَّعريفُ بالنَّظمِ

التَّعريفُ بالنَّظمِ

سيكونُ الحديثُ عن النَّظمِ من خلالِ ثمانيةِ مباحثَ :

المبحثُ الأوَّلُ: تحقيقُ اسمِ المنظومةِ:

قدصَحَّ تسميةُ المنظومةِ بـ«منظومةِ البَيْقُونيِّ»، كماصرَّح بذلك النَّاظمُ في البيتِ قبلِ الأخيرِ بقولِه:

(٣٣)وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي

المبحثُ الثَّاني: إثباتُ هذه المنظومةِ للمُؤلِّفِ:

لكلِّ مَن ترجَم للمؤلِّفِ ؛ كالزِّركليِّ، وكحَّالةَ، والكَتَّانيِّ، أثبت أنَّ هذه المنظومةَ صحيحةُ النِّسبةِ إليه، وهو قدصرَّح في آخرِها بنسبتِها إليه.

المبحثُ الثَّالثُ: موضوعُها:

المنظومةُ البيقونيَّةُ في علمِ مُصطلَحِ الحديثِ .

المبحثُ الرَّابعُ: عددُ أبياتِها:

تقعُ المنظومةُ في أربعةٍ وثلاثين بيتًا، قال البيقونيُّ في آخرِ بيتٍ فيها:

(٣٤) فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

المبحثُ الخامسُ: شروحُها:

لها عددٌ كبيرٌ جدًّا من المتونِ والحواشي، ما بينَ مُطوَّلٍ ومُختَصَرٍ ، وقد عدَّها بعضُهم أكثرَ من مئةٍ وخمسين شرحًا وحاشيةً، ما بينَ مطبوعٍ، ومخطوطٍ، ومسموعٍ. ولعلَّ من أهمِّ شروحِها وحواشيها ما يلي:

أ)المتونُ والحواشي القديمةُ:

١- «حاشيةُ الأُجْهُوريِّ على شرحِ الزُّرقانيِّ».

٢- «التَّقريراتُ السَّنِيَّةُ في شرحِ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ حسنِ بنِ محمَّدٍ المشَّاطِ.

٣- «النُّخبةُ النَّبهانيَّةُ شرحُ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ محمَّدِ بنِ خليفةَ النَّبهانيِّ.

٤- «الدُّرَرُ البهيَّةُ في شرحِ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للملاَّ مةِ بدرِ الدِّينِ الحسنيِّ .

٥- «المَسْلَكُ المُسهَّلُ »، للشَّيخِ سيفِ الرَّحمنِ أحمد.

٦- «البهجةُ الوَضِيَّةُ»، للشَّيخِ محمودشَّابة.

ب)المتونُ والحواشي المعاصرةُ:

١- «شرحُ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالحِ بنِ عُثَيمين.

٢- «الثَّمراتُ الجنيَّةُ شرحُ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ عبدِ اللهِ بنِ جبْرين.

٣- «الأمالي المكِّيَّةُ شرحُ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ سليمانَ العُلْوان.

٤- «التَّعليقاتُ الأثريَّةُ على المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ عليِّ بنِ حسنٍ الحلبيِّ .

٥- «شرحُ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ طارقِ بنِ عِوَضِ اللهِ.

المبحثُ السَّادسُ: ما تميَّزت به هذه المنظومةُ:

١- سهولةُ العبارةِ.

٢- قلَّةُ الأبياتِ ؛ ممَّا يُمكِّنُ قويَّ الحفظِ من حفظِها في أقلَّ من يومٍ!

٣-حَوَتْ غالبَ أنواعِ الحديثِ .

٤- قيامُ الكثيرِ من أهلِ العلمِ بشرحِها والعنايةِ بها.

المبحثُ السَّابعُ: ما أُخِذ على هذه المنظومةِ:

١- الاختصارُ الشَّديدُ الَّذي أدَّى إلى الإخلالِ في بعضِ المواضعِ.

٢- التَّقديمُ والتَّأخيرُ، كما فعَل في الغريبِ وغيرِه.

٣- المُؤاخَذاتُ على بعضِ التَّعريفاتِ الَّتي خالَف فيها جمهورَ المُحدِّثين؛ كحَدِّه للحسنِ، وغيرِه.

المبحثُ الثَّامنُ: طباعتُها:

طُبِعت عدَّةَ مرَّاتٍ ، منها:

١- طبعةُ مكتبةِ السَّوادي بجُدَّةَ عامَ ١٤١٥، معَ متنِ «الجزريَّةِ» لشمسِ الدِّينِ محُمَّدِ بنِ محُمَّدٍ الجزريِّ .

٢- طبعةُ دارِ الصُّمَيعيِّ للنَّشرِ والتَّوزيعِ بالرِّياضِ عامَ ١٤١٦ في صفحتينِ، ويليها متنُ «نُخْبة الفِكَرِ» للحافظِ ابنِ حجرٍ .

٣- طُبِعت ضمنَ مجموعِ مُهِمَّاتِ المتونِ، بعنايةِ محُمَّدٍ الزُّهْريِّ الغَمْراويِّ (ص١٢٠).

متنُ المنظومةِ البيقونيَّةِ

المنظومةُ البيقونيَّةُ

(١) أَبْدَأُ بِالحَمْدِ صَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

(٢) وَذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ ... وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

(٣) أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... بِسَنَادُهُ وَلَمْ يُشَذَّ أَوْ يُعَلْ

(٤) يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

(٥) وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَلَتْ ... رِجَالُهُ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

(٦) وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

(٧) وَمَا لِفُقْدِ شَرْطِ لِلنَّبِي المَنْسُوبُ ... وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ

(٨) وَالمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

(٩) وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمُتَّصِلْ

(١٠) مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ: «أَمَا وَاللهِ أَنْبَأَنِي الْفَتَى»

(١١) كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

(١٢) عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ لاَ ثَهْ ... مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا لاَ ثَهْ

(١٣) مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

(١٤) وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ

(١٥) وَمَا أُضِيفَتْهُ إِلَى الأَسْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

(١٦) وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

(١٧) وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

(١٨) وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

(١٩) لاَ زَلَّ لاَ سْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ ... يُقَلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

(٢٠) وَالثَّانِ لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

(٢١) وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلاَ ... فَالشَّاذُّ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلاَ

(٢٢) إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

(٢٣) وَالفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ اوْ قُطْرٍ عَلَى رِوَايَةِ

(٢٤) وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

(٢٥) وَذُو اخْتِلاَفِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

(٢٦) وَالمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

(٢٧) وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

(٢٨) مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

(٢٩) مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاشْ الْغَلَطْ

(٣٠) وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

(٣١) مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَالجَمْعُ وَاطِئَ ضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّ

(٣٢) وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَاكَ الوَضْعُ

(٣٣) وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

(٣٤) فَوْقَ الثَّلاَثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

التحفة المضية
بشرح
المنظومة البيقونية

مُقدِّمةُ النَّاظِمِ

(١) أَبْـدَأُ بِالحَـمْدِ مُـصَـلِّيًا عَـلَى مُحَـمَّـدٍ خَـيرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلاَ

افتَتح النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منظومتَه بالحمدِ، وتعريفُه في اللُّغةِ: هو الشُّكرُ، والرِّضا، والجزاءُ، وقضاءُ الحقِّ [١].

قال اللاَّ مةُ ابنُ فارسٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مُعجَمِه»: (الحاءُ والميمُ والدَّالُ : كلمةٌ واحدةٌ، وأصلٌ واحدٌ، يدلُّ على خلافِ الذَّمِّ)[٢].

وقال الإمامُ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والألفُ واللاَّ مُ في الحمدِ لاستغرقِ جميعِ أجناسِ الحمدِ وصنوفِه لله تعالى، كما جاء في الحديثِ : «**اللَّهُمَّ لَكَ الحمدُ كُلُّه، ولكَ المُلْكُ كُلُّه، وبِيَدِكَ الخيرُ كُلُّه، وإليكَ يُرجَعُ الأمرُ كُلُّه**»[٣])[٤].

وفي الاصطلاحِ : (الثَّناءُ على المحمودِ بصفاتِ الكمالِ على وجهِ التَّعظيمِ والإجلالِ)[٥].

فالحمدُ ثناءٌ معَ محبَّةٍ، بخلافِ المدحِ فهو ثناءٌ بمحبَّةٍ وبلا محبَّةٍ غالبًا.

(١) «القاموس المحيط» ص٢٦٦ باب الدَّال، فصل الحاء.

(٢) «مقاييس اللُّغة» ١/ ٣١٥-٣١٦ مادَّة: حمد.

(٣) أخرجه أحمدُ ٥/ ٣٩٥ عن حذيفةَ بنِ اليمانِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه عبدُ الرَّزَّاقِ في «المُصنَّفِ» ٣/ ١٨٥ رقم (٥١٤٢)، وقال الهيثميُّ في «المَجمَعِ» ١٠/ ٩٦: (رواه أحمدُ، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ، وبقيَّةُ رجالِه ثقاتٌ)، وضعَّفه الألبانيُّ في «ضعيفِ الترَّغيبِ والترَّهيبِ» ١/ ٢٤١ رقم (٩٦٣).

(٤) «تفسير ابن كثير» ١/ ٢٥.

(٥) هذا تعريفُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموعِ الفتاوى» ١١/ ١٣٣.

قولُه: (**مُصَلِّيًا عَلَى مُحمَّدٍ**)، ثنَّى النَّاظمُ بالصَّلاةِ على النَّبيِّ محمَّدٍ ﷺ. والصَّلاةُ في اللُّغةِ بمعنى الدُّعاءِ، وهي بمعنى الثَّناءِ من الله تعالى، والاستغفارِ من الملائكةِ، أمَّا الصَّلاةُ مِن غيرِ اللهِ ورسولِه فالتَّضرُّعُ والدُّعاءُ والسَّلامُ والتَّحيَّةُ.

قولُه: (**مُحمَّد**) هو اسمٌ من أسماءِ النَّبيِّ ﷺ، وهو أشهرُها، وقد ذُكِر في القرآنِ أربعَ مرَّاتٍ، وهو اسمُ مفعولٍ؛ لأنَّه حَمِده ربُّه تعالى، وحَمِده الأوَّلون والآخِرون، وسيظهرُ الحمدُ الكاملُ يومَ القيامةِ.

واسمُ «مُحَمَّدٍ» مُشتَقٌّ من الحمدِ، وهو الَّذي كثُر حمدُ الحامِدين له مرَّةً بعدَ أخرى، أو الَّذي يستحقُّ الحمدَ مرَّةً بعدَ أخرى، فهو محمودٌ في السَّماءِ والأرضِ. و«مُحَمَّدٌ» أبلغُ من «أحمدَ» و«محمودٍ».

وأمَّا نَسَبُه الشَّريفُ؛ فهو:

مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشمِ بنِ عبدِ مَنافِ بنِ قُصَيٍّ بنِ كِلابِ بنِ مُرَّةَ بنِ كعبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غالبِ بنِ فِهْرِ بنِ مالكِ بنِ النَّضْرِ بنِ كِنانةَ بنِ خُزَيمةَ بنِ مُدرِكةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ[١].

(١) وهذا النَّسَبُ المذكورُ إلى جَدِّه عدنانَ، اتَّفَق على صِحَّتِه أهلُ السِّيَرِ والأنسابِ. ذكَره ابنُ هشامٍ في «السِّيرةِ النَّبويَّةِ» ١/ ٢. وقد أفاض ابنُ القيِّمِ في ذكرِ أسمائِه ﷺ، وشرحِ معانيها في كتابِه «زادِ المعادِ» ١/ ٨٦-٩٧.

قولُه: **(خَيْرِ نبيٍّ أُرْسِلا)** أي إنَّ نبيَّنا مُحَمَّدًا ﷺ هو أفضلُ الأنبياءِ والرُّسلِ، بل هو خيرُ خلقِ اللهِ أجمعينَ، ولذلك جاء في «صحيحِ مسلمٍ» أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: **«أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، ولا فخرَ»**، وغيرُ ذلك من الأحاديثِ.

(٢) وَذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

(وذِي مِنَ اقْسَامِ الحديثِ عِدَّهْ): إشارةٌ إلى موجودٍ في الذِّهنِ؛ أي: هذه من أنواعِ الحديثِ المُختلِفةِ؛ كالصَّحيحِ، والحسنِ، والضَّعيفِ، وسأذكرُها كُلَّها بحدودِها.

ذكر النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الحديثَ له أقسامٌ مُتعدِّدةٌ. وتَنوُّعُ الحديثِ إلى عدَّةِ أقسامٍ إنَّما هو بحسَبِ القَبُولِ من حيثُ العدالةُ والضَّبطُ، وإلاَّ فالحديثُ ينقسمُ إلى قسمينِ: مقبولٍ، ومردودٍ.

والمقبولُ له عدَّةُ أقسامٍ؛ لأنَّ رواتَه إمَّا أن يكونوا في درجةٍ عاليةٍ من الضَّبطِ أو لا، فالأوَّلُ الصَّحيحُ، والثَّاني الحسنُ، كما سيأتي.

والمردودُ له أقسامٌ مُتعدِّدةٌ؛ لأنَّ الرَّدَّ قد يكونُ سببُه طعنًا في العدالةِ وهو أنواعٌ، أو طعنًا في الضَّبطِ وهو أنواعٌ، كما سيأتي تفصيلُه. وعليه فعلمُ الحديثِ ينقسمُ إلى قسمينِ:

القسمُ الأوَّلُ: علمُ روايةٍ: وهو علمٌ يشتملُ على أقوالِ النَّبيِّ ﷺ وأفعالِه وتقريراتِه، وروايتِها، وضبطِها، وتحريرِ ألفاظِها.

القسمُ الثَّاني: علمُ درايةٍ: وهو علمٌ يُعرَفُ به حقيقةُ الرِّوايةِ، وشروطُها، وأنواعُها، وأحكامُها، وحالُ الرُّواةِ، وشروطُهم، وأصنافُ المرويَّاتِ، وما يتعلَّقُ بها.

قولُه: **(وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّه)** أي إنَّ لكلِّ نوعٍ من أنواعِ الحديثِ سيأتي ذكرُه معَ ذكرِ حدِّه، أي: تعريفِه، فالحدُّ هو التَّعريفُ.

وقد ذكر المُصنِّفُ هنا في منظومتِه واحدًا وثلاثينَ نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ، وذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ في كتابِه «النُّكَتِ على كتابِ ابنِ الصَّلاحِ» خمسةً وثلاثينَ نوعًا، وذكر الإمامُ النَّوويُّ في كتابِه «التَّقريبِ والتَّيسيرِ» خمسةً وستِّينَ نوعًا، وزاد عليها الإمامُ السُّيوطيُّ في كتابِه «تدريبِ الرَّاوي» حتَّى أوصَلَها إلى ثلاثةٍ وتسعينَ نوعًا، وقد اجتهَد الشَّيخُ بكرٌ أبو زيدٍ في كتابِه «التَّأصيلِ» وزادَ عشرةً، فصارت مئةَ نوعٍ وثلاثةَ أنواعٍ؛ وقد زاد تلك الأنواعَ ردًّا على مَن قال: (إنَّ علمَ الحديثِ ضَجَّ واخرَوْلَقَ)!

النَّوعُ الأوَّلُ: الحديثُ الصَّحيحُ

(٣) أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَذَّ أَوْ يُعَلّ

(٤) يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

بدأ النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ منظومتَه بالنَّوعِ الأوَّلِ من أنواعِ علومِ الحديثِ، وهو الصَّحيحُ لذاتِه، الَّذي كسَب القوَّةَ من ذاتِه، وتعريفُه:

لُغةً: ضِدُّ السَّقيمِ.

واصطلاحًا: ما اتَّصل سندُه بنقلِ عدلٍ تامِّ الضَّبطِ، عن مِثْلِه إلى مُنتهاه، من غيرِ شذوذٍ ولا علَّةٍ.

وقيل: هو ما تَوفَّرتْ فيه شروطٌ خمسةٌ، ذكرها النَّاظمُ في هذينِ البيتينِ، وهي كما يلي:

شرطُ الأوَّلُ: اتِّصالُ الإسنادِ.

شرطُ الثَّاني: سلامتُه من الشُّذوذِ.

شرطُ الثَّالثُ: سلامتُه من العِلَّةِ.

شرطُ الرَّابعُ: عدالةُ رواتِه.

شرطُ الخامسُ: ضبطُ رواتِه.

وهذه شروطُ الخمسةُ يُملِّيها كلُّ واحدٍ منها نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ، بل أنواعًا، يحتاجُ كلُّ واحدٍ منها لدراسةٍ مُستفيضةٍ؛ ليتمكَّنَ الدَّارسُ من تحقيقِها في الحديثِ الصَّحيحِ.

وتفصيلُ هذه شروطِ فيما يلي:

الأوَّلُ: اتِّصالُ السَّندِ، مأخوذٌ من قوله: (وَهوَ مَا اتَّصَل إِسْنَادُه).

وقبلَ الحديثِ عن هذا الشَّرطِ، نأتي لتعريفِ السَّندِ، وهو:

لُغةً: المُعتمَدُ عليه، مأخوذٌ من قولِهم: فلانٌ سَنَدٌ لفلانٍ.

واصطلاحًا: سلسلةُ الرِّجالِ المُوصِلةُ للمتنِ. فكأنَّ المتنَ يعتمدُ عليه في الصِّحَّةِ.

أمَّا الشَّرطُ الأوَّلُ للحديثِ الصَّحيحِ فهو: اتِّصالُ السَّندِ:

وهو ما سَلِم من سقوطِ راوٍ منه؛ وذلك بأن يكونَ كلُّ راوٍ من رواتِه تحمَّل الخبرَ من شيخِه بطريقةٍ مُعتبرةٍ من طرقِ الأداءِ؛ كالسَّماعِ من الشَّيخِ، أو بالقراءةِ في العرضِ عليه، أو المُناوَلةِ المقرونةِ بالإجازةِ، ونحوِها، وذلك من أوَّلِ السَّندِ إلى مُنتهاه. فخرج من المُتَّصِلِ: المُنقطِعُ، والمُضَلُ، والمُرسَلُ، كما سيأتي.

فإذا حصل السَّقطُ في السَّندِ؛ صار غيرَ مُتَّصِلٍ، والسَّقطُ فيه لراوٍ لا نعلمُ بحالِه، وقد يكونُ ضعيفًا، وهذا يُؤثِّرُ في صحَّةِ الحديثِ، وقُوَّةِ السَّندِ.

ثانيًا: سلامتُه من الشُّذوذِ، مأخوذٌ من قوله: (وَلَمْ يُشَذَّ).

والشُّذوذُ لغةً: الانفرادُ.

واصطلاحًا: مُخالَفةُ الرَّاوي المقبولِ لِمَن هو أَوْلى منه بالقبولِ عددًا أو صفةً[1].

---

(١) قد كثُرتْ تعاريفُ أهلِ العلمِ للحديثِ الشَّاذِّ؛ فمنهم مَن قال: هو ما رواه الثِّقةُ مُخالِفًا لِمَن هو أوثقُ منه، أو مُخالِفًا جماعةَ الثِّقاتِ. ومنهم مَن عرَّفه بـ: ما رواه الرَّاوي -ضعيفًا كان أو ثقةً- مُخالِفًا مَن هو أوثقُ منه. ومنهم مَن قال: هو ما تفرَّد به مَن لا يحتَملُ تفرُّدُه، من الثِّقاتِ أو الضُّعفاءِ. ومنهم مَن قال: هو مُخالَفةُ متنِ الحديثِ للقرآنِ أو صحيحِ السُّنَّةِ. وكلُّ هذه التَّعريفاتِ صحيحةٌ، لا يُغني =

فإذا خالَف الرَّاوي المقبولُ في حديثِه مَن هو أَوْلى منه من الرُّواةِ عددًا أو صفةً؛ فحديثُه شاذٌّ، ويكونُ مردودًا. وسيأتي بيانُه في مبحثِ الشَّاذِّ.

ثالثًا: سلامتُه من العِلَّةِ، مأخوذٌ من قولِه: (أَوْ يُعَلّ).

والعِلَّةُ لغةً: المرضُ.

واصطلاحًا: سببٌ خفيٌّ يقدحُ في صحَّةِ الحديثِ، معَ أنَّ ظاهرَه السَّلامةُ منها.

وتقييدُها بالخفيَّةِ لايُخرِجُ الظَّاهرةَ؛ لأنَّ الخفيَّةَ إذا أثَّرتْ، فالظَّاهرةُ من بابِ أَوْلَى.

والعلَّةُ قد تكونُ في السَّندِ؛ كالانقطاعِ، أو الإرسالِ، وقد تكونُ في المتنِ؛ كالنَّكارةِ، وهذا الخطأُ لا يطَّلِعُ عليه -غالبًا- إلاَّ الأئمَّةُ الجهابذةُ النُّقَّادُ؛ كشُعبةَ بنِ الحجَّاجِ، ويحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ مهديٍّ، وعليِّ بنِ المدينيِّ، ويحيى بنِ معينٍ، والبخاريِّ، ومسلمٍ، وأبي داودَ، والتِّرمذيِّ، والنَّسائيِّ، وابنِ عديٍّ، والدَّارقطنيِّ، وأمثالِهم من الأئمَّةِ. وسيأتي توضيحُ ذلك في بابِ المُعلَّلِ.

رابعًا: عدالةُ رواتِه، مأخوذٌ من قولِه: (يَرْوِيهِ عَدْلٌ).

والعدالةُ لغةً: مصدرُ عَدَلَ يَعدِلُ، وعَدَّلَه فهو عَدْلٌ، والعدلُ من النَّاسِ: المُرْتَضَى قولُه وحُكمُه.

= بعضُها عن بعضٍ، وهي تجتمعُ ولا تفترقُ؛ إلاَّ أنَّه يجمعُها جميعًا قولُنا: (هو الحديثُ الَّذي تَرجَّح خطؤُه لدى النَّاقدِ)، سواءٌ كان المخطئُ ثقةً أم غيرَ ثقةٍ، تفرَّد أم لم يَتفرَّدْ، خالَف أم لم يُخالِفْ. ولكنَّ تعريفٍ من هذه التَّعريفاتِ -وإنْ كان صحيحًا في ذاتِه- إنَّما هو طرقٌ من الطُّرُقِ الَّتي يُعرَفُ بها شذوذُ الحديثِ.

انظر: «توضيح الأفكار» ١/ ٣٧٧، و«اليواقيت والدُّرَر» للمُناويِّ (١/ ٢٨٢)، و«المُقنِع» لابنِ المُلقِّنِ ١/ ١٦٥، و«الباعث الحثيث» ١/ ١٧٩، و«شرح البيقونيَّة» لطارقِ بنِ عِوَضِ الله ص٢٠.

واصطلاحًا: هي مَلَكةٌ تحملُ صاحبَها على ملازمةِ التَّقوى والمروءةِ.

فالتَّقوى هنا: اجتنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ من شركٍ، أو فِسقٍ؛ كارتكابِ كبيرةٍ، أو إصرارٍ على صغيرةٍ، أو بدعةٍ مُكفِّرةٍ، أو داعيةٍ إلى مذهبٍ فاسدٍ؛ كما إذا كان من أهلِ البدعِ، وروَى حديثًا مُوافِقًا لبدعتِه؛ فلا يُقبَلُ منه؛ لأنَّه داعيةٌ إلى بدعتِه، فقد يأتي بما يوافقُ بدعتَه.

والمروءةُ: حفظُ الإنسانِ من صفقِ اللِّسانِ، واحتمالِ عثراتِ الإخوانِ، وبذلِ الإحسانِ إليهم، وكَفِّ الأذى عن الجيرانِ.

والمرادُ بالعدلِ هنا: عدلُ الرِّوايةِ؛ وهو المسلمُ، البالغُ، العاقلُ، السَّالمُ من أسبابِ الفسقِ وخوارمِ المروءةِ.

وأوجهُ الطَّعنِ المُتعلِّقةُ بالعدالةِ خمسةٌ:

الأوَّلُ: الكذبُ، والثَّاني: الاتِّهامُ بالكذبِ، والثَّالثُ: الفسقُ، والرَّابعُ: الجهالةُ، والخامسُ: البدعةُ.

خامسًا: أن يكونَ راويه تامَّ الضَّبطِ، مأخوذٌ من قولِه: (ضَابِطٌ).

والضَّبطُ على قسمينِ:

ضبطُ صدرٍ: وهو أن يثبتَ ما سمعه بحيثُ يتمكَّنُ من استحضارِه متى شاء.

ضبطُ كتابٍ: وهو أن يصونَ كتابَه عن تطرُّقِ الخللِ إليه من حينِ سماعِه من شيخِه إلى أن يُؤدِّيَ منه.

وأوجهُ الطَّعنِ المُتعلِّقةُ بالضَّبطِ أيضًا خمسةٌ:

الأوَّلُ: فرطُ الغفلةِ، والثَّاني: كثرةُ الغلطِ، والثَّالثُ: مخالفةُ الثِّقاتِ، والرَّابعُ: الوهمُ، والخامسُ: سوءُ الحفظِ.

مثالٌ على الحديثِ الصَّحيحِ الَّذي تَوفَّرتْ فيه شروطُ الصِّحَّةِ الخمسةُ:

قال الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدَّثَنا أبو الوليدِ، قال: حدَّثَناشُعْبَةُ، قال: أخبَرَني عبدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ جبرٍ، قال: سمعتُ أنسًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصارِ، وآيةُ النِّفاقِ بُغْضُ الأنصارِ»**[1].

أوَّلًا: ننظرُ في سندِ الحديثِ، فنرى أنَّ كلَّ راوٍ من رواتِه قدصرَّح بالسَّماعِ بلفظِ: (حدَّثَنا، أخبَرَني، سمعتُ)، وذلك من الإمامِ البخاريِّ حتَّى الصَّحابيِّ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ فالسَّندُ بهذا يكونُ مُتَّصِلًا.

ثانيًا: كلُّ راوٍ من الرُّواةِ في هذا الحديثِ لم يُخالِفْ مَن هو أَوْلى منه؛ فبهذا سَلِم الحديثُ من الشُّذوذِ، وسيأتي توضيحُه أكثرَ في بابِ الشَّاذِّ.

ثالثًا: لم توجدْ أيُّ علَّةٍ قادحةٍ في صحَّةِ الحديثِ؛ من انقطاعٍ، أو إرسالٍ، أو زيادةٍ في المتنِ مُنكَرةٍ؛ وبذلك يكونُ الحديثُ قدسَلِم من العلَّةِ القادحةِ في السَّندِ والمتنِ.

رابعًا: نرجعُ إلى ترجمةِ كلِّ راوٍ من رواةِ الحديثِ، فنرجعُ مثلًا لكتابِ «التَّقريبِ» أو كتابِ «التَّهذيبِ»، وكلاهما للحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو نراجعُ غيرَهما من الكتبِ؛ فسنرى الآتيَ:

١- أبو الوليدِ، وهو هشامُ بنُ عبدِ الملكِ الطَّيالسيُّ: ثقةٌ ثبتٌ[2]، قال عنه الذَّهبيُّ: (الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ، شيخُ الإسلامِ)[3].

(١) أخرجه البخاريُّ (١٧)، ومسلمٌ (٧٤).
(٢) «تقريب التَّهذيب» ص١٠٢٢ رقم (٧٣٥١) ط العاصمة.
(٣) «سِيَر أعلام النُّبلاء» ١٠/ ٣٤١ ط الرِّسالة.

٢-شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ: ثقةٌ حافظٌ مُتقِنٌ[1].

٣- عبدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ جبرٍ أو جابرٍ: ثقةٌ[2].

٤- أنسُ بنُ مالكٍ: صحابيٌّ جليلٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فنلاحظُ أنَّ كلَّ رواةِ الحديثِ توفَّر فيهم شرطُ العدالةِ والضَّبطِ، كما هو مُوضَّحٌ في تراجِمِهم.

فيُحكَمُ على الحديثِ بالصِّحَّةِ؛ لتوفُّرِ كلِّ وطِ الخمسةِ، فإذا تخلَّف شرطٌ واحدٌ من هذه كلِّ وطٍ؛ فيُحكَمُ على الحديثِ بالضَّعفِ، كما سيأتي، وهكذا إذا تخلَّف شرطانِ فأكثرُ فيَشتَدُّ الضَّعفُ بحسَبِ فقدانِ كلِّ وطِ المُعتبَرَةِ في الصِّحَّةِ.

قولُه: **(عن مثلِه مُعتمَدٌ في ضبطِه ونقلِه)** أي: يُشترَطُ في كُلِّ راوٍ من رواةِ الحديثِ أن يكونَ عدلًا ضابطًا، وأن يرويَ الحديثَ عن راوٍ مثلِه في العدالةِ والضَّبطِ، وهكذا من أوَّلِ السَّندِ إلى مُنتهاه، فبذلك يُحكَمُ للحديثِ بالصِّحَّةِ.

أسماءُ الحديثِ الصَّحيحِ:

يُسمَّى عندَ أهلِ العلمِ بأسماءٍ كثيرةٍ، منها: المحفوظُ، والمعروفُ، والمُتَّفَقُ عليه، والمستقيمُ، والمُستوِي، والجيِّدُ، والقويُّ، والثَّابتُ، والمُشبَّهُ، والحُجَّةُ[3].

حكمُ الحديثِ الصَّحيحِ:

أجمع أهلُ الحديثِ، ومَن يُعتَدُّ به من الأصوليِّين، والفقهاءُ على وجوبِ العملِ

(١) «تقريب التَّهذيب» ص٤٣٦ رقم (٢٨٠٥).
(٢) «تقريب التَّهذيب» ص٥١٨ رقم (٣٤٣٥).
(٣) انظر للفائدة: «شرح البيقونيَّة» لأبي مُعاذٍ طارقِ بنِ عِوَضِ الله ص٣٣-٣٧.

بالحديثِ الصَّحيحِ، فهو حُجَّةٌ من حُجَجِ الشَّرعِ، لا يسعُ المسلمَ تركُ العملِ به، ويُستلَلُّ به في الأصولِ والفروعِ.

قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَن رَدَّ حديثَ رسولِ اللهِ؛ فهو على شَفَا هَلَكَةٍ)[1].

من مَظَانِّ الأحاديثِ الصَّحيحةِ:

الصَّحيحانِ: «صحيحُ الإمامِ البخاريِّ»، و«صحيحُ الإمامِ مسلمٍ»، وقد تلقَّتْهما الأُمَّةُ بالقبولِ، فكلُّ ما فيهما صحيحٌ في الجملةِ؛ إلَّا ما انتُقِد عليهما في بضعةِ أحاديثَ.

وكذا يوجدُ الصَّحيحُ في الكتبِ المشهورةِ؛ كـ«صحيحِ ابنِ خزيمةَ»، و«صحيحِ ابنِ حِبَّانَ»، و«المُستدرَكِ على الصَّحيحينِ» لأبي عبدِ اللهِ الحاكمِ، وكتبِ السُّنَنِ الأربعةِ، وغيرِها، لكنْ لا يُشترَطُ أن يكونَ كلُّ ما في كتبِهم صحيحًا؛ حيثُ إنَّهم لم يَفُوا بشروطِهم، ففيها الصَّحيحُ -وهو أكثرُها-، وفيها غيرُ الصَّحيحِ كذلك.

❁ ❁ ❁

(١) «مناقب الإمام أحمد» لابنِ الجوزيِّ ص١٨٢، و«الإبانة» ١/ ٢٦٠.

النَّوعُ الثَّاني: الحديثُ الحَسَنُ

(٥) والحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لا كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ (١)

لَمَّا انتهى النَّاظمُ من ذكرِ النَّوعِ الأوَّلِ -وهو الحديثُ الصَّحيحُ-؛ شرَعَ في ذكرِ النَّوعِ الثَّاني، وهو الحديثُ الحسنُ.

تعريفُ الحديثِ الحَسَنِ:

لغةً: ضِدُّ القُبْحِ، وهو بمعنى الجَمَالِ.

واصطلاحًا: هو ما قَصَرَ سندُه بنقلِ عَدْلٍ خَفَّ ضبطُه، من غيرِ شذوذٍ، ولا عِلَّةٍ.

فتعريفُ الحديثِ الحسنِ هو تعريفُ الحديثِ الصَّحيحِ؛ إلَّا أنَّ راويَ الحديثِ

(١) ما ذكره النَّاظمُ من تعريفِ الحديثِ الحَسَنِ مأخوذٌ من تعريفِ الإمامِ الخطَّابيِّ، كما في «معالمِ السُّنَنِ» (١/ ٦)؛ فقد عرَّفه بأنَّه: (ما عُرِفَ مخرَجُه، واشتَهَرَ رجالُه، وعليه مدارُ أكثرِ الحديثِ، وهذا الَّذي يقبلُه أكثرُ العلماءِ، ويستعملُه عامَّةُ الفقهاءِ)، وقد اعتَرَضَ عليه بأنَّ هذا التَّعريفَ ينطبقُ على الصَّحيحِ أيضًا، كما ذكَرَ هذا ابنُ دقيقِ العيدِ، وابنُ الصَّلاحِ، وابنُ جماعةَ، والذَّهبيُّ في «المُوقِظةِ» ص٢٦ وقال: (وهذه عبارةٌ ليست على صناعةِ الحدودِ والتَّعريفاتِ؛ إذِ الصَّحيحُ ينطبقُ عليه أيضًا).
وعليه، فتعريفُ النَّاظمِ للحديثِ الحَسَنِ بأنَّه: (المعروفُ طرقُه، والمشهورُ رجالُه شهرةً دونَ شهرةِ رجالِ الصَّحيحِ)؛ غيرُ مانعٍ؛ إذْ إنَّه يَدخُلُ فيه الحديثُ الصَّحيحُ، والصَّعيفُ، والموضوعُ؛ إذْ لكلٍّ منها طرقٌ معروفةٌ: فالصَّحيحُ طريقُه معروفةٌ بعدالةِ الرُّواةِ وضبطِهم، والصَّعيفُ طريقُه معروفةٌ بضعفِ راويه، وهكذا الموضوعُ طريقُه معروفةٌ بكذبِ راويه، ونحوُ ذلك، وإنْ كان قد يُنازَعُ في إدخالِ الصَّعيفِ والموضوعِ.
وقد تَعقَّبَ النَّاظمَ عبدُ السَّتَّارِ أبو غُدَّةَ، فقال:

والحَسَنُ الخَفِيفُ ضَبْطًا إِذْ غَدَتْ ** رُوَاتُهُ لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

الصَّحيحِ في أعلى درجاتِ الصَّحَّةِ، ولذلك قُلْنا في الصَّحيحِ: (تامّ الصَّحَّةِ)، وأمَّا الحسنُ فراويهِ خَفَّ ضبطُه من حيثُ الحفظُ والإتقانُ، فالفرقُ بينَهما من ناحيةِ الصَّحَّةِ فقطْ، ولذلك قال النَّاظمُ: (رِجالُه) أي: الحسنِ (لا كالصَّحيحِ اشتَهَرَتْ) من حيثُ الصَّحَّةُ، وأمَّا العدالةُ وبقيَّةُ شُروطِ فلا بدَّ من توفُّرِها حتَّى يُحكَمَ للحديثِ بالحسنِ.

ومن بابِ التَّوضيحِ: فراوي الحديثِ الصَّحيحِ يُقالُ في ترجمتِه: (ثقةٌ، ثَبْتٌ، إمامٌ، حُجَّةٌ ...) إلى غيرِ ذلك من الألفاظِ الَّتي تُشيرُ إلى أعلى درجاتِ الصَّحَّةِ والإتقانِ.

وأمَّا راوي الحديثِ الحسنِ؛ فيُقالُ فيه: (صدوقٌ، صدوقٌ لا بأسَ به، ليس به بأسٌ ...) إلى غيرِ ذلك من الألفاظِ الَّتي تُوحِي بخِفَّةِ حفظِ الرَّاوي وضبطِه، وأنَّه ليس في أعلى درجاتِ الصَّحَّةِ.

وما كان هذا وصفَه فهو الحسنُ لذاتِه، فإذا تَعدَّدَتْ طرقُه أصبَح صحيحًا لغيرِه.

أمَّا الحديثُ الحسنُ لغيرِه؛ فهو الضَّعيفُ إذا تَعدَّدَتْ طرقُه، ولم يكنْ سببُ ضعفِه فِسقَ الرَّاوي، أو كذبَه، سواءٌ كانتِ الطُّرقُ الأخرى مِثلَه أو أقوى منه.

مثالٌ على الحديثِ الحسنِ:

ما رواه أبو داودَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: حدَّثَنا مُسدَّدٌ، ثنا بِشرٌ -يعني ابنَ المُفَضَّلِ- قال: حدَّثَني بَشِيرُ بنُ ميمونٍ، عن عمِّه أسامةَ بنِ أَخْدَرِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رجلاً يُقالُ له فَلْفَلُ. كان في النَّفَرِ الَّذين أَتَوْا رسولَ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: **«ما اسمُكَ؟»** قال: أنا أَصرَمُ. قال: **«بل أنتَ زُرْعةُ»**[1].

(١) أخرجه أبو داودَ (٤٩٥٤).

فلو نظَرْنا في تراجمِ رواةِ الحديثِ -كما في «التَّقريبِ» وغيرِه- لَرَأَيْنا الآتيَ:

- مُسدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ: ثقةٌ حافظٌ[1].
- وبِشرُ بنُ المُفَضَّلِ: ثقةٌ ثَبْتٌ عابدٌ[2].
- وبَشِيرُ بنُ ميمونٍ: صدوقٌ[3].
- وأسامةُ بنُ أَخْدَرِيٍّ: صحابيٌّ جليلٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فكلُّ الرُّواةِ في أعلى درجاتِ الصَّحَّةِ؛ إلَّا بشيرَ بنَ ميمونٍ (صدوقٌ)، فمِن أجلِ ذلك حُكِم على حديثِه بالحسنِ، فهذا الحديثُ يُعَدُّ (حديثًا حسنًا).

حُكمُ الحديثِ الحسنِ:

هو حكمُ الحديثِ الصَّحيحِ من حيثُ الاحتجاجُ به، وإنْ كان دونَه في القوَّةِ، ولذلك احتَجَّ به جميعُ الفقهاءِ، وعملوا به في الأصولِ والفروعِ، وعلى الاحتجاجِ به مُعظَمُ المُحدِّثين والأصوليِّين؛ إلَّا مَنْ شَذَّ من المُتشدِّدين!

مِن مَظَانِّ الحديثِ الحسنِ:

١- «جامعُ الإمامِ الترمذيِّ»، المشهورُ بـ«سُنَنِ الترمذيِّ»، وهو أصلٌ في معرفةِ الحسنِ، بل لم يُعرَفِ الحسنُ إلَّا بعدَ الترمذيِّ، وكتابُه هذا هو الَّذي شهَر الحسنَ وأكثَر من ذكرِه.

(١) «تقريب التَّهذيب» ص٩٣٥ رقم (٦٦٤٢).
(٢) «تقريب التَّهذيب» ص١٧١ رقم (٧١٠).
(٣) «تقريب التَّهذيب» ص١٧٣ رقم (٧٣١).

٢- «سننُ أبي داودَ»، فقد ذكر في «رسالتِه إلى أهلِ مكَّةَ»[١] أنَّه يذكرُ فيه الصَّحيحَ وما يُشبِهُه ويُقارِبُه، وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنه، وما لم يذكرْ فيه شيئًا فهو صالحٌ. فبناءً على ذلك، إذا وجَدْنا فيه حديثًا لم يُبيِّنْ هو ضعفَه، ولم يُصحِّحْه أحدٌ من الأئمَّةِ المُعتمَدِين؛ فهو حسنٌ عندَ أبي داودَ.

٣- «سننُ الدَّارَقُطنيِّ»، حيثُ ضَنَّ على كثيرٍ منه في كتابِه هذا.

❁ ❁ ❁

(١) «رسالة أبي داودَ لأهل مكَّة» ص٦٩-٧٠ بتَصرُّفٍ.

النَّوعُ الثَّالثُ: الحديثُ الضَّعيفُ

(٦) وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا[١] كَثُرْ

لَمَّا انتهى النَّاظمُ من ذكرِ النَّوعِ الثَّاني من أنواعِ الحديثِ -وهو الحديثُ الحسنُ-؛ شرَع في ذكرِ النَّوعِ الثَّالثِ، وهو الحديثُ الضَّعيفُ، الَّذي اختلَّ فيه شرطٌ من شروطِ القبولِ [وهي: الاتِّصالُ، والعدالةُ، والضَّبطُ، وعدمُ الشُّذوذِ، وعدمُ العِلَّةِ القادحةِ]. ففقدُه لشرطٍ أو أكثرَ من هذه الشُّروطِ يجعلُه ضعيفًا، ولا يُشترَطُ للحُكمِ على الحديثِ بالضَّعفِ عدمُ توفُّرِها كلِّها، بل لو اختلَّ شرطٌ واحدٌ من الشُّروطِ السَّابقةِ؛ فإنَّنا نحكمُ على الحديثِ بالضَّعفِ.

وتعريفُ الضَّعيفِ: لغةً: ضِدُّ القَوِيِّ.

واصطلاحًا: كلُّ حديثٍ لم تجتمعْ فيه صفاتُ القبولِ[٢]؛ أي: ما اختلَّ فيه شرطٌ من شروطِ القبولِ الخمسةِ السَّابقةِ الذِّكرِ.

قولُه: **(وَهوَ أَقْسَامًا كَثُر)** أي إنَّ الحديثَ الضَّعيفَ أقسامٌ مُتعدِّدةٌ بحسَبِ عدمِ توفُّرِ الشُّروطِ؛ فإذا اختلَّ شرطٌ من شروطِ القبولِ؛ نُتِجَ عن ذلك نوعٌ أو أكثرُ من أنواعِ علومِ الحديثِ، ولذلك بيَّنَ النَّاظمُ أنَّه أقسامٌ كُثُرٌ.

فإذا اختلَّت شروطُ الاتِّصالِ السَّندِ بينَ الرُّواةِ؛ نُتِجَ عن ذلك خمسةَ عشرَ نوعًا من أنواعِ الحديثِ الضَّعيفِ، هي:

(١) هكذا جاءت منصوبةً على التَّمييزِ، وتأتي أيضًا مرفوعةً على الخبريَّةِ.

(٢) وهذا ما اختاره ابنُ حجرٍ في «النُّكَتِ» ١/ ٢٤٧، وعلَّل اختيارَه له بأنَّه أسلمُ من الاعتراضاتِ وأحصرُ.

الأوَّلُ : (المُرسَلُ)، والثَّاني: (المُنقطِعُ)، والثَّالثُ : (المُضَلُ)، والرَّابعُ : (المُعلَّلُ)، والخامسُ : (المُدلَّسُ)، والسَّادسُ : (الشَّاذُّ)، والسَّابعُ: (الفَرْدُ)، والثَّامنُ: (المُعلَّلُ)، والتَّاسعُ: (المُضطَرِبُ)، والعاشرُ : (المقلوبُ)، والحاديشعرَ : (المُدرَجُ)، والثَّانيشعرَ : (الغريبُ)، والثَّالثَ شعرَ : (المُنكَرُ)، والرَّابعَ شعرَ : (المتروكُ)، والخامسَ شعرَ : (الموضوعُ)، وقد جاء المُصنِّفُ عليها جميعًا إلاَّ المُعلَّلَ .

والضَّعفُ يرجعُ إلى سببينِ رئيسين:

السَّببُ الأوَّلُ: سَقْطٌ في الإسنادِ، ويدخلُ تحتَه أنواعٌ، منها: (المُرسَلُ)، و(المُنقطِعُ)، و(المُدلَّسُ)، و(المُضَلُ)، و(المُعلَّلُ).

السَّببُ الثَّاني: الطَّعنُ في الرَّاوي، ويدخلُ تحتَه: (الغريبُ)، و(المُعلَّلُ)، و(المقلوبُ)، و(الشَّاذُّ)، و(المُضطَرِبُ)، و(المُدرَجُ)، و(الفردُ)، و(المُنكَرُ)، و(المتروكُ)، و(الموضوعُ).

فإذا تقرَّر هذا؛ فاعلَمْ أنَّ النَّاظمَ أراد بقولِه: **(فَهوَ الضَّعِيفُ):** عمومَ الضَّعيفِ - أي المردود- لا نوعًا خاصًّا منه، وإلاَّ فالضَّعيفُ مراتبُ عديدةٌ: فمنه يسيرُ الضَّعفِ ، ومنه شديدُ الضَّعفِ ، ومنه الموضوعُ، وهكذا.

فهو لم يَعْنِ أخفَّ درجاتِ الضَّعفِ ، كما يتبادرُ لذهنِ البعضِ، بل أراد الضَّعيفَ بوجهٍ عامٍّ كما بيَّنَّا.

مثالُ الحديثِ الضَّعيفِ:

قال ابنُ ماجَهْ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدَّثنا هارونُ بنُ إسحقَ ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ المُحارِبيُّ، عن إسماعيلَ بنِ مُسلِمٍ، عن الحسنِ وقتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: كان النَّبيُّ ﷺ

إذا خرَجَ مِن الخلاءِ قال: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَذهَبَ عَنِّي الأَذَى وعَافَانِي**»(١).

فهذا الحديثُ في سندِه (إسماعيلُ بنُ مُسلِمٍ المكِّيُّ)، وهو مُتَّفَقٌ على تضعيفِه(٢)، فالحديثُ ضعيفٌ لا يَثْبُتُ ؛ بسببِ ضعفِ أحدِ رُواتِه.

حُكمُ العملِ بالحديثِ الضَّعيفِ:

اختَلَف أهلُ العلمِ في حُكمِ العملِ بالحديثِ الضَّعيفِ على ثلاثةِ مذاهبَ (٣):

المذهبُ الأوَّلُ: يُعمَلُ به مُطلَقًا. نُقِلَ ذلك عن أبي حنيفةَ، ومالكٍ ، والشَّافعيِّ ، وأحمدَ ، وأبي داودَ.

وعلَّلوا: بأنَّ ذلك أقوى من رأيِ الرِّجالِ . كما علَّل بعضُهم بأنَّ الحديثَ الضَّعيفَ لَمَّا كان محتمِلاً للإصابةِ، ولم يُعارِضْه شيءٌ قويٌّ جانَب الإصابةَ في روايتِه؛ فإنَّه يُعمَلُ به.

المذهبُ الثَّاني: لا يُعمَلُ به مُطلَقًا، لا في الفضائلِ ولا في الأحكامِ. وهو مذهبُ جمعٍ من أهلِ الحديثِ ، منهم: يحيى بنُ معينٍ، والبخاريُّ ، ومسلمٌ، وأبو زكريَّا النَّيسابوريُّ ، وأبو زُرْعةَ الرَّازيُّ ، وأبو حاتمٍ الرَّازيُّ ، وابنُ أبي حاتمٍ، وابنُ حِبَّانَ، والخطَّابيُّ، وابنُ حزمٍ، وابنُ العربيِّ المالكيُّ -على خلافٍ في النَّقلِ عنه-، وشيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ، وجلالُ الدِّينِ الدَّوَّانيُّ، والشَّوكانيُّ، وأحمد شاكر، وصِدِّيق حسن خان، والألبانيُّ.

---

(١) أخرجه ابنُ ماجه (٣٠١).

(٢) «تقريب التَّهذيب» ص١٤٤ رقم (٤٨٩).

(٣) انظر للفائدة: «قواعد التَّحديث» للقاسميِّ ص١١٦-١١٧، و«الحديث الضَّعيف» للخضير ص٢٤٥-٣٠٠، و«تحقيق القول بالعمل بالحديث الضَّعيف» لعبد العزيز العثيم ص٢٨-٦٠، و«الإعلام» لسليمان العلوان، و«حكم العمل بالحديث الضَّعيف في فضائل الأعمال» لفوزي العودة، وغيرها.

وعلَّلوا ذلك: بأنَّ الضَّعيفَ يُفيدُ الظَّنَّ المرجوحَ، واللهُ قد ذَمَّ الظَّنَّ، فقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦]، وقال ﷺ: **«إِيَّاكُمْ والظَّنَّ؛ فإنَّ الظَّنَّ أكذَبُ الحديثِ»**[1]. كما أنَّ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ ما يُغني المسلمَ عن الضَّعيفِ.

المذهبُ الثَّالثُ: مذهبُ التَّفصيلِ، فهم لا يحتجُّون بالضَّعيفِ في الأحكامِ من الحلالِ والحرامِ، ويحتجُّون به في فضائلِ الأعمالِ، والترَّغيبِ والترَّهيبِ. وقد استحبَّ بعضُهم العملَ بالحديثِ الضَّعيفِ في فضائلِ الأعمالِ، وممَّن صرَّح به: الإمامُ النَّوويُّ في كتبِه، ولا سيَّما في كتابِ «الأذكارِ»، بل نقَلَ الاتِّفاقَ على ذلك في مُقدِّمةِ كتابِه «الأربعين».

وهو أيضًا مذهبُ الجمهورِ، وممَّن قال به: سفيانُ الثَّوريُّ، وعبدُ الله بنُ المُبارَكِ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ مهديٍّ، وسفيانُ بنُ عُيَينةَ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وابنُ عبدِ البَرِّ، والمُوفَّقُ ابنُ قُدامةَ، والنَّوويُّ، وابنُ كثيرٍ، وجلالُ الدِّينِ المحليُّ، والسُّيوطيُّ، والخطيبُ البغداديُّ، وتقيُّ الدِّينِ الفُتُوحيُّ، وللُّا عليٌّ القاري، واللَّكْنويُّ، ونورُ الدِّينِ العِتْرُ.

*** واشترَطوا له شروطًا ثلاثةً:**

١- أن يكونَ الضَّعفُ غيرَ شديدٍ.

٢- أن يكونَ الضَّعيفُ مُندرِجًا تحتَ أصلٍ عامٍّ.

٣- ألَّا يُعتقَدَ عندَ العملِ به ثبوتُه.

٤- أن يكونَ في فضائلِ الأعمالِ.

(١) أخرجه البخاريُّ (٥١٤٣)، ومسلمٌ (٢٥٦٣) عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- ألَّا يُعتقَدَ سُنِّيَّةُ ما يَدُلُّ عليه.

٦- ألَّا يُعتقَدَ سُنِّيَّةُ ما يَدُلُّ عليه.

والرَّاجحُ: القولُ الثَّاني، وهو عدمُ الأخذِ بالحديثِ الضَّعيفِ مُطلَقًا، لا في الأحكامِ، ولا في غيرِها؛ لِمَا يلي:

١- لاتِّفاقِ علماءِ الحديثِ على تسميةِ الضَّعيفِ بـ(المردود).

٢- لأنَّ الضَّعيفَ لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ.

٣- لِمَا يترتَّبُ على الأخذِ به من نشوءِ البدعِ والخرافاتِ، والبُعدِ عن المنهجِ الصَّحيحِ.

وأمَّا ما جاء عن الأئمَّةِ من القولِ بالأخذِ بالحديثِ الضَّعيفِ مُطلَقًا؛ فهو لا يخرجُ عن أحوالٍ:

الأوَّلُ: أنَّ ما رُوِي عن الأئمَّةِ ليس من نصوصِ كلامِهم، بل مجرَّدُ إلزاماتٍ، ولازمُ المذهبِ ليس بمذهبٍ كما هو مُتقرِّرٌ في علمِ الأصولِ.

الثَّاني: قد يُفهَمُ من قولِهم أنَّهم يُريدون الحديثَ الضَّعيفَ، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ فبعضُهم يقصدُ بالحديثِ الضَّعيفِ: الحسنَ -كالإمامِ أحمدَ وغيرِه-، لا الضَّعيفَ الَّذي جرَى عليه المُتأخِّرون؛ وذلك لأنَّ الحسنَ لم يُعرَفْ إلَّا من بعدِ التِّرمذيِّ.

الثَّالثُ: اجتهادٌ خالَفَ الصَّوابَ، والقائلون به قِلَّةٌ.

وأمَّا ما جاء من شروطِ العملِ بالحديثِ الضَّعيفِ في الفضائلِ؛ فهي ضعيفةٌ جدًّا، لا تقومُ بها حُجَّةٌ؛ وذلك لأنَّ بعضَها يَرُدُّ على بعضٍ، ولا يمكنُ تطبيقُها بهذه الصُّورةِ على حديثٍ واحدٍ.

مِن مَظَانِّ الحديثِ الضَّعيفِ:

١- الكتبُ الَّتي صُنِّفت في بيانِ الهُ عفاءِ؛ ككتابِ «الهُ عفاءِ» لابنِ حِبَّانَ، و«ميزانِ الاعتدالِ» للذَّهبيِّ؛ فإنَّهما يذكرانِ أمثلةً للأحاديثِ الَّتي صارت ضعيفةً بسببِ روايةِ أولئك الهُ عفاءِ لها.

٢- الكتبُ الَّتي صُنِّفت في أنواعٍ من الهَ عيفِ خاصَّةً؛ ككتبِ المراسيلِ، والعِلَلِ؛ ككتابِ «المراسيلِ» لأبي داودَ، وكتابِ «العِلَلِ» للدَّارقطنيِّ.

٣- الكتبُ الَّتي اختُصَّتْ بجمعِ الأحاديثِ الهَ عيفةِ، والموضوعةِ، وما اشتَهَر على الألسنةِ ممَّا هو مَظِنَّةُ الهَ عفِ؛ ككتابِ «العِلَلِ المُتناهِيةِ»، وكتابِ «الموضوعاتِ» كلاهما لابنِ الجوزيِّ، و«اللآلِئِ المصنوعةِ» للسُّيوطيِّ -وهو اختصارٌ وتهذيبٌ لكتابِ ابنِ الجوزيِّ «الموضوعاتِ»-، وذيلِه المُسمَّى بـ«الزِّياداتِ على الموضوعاتِ»، و«كشفِ الخفاءِ» للعَجْلونيِّ، و«الفوائدِ المجموعةِ» للشَّوكانيِّ، و«سلسلةِ الأحاديثِ الهَ عيفةِ والموضوعةِ» للألبانيِّ، وغيرها كثير.

النَّوعُ الرَّابعُ: الحديثُ المرفوعُ

(٧)وَمَـا أُضِـيفَ لِلنَّبِـي الْمَرْفُـوعُ .....

لَمَّا انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكرِ أنواعِ الحديثِ الَّتي تُؤثِّرُ فيه قبولاً ورَدًّا؛ شرَع في الحديثِ عن أنواعِه من جهةِ المُسنَدِ إليه -أي المنقولِ عنه-، فبدأ بالحديثِ المرفوعِ. وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: رَفَعَ يَرفَعُ رفعًا، وهو ضِدُّ الوَضْعِ والخفضِ.

واصطلاحًا: هو ما أُضِيف إلى النَّبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ، سواءٌ أضافه صحابيٌّ، أو تابعيٌّ، أو مَن بعدَهما.

أقسامُ الحديثِ المرفوعِ، ينقسمُ قسمينِ:

القسمُ الأوَّلُ: المرفوعُ طلرَّ يحُ، وهو ما أُضِيف إلى النَّبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خُلُقِيَّةٍ أو خِلْقِيَّةٍ، فيكونُ أنواعًا هي:

١- المرفوعُ القوليُّ: وهو ما أُضِيف إلى النَّبيِّ ﷺ من قولِه.

مثالُه: حديثُ عثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«خَيْرُكم مَن تَعلَّمَ القُرآنَ وعَلَّمَه»**[1]، فهذا من قولِه ﷺ.

٢- المرفوعُ الفِعْليُّ: وهو ما أُضِيف إلى النَّبيِّ ﷺ من فعلِه.

مثالُه: عن حُذَيفةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا قامَ مِن اللَّيلِ يَشُوصُ فَاهُ

(١) أخرجه البخاريُّ (٥٠٢٧).

بالسِّواكِ)[1]، فهذا من فعلِه ﷺ.

٣- المرفوعُ التَّقريريُّ: وهو أن يُفعَلَ شيءٌ في عهدِ النَّبيِّ ﷺ، فيَسكُتُ عن ذلك مثليَّ ءٍ، فيكونُ هذا إقرارًا منه ﷺ.

مثالُه: ما جاء من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كُنَّا نُصلِّي على عهدِ النَّبيِّ ﷺ ركعتينِ بعدَ غروبِ الشَّمسِ قبلَ صلاةِ المغربِ، فكان يرانا نُصلِّيهما فلم يَأمُرْنا ولم يَنْهَنا)[2]، فرؤيتُه ﷺ لهم وسكوتُه = إقرارٌ منه لفعلِهم.

٤- المرفوعُ الوصفيُّ: أي أن تُذكَرَ صفتُه ﷺ الخُلُقيَّةُ، أو الخِلْقيَّةُ.

أ- مثالٌ على صفتِه ﷺ الخُلُقيَّةِ: عن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كان رسولُ اللهِ ﷺ أَحسَنَ النَّاسِ، وكان أَجوَدَ النَّاسِ، وكان أَشجَعَ النَّاسِ)[3].

ب- مثالٌ على صفتِه ﷺ الخِلْقيَّةِ: عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كان رسولُ اللهِ ﷺ أَزهَرَ اللَّونِ، كأنَّ عَرَقَه اللُّؤْلُؤُ، إذا مشَى تَكفَّأَ، ولا مَسِستُ دِيباجةً ولا حَرِيرةً أَلْيَنَ مِن كَفِّ رسولِ اللهِ ﷺ)[4].

القسمُ الثَّاني: المرفوعُ حُكمًا[5]: وهو ما كان لهحُكمُ المُضافِ إلى النَّبيِّ ﷺ. وهو أنواعٌ، منها:

(١) أخرجه البخاريُّ (٢٤٥)، ومسلمٌ (٢٥٥).
(٢) أخرجه مسلمٌ (٨٣٦).
(٣) أخرجه البخاريُّ (٢٨٢٠)، ومسلمٌ (٢٣٠٧).
(٤) أخرجه مسلمٌ (٢٣٣٠).
(٥) انظر للاستزادة: «نُزْهة النَّظر شرح نُخْبة الفِكَر» لابنِ حجرٍ، تحقيق: محمَّد صبحي حلاَّق ص١٠٤-١٠٧.

١- أن يُضِيفَ الصَّحابيُّ شيئًا إلى عهدِ النَّبيِّ ﷺ، ولم يذكرْ أنَّه عَمِل به.

مثالُه: قولُ أسماءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (نَحَرْنَا على عهدِ النَّبيِّ ﷺ فَرَسًا، فأَكَلْناه)[1].

٢- أن يقولَ الصَّحابيُّ عن شيءٍ: إنَّه مِن السُّنَّةِ.

مثالُه: قولُ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مِنَ السُّنَّةِ التَّشهُّدُ)[2] يعني في الصَّلاةِ.

٣- أن يقولَ الصَّحابيُّ: أُمِرْنا، أونهُينا، أو أُمِرَ النَّاسُ، أو كُنَّا. أو يَنْمِيَه، أو يقولَ الصَّحابيُّ -الَّذي لم يأخذْ من الإسرائيليَّاتِ- قولاً لا مجالَ للرَّأيِ والاجتهادِ فيه، ونحوُ ذلك.

مثالُه: قولُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أُمِرَ النَّاسُ أن يكونَ آخِرُ عهدِهم بالبيتِ، إلاَّ أنَّه خُفِّفَ عن الحائضِ)[3].

تنبيهٌ: لا يلزمُ من الحكمِ على الحديثِ بالرَّفعِ أن يكونَ صحيحًا، فقد يكونُ المرفوعُ صحيحًا، أو حسنًا؛ وذلك إذا توفَّرت فيه شروطُ القبولِ، وقد يكونُ ضعيفًا؛ وذلك إذا اختلَّ شرطٌ من شروطِ القبولِ. فليس الحكمُ بالرَّفعِ حُكمًا بالصِّحَّةِ.

(١) أخرجه البخاريُّ (٥٥١٠)، ومسلمٌ (٣٨).
(٢) أخرجه أبو داودَ (٩٨٦)، والتِّرمذيُّ (٢٩١) وغيرُهما.
(٣) أخرجه البخاريُّ (١٧٥٥).

النَّوعُ الخامسُ: الحديثُ المقطوعُ

(٧) ..... وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ

لَمَّا فَرَغَ النَّاظمُ من ذكرِ النَّوعِ الأوَّلِ من أنواعِ الحديثِ من جهةِ المُسنَدِ إليه؛شرَعَ في النَّوعِ الثَّاني، وهو المقطوعُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (قطَعَ يقطَعُ) ضِدُّ: (وَصَلَه).

واصطلاحًا: هو ما أُضِيفَ إلى التَّابعيِّ أو مَن دُونَه مِن قولِه أو فعلِه.

والتَّابعيُّ: هو مَن لَقِيَ الصَّحابيَّ مُؤمِنًا بالنَّبيِّ ﷺ، ومات على ذلك.

مثالٌ على الحديثِ المقطوعِ:

قال الإمامُ مسلمٌ: حدَّثَنا هُدَبٌ، عن هشامٍ، قال: وحدَّثَنا مَخْلَدُ بنُ حسينٍ، عن هشامٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (إنَّ هذا العِلمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّن تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)[1].

فنُلاحِظُ أنَّ الحديثَ انتهى إلى مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ من قولِه، وهو من التَّابعين، فيُسمَّى هذا الحديثُ مقطوعًا.

وليس الحكمُ على الحديثِ بأنَّه مقطوعٌ حُكمًا بالضَّعفِ، بل يُنظَرُ في رجالِه، فقد يكونُ صحيحًا، كما في المثال السَّابقِ؛ وذلك لأنَّ جميعَ رجالِه ثقاتٌ، وقد يكونُ الحديثُ المقطوعُ ضعيفًا، وذلك إذا اختَلَّ شرطٌ من شروطِ القبولِ.

(١) أخرجه مسلمٌ في مُقدِّمةِ «صحيحِه» ١/ ١٤.

تنبيهٌ:

هناك فرقٌ بينَ المقطوعِ والمُنقطِعِ:

فالمقطوعُ مِن مباحثِ المتنِ؛ أي: إذا انتهى الحديثُ إلى التَّابعيِّ أو مَن دُونَه فهو مقطوعٌ.

أمَّا المُنقطِعُ فهو من مباحثِ السَّندِ، فإذا سقَطَ راوٍ من السَّندِ فهو مُنقطِعٌ، كما سيأتي تفصيلُه.

مِن مَظَانِّ وجودِ الحديثِ المقطوعِ:

كتبُ المُصنَّفاتِ؛ كـ«مُصنَّفِ عبدِ الرَّزَّاقِ»، و«مُصنَّفِ ابنِ أبي شَيْبَةَ».

النَّوعُ السَّادسُ: الحديثُ المُسنَدُ

(٨)وَالمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

هنا بيَّنَ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ من جهةِ المُسنَدِ إليه، وهو الحديثُ المُسنَدُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (أَسنَد)، بمعنى: أضاف أو نسَب.

واصطلاحًا: هو ما أُضِيفَ إلى النَّبيِّ ﷺ بسندٍ ظاهرُه الاتِّصالُ [(١)].

فهذا التَّعريفُ يشتملُ على شرطينِ:

الأوَّلُ: اتِّصالُ السَّندِ -في الظَّاهرِ- إلى النَّبيِّ ﷺ.

الثَّاني: رَفْعُه إلى النَّبيِّ ﷺ.

مثالٌ على الحديثِ المُسنَدِ:

قال الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدَّثَنا أبو اليَمانِ، قال: أخبَرَنا شُعَيبٌ، حدَّثَنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«والَّذي نَفْسي بِيَدِه؛ لا يُؤمِنُ أحدُكم حتَّى أكونَ أَحَبَّ إليه مِن والِدِه ووَلَدِه»** [(٢)].

(١) اختُلِفَ في تعريفِه على أقوالٍ، لعلَّ مِن أقربِها ما أثبَتْناه، وعليه جمهورُ المُحدِّثينَ ومُحقِّقوهم، وبه جزَم أبو عبدِ الله الحاكمُ في كتابِه «علومِ الحديثِ»، وحكاه ابنُ عبدِ البرِّ قولاً لبعضِ أهلِ الحديثِ. انظر: «النُّكَت على ابنِ الصَّلاحِ» ١/٥٠٦، و«معرفة علوم الحديث» ص١٧، و«الكفاية» للخطيبِ ص٢١، و«حاشية الأُجْهُوريِّ على شرحِ الزُّرْقانيِّ للبيقونيَّة» ص٤٥-٤٦.

(٢) أخرجه البخاريُّ (١٤).

فهذا الحديثُ يُقالُ له: مُسْنَدٌ. لأنَّه مُتَّصِلُ السَّندِ إلى النَّبيِّ ﷺ، فلو حصَل انقطاعٌ فلا يُسمَّى مُسنَدًا، وكذلك لو اتَّصل سندُه إلى الصَّحابيِّ أو التَّابعيِّ فلا يُسمَّى مُسنَدًا.

ما الفرقُ بينَ (المُسنَدِ)، و(المرفوعِ)؟

الجوابُ: المرفوعُ هو ما رُفِعَ إلى النَّبيِّ ﷺ من قولِه، أو فعلِه، أو تقريرِه كما سبق، ولا يُشترَطُ في تسميتِه مرفوعًا أن يكونَ سندُه مُتَّصِلاً، فقد يكونُ مرفوعًا وسندُه مُنقطِعٌ -أي حصَل انقطاعٌ في أثناءِ السَّندِ-، بخلافِ المُسنَدِ فهو ما رُفِع إلى النَّبيِّ ﷺ بشرطِ اتِّصالِ السَّندِ، فكلُّ مُسنَدٍ مرفوعٌ، وليس العكسُ، فتَنبَّهْ.

فائدةُ معرفةِ هذا النَّوعِ:

(أن يكونَ الطَّالبُ عارفًا باصطلاحاتِ أهلِ العلمِ، فإذا رأى أحدًا من العلماءِ يُطلِقُ على حديثٍ مُعَيَّنٍ أنَّه «حديثٌ مُسنَدٌ»؛ فلا يَتوهَّمُ أنَّ هذا الحديثَ مُتَّصِلٌ عندَه ولا بدَّ، بل لا بدَّ أن يكونَ عارفًا باصطلاحِ هذا العالِمِ، فقد يكونُ ممَّن يُطلِقُ «المُسنَدَ» على المرفوعِ، سواءٌ اتَّصَل أو لم يَتَّصِلْ، وقد يكونُ ممَّن يُطلِقُ «المُسنَدَ» على ما ظاهرُه الاتِّصالُ وإن لم يكنْ مُتَّصِلاً على الحقيقةِ)[(١)].

فائدةٌ: تُطلَقُ كلمةُ «مُسنَدٍ» على الكتابِ الَّذي جمَع فيه مُؤلِّفُه أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ؛ كـ«مُسنَدِ الإمامِ أحمدَ»، ونظائرِه.

(١) «شرح البيقونيَّة» لأبي معاذٍ طارقِ بنِ عِوَضِ الله ص٥٤-٥٥ بتَصرُّفٍ يسيرٍ.

النَّوعُ السَّابعُ: الحديثُ المُتَّصِلُ

(٩) وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

هنا يُبيِّنُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ من جهةِ المُسنَدِ إليه، وهو الحديثُ المُتَّصِلُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ فاعلٍ مِن: (اتَّصَل) ضِدُّ: (انقَطَع).

واصطلاحًا: ما اتَّصَل إسنادُه بسماعِ كلِّ راوٍ من رواتِه ممَّن فوقَه إلى مُنتهاه، سواءٌ انتَهى إلى النَّبيِّ ﷺ، أو الصَّحابيِّ. فيشملُ المرفوعَ والموقوفَ.

تنبيهٌ: قولُ النَّاظمِ: **(إسنادُه للمُصطفَى)** يُشعِرُ أنَّ المُتَّصِلَ: هو ما اتَّصل سندُه إلى النَّبيِّ ﷺ فقطْ. وهو خلافُ الصَّوابِ، والأَوْلَى أن يُقالَ: (إسنادُه لِلمُنتهَى فالمُتَّصِل)، فبذلك يشملُ ما انتهَى إلى النَّبيِّ ﷺ أو الصَّحابيِّ؛ فإذا اتَّصَل السَّندُ إلى الرَّسولِ كان مُسنَدًا مُتَّصِلاً، وإذا اتَّصل السَّندُ إلى الصَّحابيِّ كان موقوفًا مُتَّصِلاً، فيخرجُ بقيدِ الاتِّصالِ: المُرسَلُ، والمُنقطِعُ، والمُضَلُ، والمُعلَّقُ، ومُعَنْعَنُ المُدلِّسِ قبلَ بَيانِ سماعِه، وخرَج اتِّصالُ السَّندِ بغيرِ السَّماعِ؛ كاتِّصالِه بالإجازةِ؛ كأنْ يقولَ: أجازَ لي فلانٌ، قال: أجازَ لي فلانٌ، وهكذا.

مثالٌ على الحديثِ المُتَّصِلُ:

قال الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدَّثَنا أبو كُرَيبٍ، حدَّثَنا يحيى بنُ آدمَ، حدَّثَنا قُطْبَةُ، عن الأعمشِ، عن مسلمٍ، عن مسروقٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (والَّذي لا إلهَ غيرُه؛ ما مِن كتابِ اللهِ سُورةٌ إلَّا أنا أَعلَمُ حيثُ نَزَلَتْ، وما مِن آيةٍ إلَّا أنا أَعلَمُ فيما

أُنزِلَتْ، ولو أَعلَمُ أحدًا هو أَعلَمُ بكتابِ اللهِ مِنِّي تَبلُغُه الإبِلُ؛ لَرَكِبتُ إليه)[١].

فنُلاحِظُ أنَّ المُتَّصِلَ أعمُّ من المُسنَدِ؛ لأنَّ المُسنَدَ مُقيَّدٌ اتِّصالُه إلى النَّبيِّ ﷺ، بخلافِ المُتَّصِلِ فهو يشملُ اتِّصالَ السَّندِ إلى النَّبيِّ ﷺ وغيرِه، فكلُّ مُسنَدٍ مُتَّصِلٌ، وليس العكسُ.

تنبيهٌ: أقوالُ التَّابعين ومَن بعدَهم إذا اتَّصلتِ الأسانيدُ إليهم، ليست من هذا النَّوعِ[٢]. يقولُ ابنُ الصَّلاحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومُطلَقُ المُتَّصِلِ يقعُ على المرفوعِ والموقوفِ)[٣].

وقال العراقيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنَّما يُمتنَعُ اسمُ المُتَّصِلِ في المقطوعِ في حالةِ الإطلاقِ، أمَّا معَ التَّقييدِ فجائزٌ واقعٌ في كلامِهم؛ كقولِهم: هذا مُتَّصِلٌ إلى سعيدِ بنِ المُسيِّبِ، أو إلى الزُّهْريِّ، أو إلى مالكٍ، ونحوِ ذلك)[٤].

وقال بعضُهم: يجوزُ إطلاقُه على أقوالِ التَّابعين أيضًا، بل وإلى مَن دونَهم، وهو ظاهرُ كلامِ النَّوويِّ في «التَّقريبِ»، كذا قال السُّيوطيُّ[٥].

فائدةٌ: ويُسمَّى هذا النَّوعُ -أيضًا- بالموصولِ، وبالمُتَّصِلِ كما نقَله البيهقيُّ عن الشَّافعيِّ رحمهما اللهُ تعالى[٦].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاريُّ (٥٠٠٢)، ومسلمٌ (٢٤٦٣). وجاءت لفظةُ: (تَبْلُغُه) في «البخاريِّ» بضَمِّ أوَّلِه، وفتحِ ثانيه، معَ تشديدِ ثالثِه وكسرِه، هكذا: (تُبَلِّغُه).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسَّخاويِّ ١/ ١٣٢، و«حاشية الزُّرْقانيِّ على البيقونيَّة» ص٣٨.

(٣) «فتح المغيث» للسَّخاويِّ ١/ ١٣٦.

(٤) «التَّبصرة والتَّذكرة» ١/ ١٢٢.

(٥) «تدريب الرَّاوي» ١/ ١٤٨.

(٦) انظر: «توضيح الأفكار» للصَّنعانيِّ ١/ ٢٦٠.

النَّوعُ الثَّامنُ: الحديثُ المُسَلْسَلُ

(١٠) مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ «أَمَا وَاللهِ أَنْبَأَنِي الْفَتَى»

(١١) كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

لَمَّا انتَهى النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكرِ أنواعِ علومِ الحديثِ من جهةِ المُسنَدِ إليه؛شرَع في الحديثِ عن الهيئةِ والصِّفةِ والأحوالِ الَّتي يأتي عليها الإسنادُ، سواءٌ للرُّواةِ أو الرِّوايةِ، وسواءٌ كانت قوليَّةً، أو فِعليَّةً، أو حاليَّةً، أو وصفيَّةً. وهنا ذكَر المُصنِّفُ الحديثَ المُسلسَلَ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن التَّسَلسُلِ، وهو التَّتابعُ، ومنه: (سِلْسِلةُ الحديدِ).

واصطلاحًا: ما تَتابَعَ فيه رجالُ الإسنادِ على صفةٍ أو حالةٍ للرُّواةِ تارةً، وللرِّوايةِ تارةً أخرى.

فائدتُه: التَّسلسلُ من صفاتِ الإسنادِ، لا من صفاتِ المتنِ.

أقسامُ المُسلسَلِ: يُمكِنُ تقسيمُه قسمين:

القسمُ الأوَّلُ: مُسلسَلٌ بأحوالِ الرُّواةِ:

وهو على أنواعٍ: إمَّا أن يكونَ مقرونًا بحالةٍ لفظيَّةٍ، أو فعليَّةٍ، أو بهما، أو حاليَّةٍ، أو وصفيَّةٍ، وهنا بيانُها:

١- اللَّفظيَّةُ: وهو ما قُرِن بلفظٍ؛ كالقَسَمِ، بأن يقولَ كلُّ راوٍ عندَ التَّحديثِ: (واللهِ لقد حدَّثَني شيخي)، ثُمَّ يذكرَ الحديثَ، أو يقولَ: (أشهدُ باللهِ)، أو بأيِّ لفظةٍ تُقالُ عندَ أداءِ الحديثِ.

مثالُه: ما جاء عن معاذِ بنِ جبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذ بيدِه يومًا، ثُمَّ قال: «يا مُعاذُ، إنِّي لأُحِبُّكَ». فقال له معاذٌ: بأبي أنتَ وأُمِّي يا رسولَ الله، وأنا أُحِبُّكَ. قال: **«أُوصِيكَ يا مُعاذُ: لا تَدَعَنَّ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ أن تقولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي على ذِكْرِكَ وشُكْرِكَ وحُسْنِ عِبادتِكَ»**. قال: ولَهِيَ بذلك معاذٌ الصُّنابحيَّ، ولَهِيَ الصُّنابحيُّ أبا عبدِ الرَّحمنِ، ولَهِيَ أبو عبدِ الرَّحمنِ عُقْبةَ بنَ مُسلمٍ (١).

فقد تَسلسَل الحديثُ بقولِ كلِّ راوٍ من رواتِه: (وأنا أُحِبُّكَ).

٢- الفِعْليَّةُ: وهو ما قُرِن بفعلٍ؛ كالمُسلسَلِ بالمُشابكةِ، أو المُصافَحةِ.

مثالُه: ما جاء عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شبَّك بيدي أبو القاسمِ وقال: «خَلَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ التُّرْبةَ يومَ السَّبْتِ ...» الحديثَ (٢)، وقد شبَّكَ كلُّ راوٍ بيدَيْ مَن تَلقَّى عنه حتَّى الحاكمِ، وكلُّ واحدٍ تحمَّله شبَّك بينَ يديه.

٣- أن يقرنَ بينَهما: أي يقرنَ بينَ اللَّفظِ والفعلِ.

مثالُه: ما جاء عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لا يَجِدُ العبدُ حلاوةَ الإيمانِ حتَّى يُؤمِنَ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه، وحُلوِه ومُرِّه»**. قال: وقَبَضَ رسولُ الله ﷺ على لحيتِه وقال: **«آمَنْتُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه»**، قال: وقبَض أنسٌ على لحيتِه وقال ذلك، وأخذ يَزيدُ الرَّقاشيُّ بلحيتِه وقال ذلك، وأخذ شهلبُ بنُ خِراشٍ بلحيتِه وقال ذلك، وأخذ سعيدٌ الآدَمُ بلحيتِه وقال ذلك، وأخذ سليمانُ بنُ شُعَيبٍ الكاسانيُّ بلحيتِه

(١) أخرجه أحمدُ ٣٦/ ٤٣٠، وأبو داودَ (١٥٢٢)، والنَّسائيُّ (١٣٠٣).

(٢) أخرجه بلفظِه الإمامُ مسلمٌ (٢٧٨٩)، وأمَّا لفظةُ التَّشبيكِ فقد ذكرها أبو عبدِ الله الحاكمُ في «معرفةِ علومِ الحديثِ» ص١٩٥-١٩٦، وأشار إلى تضعيفِها مُسلسَلةً، وبيَّنه الألبانيُّ في «السِّلسلةِ الصَّحيحةِ» (١٨٣٣).

وقال ذلك، وأخذ يوسفُ بنُ عبدِ الواحدِ بلحيته وقال ذلك، وأخذ الزُّبَيرُ بنُ عبدِ الواحدِ شيخُ الحاكمِ بلحيته وقال ذلك، وأخذ الحاكمُ بلحيته وقال ذلك[1].

٤- الحاليَّةُ: وهي أن يحكيَ المُحدِّثُ الحالةَ الَّتي كان شيخُه مُتلبِّسًا بها.

مثالُه: المُسلسَلُ بالتَّبسُّمِ، أو بالبكاءِ، أو بمسحِ اللِّحيةِ، وهكذا.

القسمُ الثَّاني: المُسلسَلُ بوصفِ الرِّوايةِ أو الرُّواةِ:

وهو أن يذكرَ المُحدِّثُ معَ التَّحديثِ وصفًا، والوصفُ إمَّا أن يكونَ زمانيًّا، أو مكانيًّا، أو وصفًا لذاتِ المُحدِّثِ، أو لصيغةِ الأداءِ، ومثالُها:

أ- الوصفُ الزَّمانيُّ: أن يصفَ الزَّمانَ؛ كحديثِ المُسلسَلِ بالأوَّليَّةِ، وهو أوَّلُ حديثٍ يسمعُه الرَّاوي من شيخِه فيقولُ: (وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه)، فعندَ سماعِه من شيخِه يكونُ ذلك الزَّمنُ هو زمنَ تحديدِ سماعِه لأوَّلِ حديثٍ من شيخِه.

وكالمُسلسَلِ بيومِ العيدِ، أو عرفةَ، أو يومِ عاشوراءَ.

ب- الوصفُ المكانيُّ: أن يذكرَ المكانَ الَّذي تَمَّ فيهتحَمُّلُ الحديثِ؛ كأن يكونَ تحمَّلَ الحديثَ بجوارِ الحجرِ الأسودِ، أو عندَ المُلتزَمِ، وهكذا.

ج- وصفُ ذاتِ المُحدِّثِ: كالمُسلسَلِ بالمُحمَّدِينَ، أو بالحُفَّاظِ، أو بالفقهاءِ، أو الشُّعراءِ، أو بالمصريِّينَ، أو بالمالكيَّةِ. وكلُّ هذه المُسلسَلاتِ أُدرِجت تسامحًا، حيثُ إنَّ الوصفَ صار مقرونًا بالسَّندِ فقطْ لا المتنِ.

مثالُ ذلك: ما جاء عن أبي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ فيما روَى عن الله -تبارَك وتعالى- أنَّه قال: **«يا عِبَادِي، إنِّي حَرَّمتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي، وجَعَلتُه بينكم مُحَرَّمًا، فلا**

(١) أخرجه أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ في «معرفةِ علومِ الحديثِ» ص٣١.

تَظَّالَمُوا ...»[1] الحديثَ.

قال الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: (وقَع لي مُسلسَلاً بالبلدِ، رَوَيْناه بإسنادٍ كلُّهم دِمشقِيُّون وأنا دِمشقيٌّ، وهذا نادرٌ في هذه الأزمانِ)، وساقه بسندِه[2].

د- المُسلسَلُ بصيغِ الأداءِ: وهو أن يقولَ كلُّ راوٍ للحديثِ: سَمِعتُ، أو أخبَرَني، أو حدَّثَني.

تنبيهٌ: الوصفُ للحديثِ بأنَّه مُسلسَلٌ لا يلزمُ من ذلك أن يكونَ صحيحًا، فقد يكونُ المُسلسَلُ صحيحًا أو حسنًا إذا توفَّرت شروطُ القبولِ، وقد يكونُ ضعيفًا إذا فقَد شرطًا من شروطِ القبولِ.

فائدتُه: اشتمالُه على مزيدِ ضبطٍ من الرُّواةِ، وقلَّ أن تسلَمَ المُسلسَلاتُ من الضَّعفِ.

من مَظَانِّ الحديثِ المُسلسَلِ:

١- «المُسلسَلاتُ الكبرى»، للسُّيوطيِّ، وقد اشتمَل على (٨٥) حديثًا.

٢- «المناهلُ السَّلسلةُ في الأحاديثِ المُسلسَلةِ»، لمُحمَّد عبد الباقي الأيُّوبيِّ، وقد اشتمَل على (٢١٢) حديثًا.

(١) أخرجه مسلمٌ (٢٥٧٧).

(٢) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» ص٤٦٢.

النَّوعُ التَّاسعُ: الحديثُ العَزِيزُ

(١٢)عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَـهْ .....

لَمَّا انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكرِ الحديثِ المُسلسَلِ الَّذي هو الهيئةُ والصِّفةُ الَّتي يأتي عليها الإسنادُ؛ أخَذ في ذكرِ أقسامِ خبرِ الآحادِ بالنِّسبةِ إلى تَعدُّدِ طرقِه، فذكر أوَّلاً : العزيزَ ، وتعريفُه:

لغةً: صفةٌ مُشبَّهةٌ مُشتَقَّةٌ مِن العِزَّةِ، وهي القُوَّةُ والشِّدَّةُ والغَلَبةُ.

واصطلاحًا: هو ما رواه اثنانِ عن اثنينِ من أوَّلِه إلى مُنتهاه، فلا يَقِلُّ رواتُه عن اثنينِ في جميعِ طبقاتِ السَّندِ .

وقولُ النَّاظمِ: **(أو ثلاثة)** يُفهَمُ منه أنَّ ما رواه ثلاثةٌ عن ثلاثةٍ في جميعِ طبقاتِ السَّندِ يُسمَّى عزيزًا، وهو مُنتقَدٌ، والأَوْلى ما ذُكِر سابقًا.

كذلك لو رواه اثنانِ، عن واحدٍ، عن اثنينِ، عن اثنينِ، إلى مُنتهاه؛ فلا يُسمَّى عزيزًا؛ لأنَّه اختَلَّ شرطٌ في طبقةٍ من الطَّبقاتِ .

ولا يُمنَعُ أن يزيدَ في بعضِ الطَّبقاتِ عن اثنينِ، فلو رواه اثنانِ، عن ثلاثةٍ، عن اثنينِ، عن اثنينِ ؛سُمِّي عزيزًا؛ لأنَّ الحكمَ للأقلِّ .

وسُمِّي عزيزًا؛ إمَّا لقلَّةِ وجودِه، أو بمعنى قويٍّ بمجيئِه من طرقٍ أخرى.

مثالُه: ما رواه الشَّيخانِ عن أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والبخاريُّ عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكم حتَّى أكونَ أَحَبَّ إليه مِن والدِه وولَدِه**

والنَّاسِ أجمعينَ»[1].

فقد رواه عن النَّبيِّ ﷺ اثنانِ، وهما: أنسٌ ، وأبو هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ورواه عن أنسِ بنِ مالكٍ : قتادةُ بنُ دِعامةَ، وعبدُ العزيزِ بنُ صُهَيبٍ .

ورواه عن قتادةَ: شُعْبةُ بنُ الحجَّاجِ ، وسعيدُ بنُ بَشِيرٍ .

ورواه عن عبدِ العزيزِ بنِ صُهَيبٍ : إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ، وعبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ .

ورواه عن كلٍّ جماعةٌ.

الجدولُ التَّوضيحيُّ للعزيزِ:

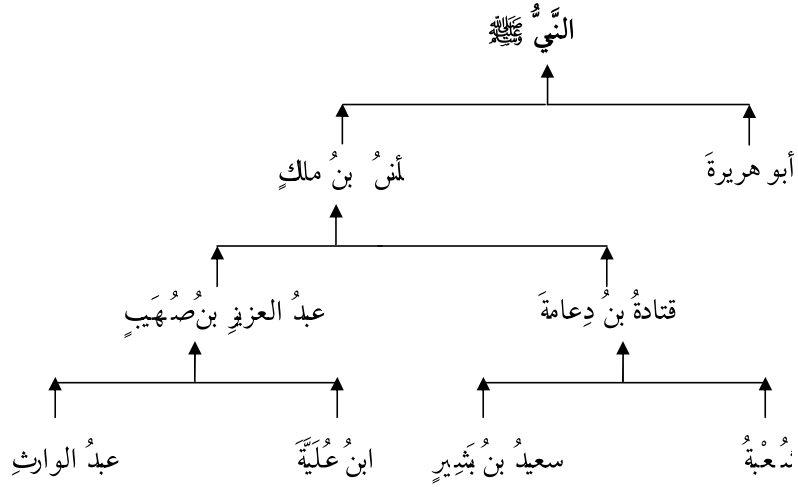

(١) أخرجه البخاريُّ (١٥)، ومسلمٌ (٤٤). وأمَّا روايةُ أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فهي عندَ البخاريِّ (١٤).

تنبيهٌ: الحكمُ على الحديثِ بأنَّه عزيزٌ، لا يلزمُ منه الصِّحَّةُ، فقد يكونُ صحيحًا وقد يكونُ ضعيفًا.

وكذلك قد يكونُ مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ، وقد يكونُ موقوفًا على الصَّحابيِّ، وقد يكونُ مقطوعًا على التَّابعيِّ.

مِن مَظَانِّ الحديثِ العزيزِ:

لم يُصنِّفِ العلماءُ مُصنَّفاتٍ خاصَّةً للحديثِ العزيزِ؛ وذلك لقِلَّتِه، ولعدمِ حصولِ فائدةٍ مُهِمَّةٍ من تلك المُصنَّفاتِ.

النَّوعُ العاشرُ: الحديثُ المشهورُ

(١٢) ..... مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاثَهْ

لَمَّا انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكرِ القسمِ الأوَّلِ من أقسامِ خبرِ الآحادِ؛شرَع في ذكرِ القسمِ الثَّاني، وهو المشهورُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (شهَرتُ الأمرَ)؛ إذا أَعلَنتَه، وأَوضَحتَه. وسُمِّيَ بذلك؛ لظهورِه.

واصطلاحًا: هو ما رواه ثلاثةٌ فأكثرُ في كلِّ طبقةٍ، ما لم يَبلُغْ حَدَّ التَّواترِ.

والنَّاظمُ كما يُفهَمُ من قولِه: **(فوقَ ما ثلاثة)**، عرَّف المشهورَ بأنَّه ما رواه أكثرُ من ثلاثةٍ وهكذا في جميعِ طبقاتِ السَّندِ. وقد انتُقِد عليه هذا التَّعريفُ، والأَوْلى ما ذكَرْناه سابقًا: أنَّ المشهورَ يشملُ ما رواه ثلاثةٌ، أو أكثرُ من ثلاثةٍ، ما لم يبلغْ حدَّ التَّواترِ.

تنبيهٌ: الحكمُ على الحديثِ بكونِه مشهورًا، لا يلزمُ منه أن يكونَ صحيحًا، فقد يكونُ صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا.

كذلك قد يكونُ مرفوعًا إلى الرَّسولِ ﷺ، وقد يكونُ موقوفًا على الصَّحابيِّ، وقد يكونُ مقطوعًا على التَّابعيِّ.

والمشهورُ بالنِّسبةِ لقبولِه ورَدِّه أقسامٌ ثلاثةٌ:

١- المشهورُ الصَّحيحُ: كحديثِ: «**إذا جاءَ أحدُكم الجُمُعةَ؛ فَلْيَغتَسِلْ**»؛ فقد جاء من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، وأبيه عمرَ بنِ الخطَّابِ، وأبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، أخرجها كلُّها البخاريُّ في «صحيحِه».

فحديثُ عبدِ الله بنِ عمرَ: رواه عنه نافعٌ مولاه، وعن نافعٍ رواه مئةٌ وعشرون نفسًا، ذكَر ذلك الحافظُ ابنُ حجرٍ.

وحديثُ عمرَ: رواه عنه ابنُه عبدُ الله، وعن عبدِ الله ابنُه سالمٌ.

وحديثُ أبي سعيدٍ: رواه عنه عطاءُ بنُ يسارٍ، وعن عطاءٍ صفوانُ بنُ سُلَيمٍ.

الجدولُ التَّوضيحيُّ للمشهورِ:

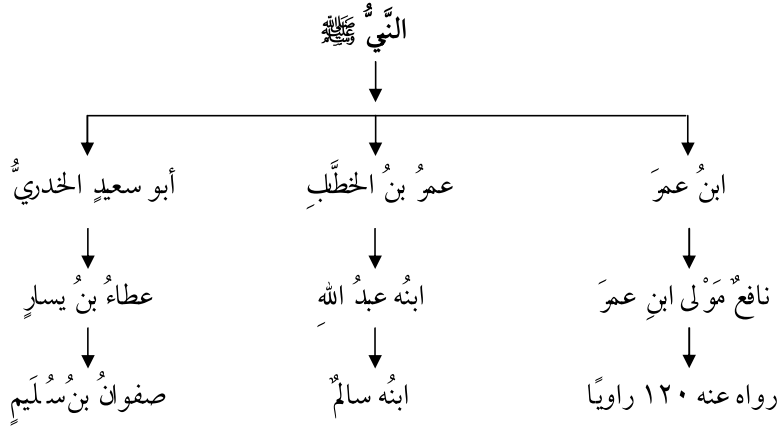

٢- المشهورُ الحسنُ: كحديثِ: «[illegible]» رواه ابنُ ماجه، وقدرُوِي من طرقٍ كثيرةٍ يَرتقِي بها إلى درجةِ الحسنِ.

٣- المشهورُ الضَّعيفُ: كحديثِ: «اطْلُبُوا العِلمَ ولو بالصِّينِ»، رُوِي من عدَّةِ أوجهٍ عن أنسٍ وأبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم يَخْلُ طرقٌ منها من مجروحٍ جرحًا شديدًا، فهو مشهورٌ ضعيفٌ.

مِن مَظَانِّ الحديثِ المشهورِ:

المرادُ بالمُصنَّفاتِ في الأحاديثِ المُشتهِرةِ: هي الأحاديثُ المشهورةُ على الألسنةِ، وليست المشهورةَ اصطلاحًا، ومنها:

١- «المقاصدُ الحسنةُ فيما اشتَهَر على الألسنةِ»، للسَّخاويِّ.

٢- «كشفُ الخفاءِ ومُزِيلُ الإلباسِ عمَّا اشتَهَر من الحديثِ على ألسنةِ النَّاسِ»، للعجلونيِّ.

النَّوعُ الحادي عشَرَ: المُعَنْعَنُ

(١٣) مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ .....

تعريفُ المُعَنْعَنِ: هو ما يُقالُ في سندِه: فلانٌ عن فلانٍ. ولفظُها «عَنْ»، ومثلُها: «أَنْ».

وهنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةَ العَنْعَنةِ، ويقصدُ بها عنعنةَ المُعلِ . والخلافُ بينَ الإمامِ البخاريِّ ومَن معَه الَّذين يشترطون اللُّقيَّ، والإمامِ مسلمٍ ومَن وافَقه الَّذين يكتفون بالمُعلَ ةِ وإمكانِ اللُّقيِّ، ولِأَ فليس في علومِ الحديثِ نوعٌ اسمُه «المُعَنْعَنُ»، وإنْ أفرده السُّيوطيُّ وجعله نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ، وتَبِعه على إفرادِه بعضُ مَن جاء بعدَه تقليدًا له.

والنَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اكتفى في هذه المسألةِ بالتَّمثيلِ لصورةِ العنعنةِ في الإسنادِ، فقال: **(كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ)**، وهذا قصورٌ؛ فليس البحثُ في قولِ الرَّاوي: «عَنْ»، ولِأَ لكان أكثرُ الأحاديثِ داخلةً في هذا النَّوعِ؛ إذْ إنَّ الأسانيدَ لا تخلو -في الغالبِ- من «العَنْعَنة». لكنَّ البحثَ في حُكمِ عنعنةِ المعلِ غيرِ المُدلِّسِ: هل يُشترَطُ لقبولِها أن يكونَ الرَّاوي معروفًا بالسَّماعِ من شيخِه في الجملةِ، أم يُكتفَى بالمُعلَ ةِ وإمكانِ اللِّقاءِ؟

مسألةٌ: هل العنعنةُ محمولةٌ على الاتِّصالِ، أم على الانقطاعِ؟

سببُ الخلافِ أنَّ العنعنةَ ليس فيها تصريحٌ بسماعِ الرَّاوي من شيخِه، بل محتمَلٌ السَّماعُ من شيخِه وعدمُ السَّماعِ، ولهذا حصَل الخلافُ بينَ أهلِ العلمِ على قولينِ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّها محمولةٌ على الانقطاعِ مُطلَقًا بدونِ تفصيلٍ، فهي مردودةٌ، حتَّى يَتبيَّنَ الاتِّصالُ.

القولُ الثَّاني: أنَّها محمولةٌ على الاتِّصالِ بشرطِ ألَّا يكونَ الرَّاوي المُعنعِنُ موصوفًا بالتَّدليسِ، فإنْ وُصِف بالتَّدليسِ وعَنْعَنَ؛ فإنَّ حديثَه يُرَدُّ حتَّى يُصرِّحَ بالتَّحديثِ. وهذا قولُ جمهورِ المُحدِّثين، وهو الرَّاجحُ -واللهُ تعالى أعلمُ-، وسيأتي بيانُ معنى التَّدليسِ.

مثالُ ذلك: ما رواه أبو داودَ الطَّيالسيُّ قال: حدَّثَنا شعبةُ، عن أبي إسحقَ، عن البراءِ بنِ عازبٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ أتى على قومٍ جلَسوا في الطَّرقِ، فقال: «إنْ كُنتُم لا بُدَّ فاعِلِينَ؛ فَرُدُّوا السَّلامَ، وأَعِينُوا المظلومَ، وَاهْدُوا السَّبِيلَ»[1].

فهذا الحديثُ رجالُه ثقاتٌ؛ لِأَ أبا إسحقَ فهو ثقةٌ مُدلِّسٌ، وقد عَنْعَنَ في هذا السَّندِ، فلا يُقبَلُ حديثُه لِأَ إذا صرَّح بالتَّحديثِ.

ولذلك قال شعبةُ: (ولم يَسمَعْه -يعني أبا إسحقَ- من البراءِ بنِ عازبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

فانظُرْ في هذا: لَمَّا كان أبو إسحقَ لم يسمعِ الحديثَ من البراءِ؛ لم يَقُلْ: «حدَّثَني»؛ لأنَّه لو قال: «حدَّثَني البراءُ»، ولم يكنْ سَمِعه منه؛ يكونُ قد كَذَبَ، ويُرَدُّ حديثُه. لكنَّه أتى بعبارةٍ مُوهِمةٍ للسَّماعِ وهي: «عن»، فلذلك لم يُقبَلْ حديثُه حتَّى يُصرِّحَ بالتَّحديثِ، ولذلك نفَى شعبةُ سماعَ أبي إسحقَ من البراءِ بنِ عازبٍ، فعُرِف أنَّ الحديثَ مُنقطِعٌ.

❁ ❁ ❁

(١) «مُسنَد أبي داودَ الطَّيالسيِّ» ٢/ ٨٦.

النَّوعُ الثَّاني عشَرَ: المُبْهَمُ

(١٣) ..... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّ

وبعدَ الحديثِ عن **المُعَنْعَنِ**، انتقل النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلامِ على نوعٍ آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ، وهو «المُبهَمُ»، والحديثُ **المُبهَمُ** هو:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن الإبهامِ، وهوضِدُّ الوضوحِ.

واصطلاحًا: هو الحديثُ الَّذي في متنِه أو سندِه شخصٌ لم يُسَمَّ، بل أُخفِي، سواءٌ كان رجلاً أو امرأةً.

أنواعُه: ينقسمُ الإبهامُ قسمين:

الأوَّلُ: مُبهَمٌ في الإسنادِ: وهو الرِّوايةُ الَّتي في إسنادِها راوٍ لم يُذكَرِ اسمُه صراحةً؛ كأنْ يُقالَ: «حدَّثَني رجلٌ»، أو «عن فلانٍ عمَّن سَمِع فلانًا»، أو «عن أُمِّي»، أو نحوُ ذلك، وكلُّهم رواةٌ مُبهَمون غيرُ معروفين.

وقد يُبهَمُ الرَّاوي معَ التَّعديلِ، فيُقالُ مثلاً: «حدَّثَني ثقةٌ»، أو «حدَّثَني مَن لا أُتَّهِمُ»، ونحوُها من العباراتِ.

مثالُه: روى أبو داودَ من طريقِ أبي التَّيَّاحِ قال: حدَّثَني شيخٌ قال: لَمَّا قَدِم ابنُ عبَّاسٍ البصرةَ، فكانيُحدِّثُ عن أبي موسى، فكتَب عبدُ الله إلى أبي موسى يسألُه عن أشياءَ، فكتَب إليه أبو موسى: (إنِّي كنتُ معَ رسولِ الله ﷺ ذاتَ يومٍ، فأراد أن يَبُولَ، فأَتَى دَمِثًا في أصلِ جدارٍ، فبَالَ، ثُمَّ قال ﷺ: **«إذا أرادَ أحدُكم أن يَبُولَ؛ فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِه»**)[1].

(١) «سنن أبي داودَ» (٣).

حكمُ الإبهامِ في السَّندِ:

لا يُقبَلُ حديثُ المُبهَمِ حتَّى يُسمَّى؛ لأنَّ من شروطِ قبولِ الحديثِ عدالةَ الرَّاوي، ومَن أُبهِم اسمُه لا تُعرَفُ عينُه، فكيف تُعرَفُ عدالتُه؟!

الثَّاني: مُبهَمٌ في المتنِ: كأنْ يرويَ حديثًا فيقولَ: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال كذا وكذا ... هكذا دونَ ذكرِ اسمِه.

مثالُه: ما جاء عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رجلاً سأل النَّبيَّ ﷺ عن الحجِّ كُلَّ عامٍ، فقال: «على كلِّ مُسلِمٍ حَجَّةٌ، ولو قلتُ: (كلَّ عامٍ)؛ لَكَانَ»[1]، وقد جاء في روايةٍ أخرى أنَّ الرَّجلَ هو الأقرعُ بنُ حابسٍ.

حكمُ الإبهامِ في المتنِ:

لا ضررَ في صحَّةِ الحديثِ، ولا يَتوقَّفُ الحكمُ على الحديثِ بالصِّحَّةِ أو الضَّعفِ على معرفةِ المُبهَمِ في المتنِ.

يُعرَفُ المُبهَمُ بطريقين:

الأولى: أن يَرِدَ مُسمًّى في طريقٍ، أو روايةٍ أخرى.

الثَّاني: أن يَنُصَّ أحدُ الأئمَّةِ المُطَّلِعينَ على اسمِ المُبهَمِ.

(١) أخرجه أحمدُ ٤/ ٤٠٦، والدَّارقطنيُّ في «السُّنن» ٣/ ٢١٩.

النَّوعُ الثَّالثَ عشَرَ: العالي والنَّازلُ

(١٤)وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلا

ذكر النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيتِ مسألةَ الإسنادِ العالي والإسنادِ النَّازلِ، وإليكَ تعريفَهما.

تعريفُ الحديثِ العالي:

لغةً: اسمُ فاعلٍ مِن العُلُوِّ ضِدِّ النُّزولِ.

واصطلاحًا: هو الَّذي لقَّ عددُ رجالِه بالنِّسبةِ إلى سندٍ آخرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أكثرَ.

قولُه: «**وضِدُّه**» أي ضِدُّ الإسنادِ العالي الإسنادُ النَّازلُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من النُّزولِ ضِدِّ العُلُوِّ.

واصطلاحًا: هو الَّذي كَثُر عددُ رجالِه بالنِّسبةِ إلى سندٍ آخرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ ألقَّ.

مثالُ ذلك: ما رواه مسلمٌ في «صحيحِه» قال: حدَّثَناشَيْبانُ بنُ فرُّوخَ، حدَّثَنا أبو الأشهبِ، عن أبِيضَرْةَ العَبْديِّ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى في أصحابِه تأخُّرًا، فقال لهم: «**تَقدَّمُوا فَأْتَمُّوا بي، وَلْيَأْتَمَّ بكم مَن بعدَكم، لا يَزالُ قومٌ يَتأخَّرون حتَّى يُؤخِّرَهم الله**»[1].

فهذا الحديثُ قد رواه مسلمٌ بسندٍ عالٍ، وسندٍ نازلٍ.

(١) ١/ ٣٢٥.

فأمَّا السَّندُ العالي: فهو ما تقدَّم ذكرُه، فإنَّ بينَ مسلمٍ وبينَ النَّبيِّ ﷺ أربعةً من الرُّواةِ كما ترى، فهذا سندٌ عالٍ بالنِّسبةِ إلى السَّندِ الَّذي سيأتي ذكرُه.

وأمَّا السَّندُ النَّازل: فهو ما رواه مسلمٌ بعدَ هذا مُبْلَرَةً، فقال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحمنِ الدَّارميُّ، حدَّثَنامحمَّدُ بنُ عبدِ الله الرَّقاشيُّ، حدَّثَنا بِشرُ بنُ منصورٍ، عن الجُرَيريِّ، عن أبِيضَرْةَ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: رأى رسولُ الله قومًا في مُؤخَّرِ المسجدِ ... فذكَر مِثلَه.

فهذا إسنادٌ نازلٌ بالنِّسبةِ إلى السَّندِ المُتقدِّمِ؛ فإنَّ بينَ مسلمٍ وبينَ النَّبيِّ ﷺ ستَّةً من الرُّواةِ.

الفائدةُ من علوِّ الإسنادِ:

كونُه أقربَ إلى الصِّحَّةِ، وأبعدَ من الخطأِ؛ لأنَّه ما من راوٍ من رجالِ الإسنادِ إلَّا والخطأُ واردٌ عليه، فكُلَّما كثُر رجالُ السَّندِ كان محتمِلاً للخطأِ أكثرَ، وكُلَّما لقَّ رجالُ السَّندِ لقَّ احتمالُ الخطأِ.

كذلك لا يلزمُ من علوِّ الإسنادِ الصِّحَّةُ، فقد يكون السَّندُ العالي صحيحًا -وهو أفضلُها-، وقد يكونُ ضعيفًا.

وكذلك الإسنادُ النَّازلُ قد يكونُ صحيحًا، وقد يكونُ ضعيفًا.

أقسامُ العلوِّ:

١- العلوُّ المُطلَقُ: وهو قلَّةُ رجالِ السَّندِ بينَ المُحدِّثِ ورسولِ الله ﷺ بالنِّسبةِ لسندٍ آخرَ، بشرطِ أن يخلوَ السَّندُ من الرُّواةِ الكذَّابين والمُدَّعِين السَّماعَ من الصَّحابةِ؛ كنُعَيمِ بنِ مسلمٍ، ويَلِيَ بنِ الأشلقِ.

٢- العلوُّ النِّسبيُّ: وهو العلوُّ إلى إمامٍ من الأئمَّةِ المشهورين؛ كمالكٍ، وابنِ جُرَيجٍ، والزُّهريِّ، والأوزاعيِّ، وأمثالِهم، ولو كثُر العددُ بعدَ ذلك الإمامِ إلى صاحبِ المقامِ ﷺ.

أو العلوُّ إلى كتبٍ من كتبِ الحديثِ المُعتمَدةِ؛ كـ«الصَّحيحين»، و«المُوطَّأ»، و«المُسنَدِ»، و«السُّنَنِ».

أو العلوُّ بسببِ تَقدُّمِ الوفاةِ، فيكونُ العلوُّ -أحيانًا- في الإسنادِ بسببِ تَقدُّمِ وفاةِ الرَّاوي وإنْ تسلوَى السَّندانِ. وهناك أنواعٌ أخرى أشار إليها الحافظُ في «النُّزهةِ»[١].

مثالُه: ما ذكره الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فما أَروِيه عن ثلاثةٍ عن البيهقيِّ عن الحاكمِ؛ أعلى ممَّا أَروِيه عن ثلاثةٍ عن أبي بكرِ بنِ خلفٍ عن الحاكمِ؛ لتَقدُّمِ وفاةِ البيهقيِّ)[٢].

اهتمامُ أئمَّةِ الحديثِ بالسَّندِ العالي:

رحَل كثيرٌ من الأئمَّةِ النُّقَّادِ والجهابذةِ الحُفَّاظِ إلى أقطارِ البلادِ طلبًا لعلوِّ الإسنادِ، حتَّى قيل ليحيى بنِ معينٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرضِ موتِه: ما تَشتَهِي؟ فقال: (بَيْتٌ خَلٍ، وإسنادٌ عالٍ)[٣].

وقال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (طلبُ الإسنادِ العاليسُنَّةٌ عمَّنْ سلَف)[٤].

وقال أبو عبدِ الله الحاكمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأمَّا طلبُ العالي من الأسانيدِ؛ فإنَّها مسنونةٌ، وقد رحَل في طلبِ الإسنادِ العالي غيرُ واحدٍ من الصَّحابةِ)[٥].

(١) «نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفِكَر» ص١١٧-١١٩.
(٢) «التَّقريب والتَّيسير» للنَّوويِّ ص٨٥، و«تدريب الرَّاوي» للسُّيوطيِّ، تحقيق: نظر الفاريابيِّ ٢/ ٦١٤.
(٣) «مُقدِّمة ابنِ الصَّلاح» ص٢٥٦.
(٤) «شرح ألفيَّة العراقيِّ» ٢/ ٥٩.
(٥) «معرفة علوم الحديث» ص١١٩ بتَصرُّفٍ يسيرٍ جدًّا.

النَّوعُ الرَّابعَ عشَرَ: الحديثُ الموقوفُ

(١٥) وَمَا أُضِفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

في هذا البيتِ عاد النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذكرِ نوعٍ من أنواعِ الحديثِ من جهةِ المُسنَدِ إليه، فقد ذكر المرفوعَ والمقطوعَ سابقًا في البيتِ السَّابعِ، وهنا ذكر الحديثَ الموقوفَ، وهذا ممَّا أُخِذ عليه في نظمِه؛ التَّقديمُ والتَّأخيرُ.

وأمَّا تعريفُ الموقوفُ؛ فهو:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من الوَقْفِ، فكأنَّ الرَّاويَ وقَف بالحديثِ عندَ الصَّحابيِّ.

واصطلاحًا: ما أُضِيف إلى الصَّحابيِّ من قولِه، أو فعلِه، أو تقريرِه.

تعريفُ الصَّحابيِّ: هو كلُّ مَن لَقِي النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلامِ، ولو تخَلَّلتْه رِدَّةٌ على الصَّحيحِ[١].

قولُه: **(زُكِن)** أي: عُلِم وعُرِف.

أمثلةٌ على الموقوفِ:

الأوَّلُ: الموقوفُ القوليُّ: وهو ما نُقِل عن الصَّحابيِّ من قولِه.

مثالُه: ما رواه البخاريُّ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (حَدِّثُوا النَّاسَ بما يَعرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه؟!)[٢]؛ فهذا من قولِ الصَّحابيِّ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفٌ عليه.

(١) «نزهةُ النَّظر» لابنِ حجرٍ ص١١١.
(٢) «صحيحُ البخاريِّ» ١/ ٣٧.

الثَّاني: الموقوفُ الفِعْليُّ: هو ما أُضِيف إلى الصَّحابيِّ من فعلِه.

مثالُه: ما رواه البخاريُّ قال: (أَمَّ ابنُ عبَّاسٍ وهو مُتيَمِّمٌ)[1].

الثَّالثُ: الموقوفُ التَّقريريُّ: كأن يقولَ بعضُ التَّابعين: فعلتُ كذا أمامَ الصَّحابيِّ، ولم يُنكِرْ عليَّ.

تنبيهٌ: لا يلزمُ من الحكمِ على الحديثِ بالوقفِ أن يكونَ صحيحًا، فقد يكونُ صحيحًا، وقد يكونُ حسنًا، وقد يكونُ ضعيفًا.

ولا يُشترَطُ في تسميتِه موقوفًا أن يَصِلَ سندُه، فقد يكونُ مُتَّصِلَ السَّندِ، وقد يكونُ مُنقطِعَ السَّندِ، فالنَّظرُ فيه إلى المتنِ.

ثُمَّ إذا كان صحيحًا أو حسنًا؛ فهل يُحتَجُّ به أم لا؟

حكمُ الاحتجاجِ بالموقوفِ على الصَّحابيِّ:

حصل خلافٌ بينَ أهلِ العلمِ في الاحتجاجِ بقولِ الصَّحابيِّ أو فعلِه، وخلاصةُ ذلك: أنَّ قولَ الصَّحابيِّ أو فعلَه إذا لم يُوجَدْ له مُخالِفٌ من الصَّحابةِ؛ فيُحتَجُّ به، وإذا وُجِد مَن يُخالِفُه من الصَّحابةِ؛ فلا حُجَّةَ فيه.

مِن مَظَانِّ وجودِ الحديثِ الموقوفِ:

كتبُ المُصنَّفاتِ؛ كـ«مُصنَّفِ عبدِ الرَّزَّاقِ»، و«مُصنَّفِ ابنِ أبي شَيْبَةَ».

❁ ❁ ❁

(١) «صحيحُ البخاريِّ» ١/ ٧٥.

النَّوعُ الخامسَ عشَرَ: الحديثُ المُرسَلُ

(١٦) وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ .....

هنا شرع النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيانِ أنواعِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ -وهو نوعٌ خطٌّ بالسَّقطِ الظَّاهرِ في الإسنادِ-، بدأ بالنَّوعِ الأوَّلِ منه وهو المُرسَلُ، وقد عرَّفه بأنَّه: ما سقَط منه الصَّحابيُّ.

وهذا التَّعريفُ قد ذكره غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ، لكنْ فيه نظرٌ؛ لأنَّه لو عُرِف أنَّ السَّاقطَ من السَّندِ هو الصَّحابيُّ؛ فالظَّاهرُ ذلك، ولا يُرَدُّ الحديثُ، بل يُقبَلُ؛ وذلك لأنَّ جهالةَ الصَّحابيِّ لا تضرُّ؛ لأنَّهم عدولٌ.

والأَوْلى أن يُقالَ ما ذكره عبدُ السَّتَّارِ أبو غُدَّةَ: (ومُرسَلٌ مِن فوقِ تابعٍ سَقَطْ)؛ وذلك أنَّ سببَ كونِ الحديثِ المُرسَلِ مِن قسمِ الضَّعيفِ: هو عدمُ العلمِ بمَن سقَط من السَّندِ، فقد يكونُ تابعيًّا، وهذا التَّابعيُّ قد يكونُ ثقةً، وقد يكونُ ضعيفًا. فلهذا الاحتمالِ رُدَّ الحديثُ المُرسَلُ، وأُدخِل في قسمِ الضَّعيفِ، وإليكَ تعريفَه:

هو لغةً: اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ من الإرسالِ، وهو الإطلاقُ وعدمُ المنعِ.

واصطلاحًا: هو ما أضافه التَّابعيُّ -سواءٌ كان كبيرًا أو صغيرًا- إلى النَّبيِّ ﷺ من قولِه، أو فعلِه، أو تقريرِه.

الأمثلةُ على المُرسَلِ:

١- المُرسَلُ القوليُّ:

قال أبو داودَ: حدَّثَنامُحَمَّدُ بنُ سليمانَ الأنباريُّ، حدَّثَنا كَثِيرُ بنُ هشامٍ، عن عمرَ بنِ سُلَيمٍ الباهليِّ، عن الحسنِ قال: قال رسولُ الله: **«صَدِّقُوا أموالَكم بالزَّكاةِ، ودَاوُوا مَرْضَاكم بالصَّدَقةِ، وأَعِدُّوا لِلْبَلاءِ الدُّعاءَ»**(١).

فالحسنُ البصريُّ تابعيٌّ رواه عن النَّبيِّ ﷺ، ولم يسمعْه منه؛ فالحديثُ مُرسَلٌ.

الثَّاني: المُرسَلُ الفعليُّ:

قال أبو داودَ: حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا حمَّادٌ، أخبرنا هشامُ بنُ حسَّانَ، عن الحسنِ البصريِّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا دخَل الخلاءَ قال: **«اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ بِكَ مِن الخُبُثِ المُخْبِثِ، الرِّجْسِ النَّجِسِ، الشَّيطانِ الرَّجِيمِ»**(٢).

الثَّالثُ: المُرسَلُ التَّقريريُّ:

مثالُه: أن يقولَ التَّابعيُّ: فُعِل بحضرةِ النَّبيِّ ﷺ كذا، ولم يُنكِرْ ذلك.

طريقُ تمييزِ المُرسَلِ:

يُعرَفُ الحديثُ المُرسَلُ بمُجرَّدِ أن يُعلَمَ أنَّ الَّذي حدَّث به عن النَّبيِّ ﷺ تابعيٌّ، وتمييزُ التَّابعين من غيرِهم يُعرَفُ من كتبِ رجالِ الحديثِ.

(١) أخرجه أبو داودَ في كتابِ «المراسيلِ» (١٠٥)، ووصَلَه الطَّبرانيُّ في كتابِ «الدُّعاءِ» ص٣٥.
(٢) أخرجه أبو داودَ في «المراسيلِ» (٢)، ووصَلَه الطَّبرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» ٥/ ٢٠٤.

حكمُ الحديثِ المُرسَلِ:

جرى خلافٌ بينَ أهلِ العلمِ في الحديثِ المُرسَلِ:

القولُ الأوَّلُ: ذهب بعضُهم إلى أنَّ الحديثَ المُرسَلَ صحيحٌ، ويُحتَجُّ به. نُقِل ذلك عن الإمامينِ: مالكٍ، وأبي حنيفةَ.

القولُ الثَّاني: ذهب أكثرُ أهلِ العلمِ من أهلِ الحديثِ إلى أنَّ المُرسَلَ ضعيفٌ، ولا يُحتَجُّ به؛ وذلك لانقطاعِه، وعدمِ العلمِ بحالِ السَّاقطِ من السَّندِ. وهو الرَّاجحُ.

مِن مَظَانِّ الحديثِ المُرسَلِ:

١- «المراسيلُ»، لأبي داودَ.

٢- «المراسيلُ»، لابنِ أبي حاتمٍ.

٣- «جامعُ التَّحصيلِ لأحكامِ المراسيلِ»، للعلائيِّ.

النَّوعُ السَّادسَ عشَرَ: الحديثُ الغريبُ

(١٦) ..... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

في هذا البيتِ عاد النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذكرِ نوعٍ من أقسامِ خبرِ الآحادِ بالنِّسبةِ إلى تَعدُّدِ طرقِه، فقد ذكر سابقًا في البيتِ الثَّاني عشرَ العزيزَ والمشهورَ، وهنا ذكر القسمَ الثَّالثَ منها وهو الغريبُ، وهذا ممَّا أُخِذ عليه في نظمِه؛ التَّقديمُ والتَّأخيرُ.

وأمَّا تعريفُ الغريبِ فهو:

لغةً: صفةٌ مُشبَّهةٌ بمعنى المُنفرِدِ، أو البعيدِ عن أقاربِه.

واصطلاحًا: هو ما يَتفرَّدُ بروايتِه شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضعٍ وقع التَّفرُّدُ به من السَّندِ.

ثُمَّ التَّفرُّدُ قد يكونُ في جميعِ طبقاتِ السَّندِ، وقد يكونُ في بعضِها.

مثالُه: ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ من طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ قال: أخبَرَني مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيميُّ، أنَّه سَمِع علقمةَ بنَ وقَّاصٍ اللَّيثيَّ يقولُ: سمعتُ عمرَ بنَ الخطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى ...»[1].

فهذا الحديثُ قد تفرَّد بروايتِه عمرُ بنُ الخطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ ﷺ، وتفرَّد به علقمةُ بنُ وقَّاصٍ عن عمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتفرَّد به مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ عن علقمةَ، وتفرَّد به يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ عن مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ.

(١) أخرجه البخاريُّ (١)، ومسلمٌ (١٩٠٧).

أقسامُ الغريبِ:

ينقسمُ الحديثُ الغريبُ قسمينِ:

الأوَّلُ: غريبٌ مُطلَقٌ: وهو ما كانتِ الغرابةُ في أصلِ سندِه. وأصلُ السَّندِ: طرَفُه الَّذي فيه الصَّحابيُّ. فإذا تفرَّد الصَّحابيُّ بروايةِ الحديثِ عن رسولِ اللهِ ﷺ سُمِّي غريبًا مُطلَقًا؛ كحديثِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتَّفقِ.

الثَّاني: غريبٌ نِسْبِيٌّ: وهو ما كانت الغرابةُ في أثناءِ سندِه؛ أي أن يرويَه أكثرُ من راوٍ في أصلِ سندِه -أي: عن الرَّسولِ ﷺ-، ثُمَّ ينفردَ بروايتِه راوٍ واحدٌ عن أولئك الرُّواةِ، أو عن واحدٍ منهم.

مثالُه: حديثُ مالكٍ عن الزُّهريِّ عن أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخَل مكَّةَ وعلى رأسِه المِغفَرُ[1].

فهذا الحديثُ قد تفرَّد به مالكٌ عن الزُّهريِّ، وسُمِّي غريبًا نسبيًّا؛ لأنَّ التَّفرُّدَ وقَع فيه بالنِّسبةِ إلى شخصٍ بعينِه.

حكمُه: لا يلزمُ من الحكمِ على الحديثِ بالغرابةِ الصِّحَّةُ أو الضَّعفُ، فقد يكونُ صحيحًا إذا كان المُتفرِّدُ بالرِّوايةِ ثقةً، وقد يكونُ ضعيفًا إذا كان المُتفرِّدُ بالرِّوايةِ ضعيفًا.

ولكنَّ الغالبَ على الغرائبِ عدمُ الصِّحَّةِ، ولهذا كرِه جمعٌ من الأئمَّةِ تتبُّعَ الغرائبِ. قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا تكتبوا هذه الأحاديثَ الغرائبَ؛ فإنَّ عامَّتَها مناكيرُ، وعامَّتَها عن الضُّعفاءِ)[2].

(١) أخرجه البخاريُّ (١٨٤٦)، ومسلمٌ (١٣٧٥).
(٢) «مُقدِّمة ابنِ الصَّلاحِ» ص٢٥٦.

مِن مَظَانِّ الحديثِ الغريبِ:

١- «غرائبُ مالكٍ»، للدَّارقطنيِّ.

٢- «الأفرادُ»، للدَّارقطنيِّ أيضًا.

٣- «المُسْنَدُ الَّتي تَفرَّدَ بكُلِّ سُنَّةٍ منها أهلُ بلدةٍ»، لأبي داودَ السِّجِسْتانيِّ.

النَّوعُ السَّابعَ عشَرَ: الحديثُ المُنقطِعُ

(١٧) وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... بِإِسْنَادِهِ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

لَمَّا انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكرِ الحديثِ المُرسَلِ، وهو النَّوعُ الأوَّلُ من أنواعِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، الخلِّ بالسَّقطِ الظَّاهرِ في الإسنادِ؛ شرَعَ في ذكرِ النَّوعِ الثَّاني منه، وهو الحديثُ المُنقطِعُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من الانقطاعِ، وهوضِدُّ الاتِّصالِ.

واصطلاحًا: ما سقَط من إسنادِه راوٍ واحدٌ، أو أكثرُ، من غيرِ تَوالٍ، ويكونُ السَّقطُ قبلَ الصَّحابيِّ.

مثالُه: ما رواه أبو داودَ من طريقِ شُعبةَ، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، عن أبي عُبَيدةَ، عن أبيه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان في الرَّكْعتَينِ الأُولَيَينِ كأنَّه على الرَّضْفِ). قال: قُلْنا: حتَّى يَقُومَ؟ قال: (حتَّى يَقُومَ)[1].

فهذا الإسنادُ مُنقطِعٌ؛ لأنَّ أبا عُبَيدةَ[2] بنَ عبدِ الله بنِ مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يسمعْ مِن أبيه شيئًا، كما ذكره المِزِّيُّ في «سُنَنِه»[3]، والعلائيُّ في «جامعِ التَّحصيلِ»[4].

حُكمُه:

المُنقطِعُ ضعيفٌ بالاتِّفاقِ؛ وذلك للجهلِ بحالِ الرَّاوي الَّذي سقَط من الإسنادِ.

---

(١) «سُنَنُ أبي داودَ» ١/ ٢٦١.

(٢) اختُلِفَ في اسمِه؛ قال المِزِّيُّ في «المُسْنَدِ» ١/ ٧١ عنه: (ولا يُعرَفُ اسمُه). وأمَّا العلائيُّ في «جامعِ التَّحصيلِ» ص٢٠٤ فقد نقل الخلافَ، فقال: (اسمُه عامرٌ، وقيل: اسمُه كُنْيتُه).

(٣) ١/ ٧١.

(٤) ص٢٠٤-٢٠٥ رقم (٣٢٤).

النَّوعُ الثَّامنَ عشَرَ: الحديثُ المُعضَلُ:

(١٨)وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ .....

لَمَّا انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكرِ النَّوعِ الثَّاني من أنواعِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وهو المُنقطِعُ؛شرَع في ذكرِ النَّوعِ الثَّلثِ ، وهو الحديثُ المُعضَلُ ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (أَعضَ لَه)، بمعنى: أَعْياه.

واصطلاحًا: ما سقَط من إسنادِه راويانِ فأكثرُ على التَّوالي.

مثالُه: ما رواه الحاكمُ في«معرفةِ علومِ الحديثِ »[1]: قال حدَّثَنا أبو بكرِ بنُ أبي نصرٍ ، ثنا أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عيسى القاضي، ثنا القَعْنَبِيُّ ، عن مالكٍ أنَّه بلَغه أنَّ أبا هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لِلمملوكِ طعامُه وكِسْوتُه بالمعروفِ ، ولا يُكلَّفُ مِن العملِ إلاَّ ما يُطِيقُ »**[2].

فهذا مُعضَلٌ ، سقط من سندِه اثنانِ على التَّوالي، كما جاء خارجَ «المُوطَّأِ»؛ فمالكٌ يرويه عنمُحَمَّدِ بنِ عجلانَ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: به.

حُكمُه:

الحديثُ المُعضَلُ ضعيفٌ بالاتِّفقِ ؛ للانقطاعِ في سندِه، والجهلِ بحالِ السَّاقطِ، وهو أسوأُ حلاً من المُنقطِعِ والمُرسَلِ ؛ لكثرةِ المحذوفينَ من الإسنادِ.

(١) ص٢٠٤.

(٢) أخرجه مالكٌ في «المُوطَّأِ» ٥/ ١٤٢٧ تحقيق: الأعظميِّ .

مِن مَظَانِّ الحديثِ المُعضَلِ:

قال السُّيوطيُّ : (مِن مَظَانِّ المُعضَلِ والمُنقطِعِ والمُرسَلِ :

١- كتبُ «السُّنَنِ» لسعيدِ بنِ منصورٍ .

٢- ومُؤلَّفتُ ابنِ أبي الدُّنيا)[1].

(١) «تدريب الرَّاوي» ١/ ٢١٤.

النَّوعُ التَّاسعَ عشَرَ: الحديثُ المُدلَّسُ

(١٨) ..... وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

(١٩) الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ يَقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

(٢٠) وَالثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ

لَمَّا انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكرِ أنواعِ السَّقطِ الظَّاهرةِ في الإسنادِ؛شرَع في الحديثِ عن أنواعِ السَّقطِ الخفيَّةِ فيه، فبدأ في ذكرِ الحديثِ المُدلَّسِ، وتعريفُه:

لغةً: مُشتَقٌّ من الدَّلَسُ ، وهو الظُّلْمةُ، فكأنَّه أظلَم أمرُه على النَّاظرِ لتغطيةِ وجهِ الصَّوابِ فيه، ومنه كتمُ العيبِ في المَبيعِ.

واصطلاحًا: ينقسمُ قسمينِ، كما ذكر النَّاظمُ، هما:

القسمُ الأوَّلُ: تدليسُ الإسنادِ (السَّماع):

وهو أن يرويَ الرَّاوي عمَّن قدسَمِع منه ما لم يَسمَعْه منه، مُوهِمًا أنَّه سَمِعه منه.

شرحُ التَّعريفِ: أن يرويَ الرَّاوي عن شيخٍ سمع منه بعضَ الأحاديثِ ، لكنَّ هذا الحديثَ الَّذي دلَّسه لم يسمعْه منه، وإنَّما سمعه من شيخٍ آخرَ عنه، فيُسقِطُ ذلك الشَّيخَ الواسطةَ، ويرويه عنه بلفظٍ محُتمِلٍ للسَّماعِ وغيرِه؛ كـ«قال»، أو «عن»، أو «أن»؛ ليُوهِمَ غيرَه أنَّه سمعه منه، لكنْ لا يُصرِّحُ بأنَّه سمع منه هذا الحديثَ ، فلا يقولُ : «سمعتُ »، أو «حدَّثَني»؛ لأنَّه لو قال ذلك لصار كذَّابًا. ثُمَّ الَّذي يُسقِطُه قد يكونُ واحدًا أو أكثرَ.

مثالٌ: ما رواه أبو داودَ الطَّيالسيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: حدَّثَنا شعبةُ، عن أبي إسحقَ ، عن البراءِ بنِ عازبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (إنَّ رسولَ الله ﷺ أتى على قومٍ جلَسوا في الطَّرقِ ، فقال: **«إنْ كُنتُم لا بُدَّ فاعِلِين؛ فَرُدُّوا السَّلامَ، وأَعِينُوا المظلومَ، واهْدُوا السَّبِيلَ »**)[1].

فهذا حديثٌ ظاهرُه الصِّحَّةُ، لكنْ فيه علَّةٌ، وهي أنَّ أبا إسحقَ -وهو مُدلِّسٌ - لم يسمعْ من البراءِ بنِ عازبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هذا الحديثَ ، كما صرَّح بذلك الإمامُ المُرِّ منيُّ في «جامعِه» بقولِه: (ولم يسمعْه منه)[2]، أي لم يسمعْ أبو إسحقَ السَّبِيعيُّ من البراءِ بنِ عازبٍ هذا الحديثَ ؛ فالحديثُ ضعيفٌ ؛ لتدليسِ أبي إسحقَ عن البراءِ، وقدعَنْعَنَ، ولم يُصرِّحْ بالتَّحديثِ .

الأغراضُ الحامِلةُ على تدليسِ الإسنادِ ما يلي:

الأوَّلُ : الإيهامُ بعلوِّ الإسنادِ.

الثَّاني: فوتُ شيءٍ من الحديثِ عن شيخٍ سَمِع منه الكثيرَ.

الثَّالثُ : ضعفُ الشَّيخِ الَّذي روَى عنه.

الرَّابعُ: صِغَرُ سِنِّه؛ أي إنَّ شيخَه أصغرُ منه سِنًّا.

حُكمُ تدليسِ الإسنادِ: هو مكروهٌ جدًّا، ذَمَّه أكثرُ أهلِ العلمِ، وكان شعبةُ من أشدِّهم ذمًّا له؛ حيثُ قال: (التَّدليسُ أخو الكذبِ)[3].

---

(١) «مُسنَد أبي داودَ الطَّيالسيِّ » ٢/ ٨٦.

(٢) «سُنَن المُرِّ منيِّ » ٥/ ٧٤ تحقيق: أحمد شاكر.

(٣) «حِلْية الأولياء» ٩/ ١٠٧.

القسمُ الثَّاني: تدليسُ الشُّيوخِ:

وهو أن يروِيَ الرَّاوي عن شيخٍ حديثًا سمعه منه، فيُسمِّيه أو يُكنِّيه أو يَنسُبُه أو يَصِفُه بما لا يُعرَفُ به؛ كي لا يُعرَفَ، وهو ما ذكره النَّاظمُ بقولِه: **(لَكِنْ يَصِف أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِف)**.

مثالٌ: ما ذكره ابنُ الصَّلاحِ عن أبي بكرِ بنِ مُجاهِدٍ الإمامِ المقرئِ أنَّه روَى عن أبي بكرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحسنِ النَّقَّاشِ المُفسِّرِ المقرئِ فقال: (حدَّثَنامُحَمَّدُ بنُ سَنَمٍ)، ونسَبه إلى جَدٍّ له.

كذلك أن تقولَ: حدَّثَنا البخاريُّ. وتقصد به مَن يُبخِّرُ النَّلَ.

ومن ذلك: ما فعله بعضُ الرُّواةِ مع مُحَمَّدِ بنِ سعيدٍ المصلوبِ، الَّذي صُلِب على الزَّندقةِ -والعياذُ بالله-، فكان الرُّواةُ إذا روَوْا عنه دلَّسوا اسمَه: فبعضُهم يُسمِّيه: (مُحَمَّدَ بنَ سعيدٍ)، وآخرُ يُسمِّيه: (مُحَمَّدَ بنَ أبي قيسٍ)، وثالثٌ يُسمِّيه: (مُحَمَّدَ بنَ حسَّانَ)، ورابعٌ يُسمِّيه: (مُحَمَّدَ بنَ غانمٍ)، وخامسٌ يُسمِّيه: (أبا عبدِ الرَّحمنِ الشَّاميَّ)، وسادسٌ يُسمِّيه: (مُحَمَّدَ بنَ أبي زكريَّا)، وسابعٌ يُسمِّيه: (مُحَمَّدًا الطَّبريَّ)، وهكذا، فيأتي النَّاظرُ في الإسنادِ من أهلِ هذا العصرِ، فيقولُ: (وجدتُ مُحَمَّدَ بنَ سعيدٍ تابَعَ مُحَمَّدَ بنَ قيسٍ)، وهما واحدٌ!!

الأغراضُ الحامِلةُ على تدليسِ الشُّيوخِ:

هي الأغراضُ الأربعةُ السَّابقةُ في تدليسِ الإسنادِ، ويُضافُ إليها:

الخامسُ: كثرةُ الرِّوايةِ عن هذا الشَّيخِ، فلايُحِبُّ الإكثارَ من ذكرِ اسمِه على صورةٍ واحدةٍ. وهذا يُكثِرُ منه الخطيبُ البغداديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

حكمُه: هو أخفُّ كراهةً من تدليسِ الإسنادِ؛ لأنَّ المُدلِّسَ لم يُسقِطْ أحدًا، وإنَّما

الكراهةُ بسببِ تضييعِ المرويِّ عنه، وتوعيرِ الوقوفِ على حالِه، وتختلفُ الكراهةُ بحسَبِ الغرضِ الحاملِ عليه.

وهناك قسمٌ ثالثٌ، وهو: تدليسُ التَّسويةِ:

وصورتُه: أن يروِيَ عن شيخٍ ثقةٍ، والشَّيخُ يروي عن ضعيفٍ عن ثقةٍ، فيأتي المُدلِّسُ الَّذي سمع الحديثَ من الثِّقةِ الأوَّلِ فيُسقِطُ الضَّعيفَ الَّذي روَى عنه شيخُه الثِّقةُ، ويجعلُ الحديثَ عن شيخِه الثِّقةِ عن الثِّقةِ الثَّاني بلفظٍ محتمِلٍ، فيستوي الإسنادُ كلُّه ثقاتٍ!

وهذا النَّوعُ هوشرُّ أنواعِ التَّدليسِ وأَفحَشُها؛ لأنَّ الثِّقةَ الأوَّلَ قد لا يكونُ معروفًا بالتَّدليسِ، ويجدُه الواقفُ على السَّندِ بهذه التَّسويةِ قد رواه عن ثقةٍ آخرَ، فيحكمُ له بالصِّحَّةِ.

وممَّن اشتَهَر به: بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ -ويُسمَّى شيخَ المُدلِّسِينَ-، والوليدُ بنُ مسلمٍ.

فائدةٌ: هناك عدَّةُ أنواعٍ أخرى للتَّدليسِ غيرُ ما ذُكِر، وهي: تدليسُ العَطْفِ، والبُلْدانِ، والقَطْعِ[1].

حكمُ روايةِ مَن عُرِف بالتَّدليسِ:

اختَلَف أهلُ العلمِ فيه على قولينِ:

الأوَّلُ: ردُّ روايةِ المُدلِّسِ مُطلَقًا، سواءٌ صرَّح بالسَّماعِ أم لم يُصرِّحْ؛ لأنَّ التَّدليسَ جرحٌ، وقبولُ روايةِ المُدلِّسِ فيه قبولٌ لضَّعيفِ ضِمنًا به.

القولُ الثَّاني: التَّفصيلُ في روايتِه؛ فقالوا:

(١) «تدريب الرَّاوي» ١/ ١٨٨-١٨٩، «تعليق التُّحَف على منظومة طُرفة الطُّرف» ص٧٤.

- إنْ صرَّح بلفظِ السَّماعِ أو التَّحديثِ ؛ قُبِلت روايتُه؛ أي: إن روى وقال: «حدَّثَني»، أو «سمعتُ »؛ فهذا يُقبَلُ منه.

- وإن لم يُصرِّحْ بالسَّماعِ، أو روى بلفظٍ محتمِلٍ للسَّماعِ؛ لم تُقبَلْ روايتُه؛ أي: إن قال: «عن»، أو «أن»؛ لم تُقبَلْ منه.

فقبولُ روايةِ المُدلِّسِ مُطلَقًا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ التَّدليسَ جرحٌ ، وردُّه مُطلَقًا غيرُ ممكنٍ؛ لوجودِ التَّدليسِ في كثيرٍ من رواةِ «الصَّحيحينِ»، لكنْ ينبغي أن يُعلَمَ أنَّ التَّدليسَ الواقعَ في «الصَّحيحينِ »يُحمَلُ على السَّماعِ، وقال به جمهورُ المُحدِّثين، ومنهم: ابنُ الصَّلاحِ ، والنَّوويُّ ، والقطبُ الحلبيُّ ، والعلائيُّ .

من أشهرِ المُصنَّفاتِ في التَّدليسِ والمُدلِّسين:

١- «تعريفُ أهلِ التَّقديسِ بمراتبِ الموصوفين بالتَّدليسِ»، للحافظِ ابنِ حجرٍ .

٢- «التَّدليسُ في الحديثِ »، للدُّكتور مسفرِ بنِ غرمِ اللهِ الدّميينيِّ .

فرقٌ هامٌّ:

الفرقُ بينَ التَّدليسِ والمُرسَلِ الخفيّ:

يقولُ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والفرقُ بينَ التَّدليسِ والمُرسَلِ الخفيِّ دقيقٌ ، وهو أنَّ التَّدليسَ يختصُّ بمَن روَى عمَّن عُرِف لقاؤُه إيَّاه. وأمَّا إنْ علِمَ ه، ولم يُعرَفْ أنَّه لَقِيه، وحدَّث عنه؛ فهو المُرسَلُ الخفيُّ)[1].

(١) «نزهة النَّظر» ص٨٢.

النَّوعُ العِشْرونَ: الحديثُ الشَّاذُّ

(٢١)وَمَـا يُخَـالِفْ ثِقَـةٌ فِيـهِ المَـلا فالشَّاذُّ .....

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وهو الحديثُ الشَّاذُّ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ فاعلٍ مِن: (شَذَّ)؛ أي: تَفرَّدَ.

واصطلاحًا: ذهَب النَّاظمُ إلى أنَّ الشُّذوذَ هو مُخالَفةُ الثِّقةِ لروايةِ الثِّقاتِ ، وهذا تعريفُ الشَّافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجماعةٍ[1]، وفيه قصورٌ؛ ذلك أنَّ المُخالَفةَ مُقيَّدةٌ بالثِّقةِ فقطْ، ولا يدخلُ في هذا التَّعريفِ مُخالَفةُ الصَّدوقِ ، ومَن جرَى مجراه ممَّن كانيُحسَّنُ حديثُه لذاتِه، لمَن هو أَوْلى منه.

وأجمعُ تعريفٍ له: ما عرَّفه به الحافظُ ابنُ حجرٍ في «النُّزْهةِ» فقال: (ما رواه المقبولُ مُخالِفًا لِمَن هو أَوْلى منه)[2]، أو أكثرُ منه عددًا، أو أطولُ مُلازَمةً، وضِدُّه المحفوظُ .

فيدخلُ في (المقبول): راوي الحديثِ الصَّحيحِ ، وراوي الحديثِ الحسنِ لذاتِه، وهو الصَّدوقُ .

(١) «معرفة علومِ الحديث» ص٣٩٤.

(٢) «نزهة النَّظر» ص٨٢.

أقسامُ الشَّاذِّ، ينقسمُ قسمين:

القسمُ الأوَّلُ: شذوذٌ في السَّندِ.

مثالُه: ما رواه المرِّ منيُّ وغيرُه من طرقٍ **ابنِ عُيَينةَ** عن عمرِو بنِ دينارٍ عن عَوْسَجةَ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ رجلاً تُوُفِّيَ على عهدِ رسولِ الله ﷺ، ولم يَدَعْ وارثًا إلاَّ مولىً له أعتقَه.

هذا الحديثُ رواه أيضًا: **ابنُ جُرَيجٍ** وغيرُه عن عَمْرِو بنِ دينارٍ عن عَوْسجةَ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فتابَعوا ابنَ عُيَينةَ على وصلِه [أي إنَّه موصولٌ إلى النَّبيِّ ﷺ].

لكنْ خالَفَهم **حمَّادُ بنُ زيدٍ**؛ فرواه مُنقطِعًا عن عَمْرِو بنِ دينارٍ عن عَوْسجةَ المكِّيِّ، ولم يذكرِ ابنَ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فحمَّادٌ من أهلِ الثِّقةِ والعدالةِ؛ إلاَّ أنَّه خالَفَ مَن هم أكثرُ منه عددًا، وهم: **ابنُ جُرَيجٍ، وابنُ عُيَينةَ**، وغيرُهما؛ لذلك قال ابنُ أبي حاتمٍ: (المحفوظُ حديثُ ابنِ عُيَينةَ)[1].

القسمُ الثَّاني: شذوذٌ في المتنِ:

مثالُه: ما رواه أبو داودَ والمرِّ منيُّ: من حديثِ عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«إذا صلَّى أحدُكم الرَّكعتَينِ قبلَ الصُّبْحِ؛ فلْيَضطجِعْ على يَمينِه»**[2].

(١) «عِلَل الحديثِ» لابنِ أبي حاتمٍ ٢/ ٥٢ رقم (١٦٤٣).
(٢) «سُنَن أبي داودَ» (١٢٦١)، و«سُنَن المرِّ منيِّ» (٤٢٠).

فقد رواه عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ عن سليمانَ الأعمشِ على أنَّ الحديثَ من قولِ النَّبيِّ ﷺ.

قال الإمامُ البيهقيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (خالَف عبدُ الواحدِ العددَ الكثيرَ في هذا؛ فإنَّ النَّاسَ إنَّما رَوَوْه من فعلِ النَّبيِّ ﷺ لا من قولِه، وانفرَد عبدُ الواحدِ من بينِ ثقاتِ أصحابِ الأعمشِ بهذا اللَّفظِ)[1]، ومعَ أنَّ عبدَ الواحدِ ثقةٌ، إلاَّ أنَّ روايتَه حُكِم عليها بالشُّذوذِ؛ لأنَّه خالَف مَن هم أَوْلى منه عددًا.

حُكمُ الحديثِ الشَّاذِّ:

الحديثُ الشَّاذُّ مردودٌ، ولا يُحتَجُّ به، بل ولا يُستشهَدُ به. قال ابنُ الصَّلاحِ في «مُقدِّمتِه»: (ومن ذلك ضعفٌ لا يزولُ بنحوِ ذلك؛ لقُوَّةِ الضَّعفِ، وتقاعدِ هذا الجابرِ عن جبرِه ومُقاوَمتِه؛ وذلك كالضَّعفِ الَّذي ينشأُ من كونِ الرَّاوي مُتَّهَمًا بالكذبِ، أو كونِ الحديثِ شاذًّا)[2].

❁ ❁ ❁

(١) «تدريب الرَّاوي» ١/ ٢٧١.
(٢) «مُقدِّمة ابنِ الصَّلاحِ» ص٣٤.

النَّوعُ الحادي والعِشرونَ: الحديثُ المقلوبُ

(٢١) ....وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا

(٢٢) إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ الضَّبطِ في الرِّوايةِ، وهو الحديثُ المقلوبُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من القَلْبِ، وهو تحويلُ شيءٍ عن وجهِه.

واصطلاحًا: هو إبدالُ لفظٍ بآخرَ، سواءٌ كان الإبدالُ في سندِ الحديثِ أو متنِه، بتقديمٍ أو تأخيرٍ وغيرِه.

أقسامُه، ينقسمُ القلبُ قسمين:

القسمُ الأوَّلُ: قلبٌ في السَّندِ، وله صورٌ، منها:

١- إبدالُ راوٍ براوٍ آخرَ؛ لقصدِ الإغرابِ؛ كحديثٍ يكونُ مشهورًا عن سالمٍ فيجعلُه الرَّاوي عن نافعٍ، وهو ما أشار إليه النَّاظمُ بقولِه: **(إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ)**.

مثالُه: ما رواه حمَّادٌ الضَّبِّيُّ، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«إذا لَقِيتُم المُشرِكِينَ في الطَّرقِ؛ فلا تَبدَؤُوهم بالسَّلامِ»**[(١)].

قال الحافظُ العراقيُّ: (فهذا حديثٌ مقلوبٌ، قلَبه حمَّادُ بنُ عمرٍو الضَّبِّيُّ -أحدُ المتروكين- فجعَله عن الأعمشِ. وإنَّما هو معروفٌ بسُهَيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن

(١) أخرجه أحمدُ ١٦/ ٤٦٥، والبخاريُّ في «الأدبِ المفردِ» (١١١١).

أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، هكذا رواه مسلمٌ في «صحيحِه»)[(١)].

وفاعلُ هذا يُطلَقُ عليه أنَّه: يَسرِقُ الحديثَ، إذا فعَله عمدًا.

٢- التَّقديمُ والتَّأخيرُ في أسماءِ الرُّواةِ.

مثالُه: حديثٌ مرويٌّ عن «كعبِ بنِ مُرَّةَ»، فيقلبُه الرَّاوي فيجعلُه عن «مُرَّةَ بنِ كعبٍ».

أو حديثٌ فيه: «حدَّثَني يوسفُ عن يعقوبَ»، فيقلبُ الإسنادَ ويقولُ: «حدَّثَني يعقوبُ عن يوسفَ».

القسمُ الثَّاني: قلبٌ في المتنِ: وله صورٌ، منها:

١- أن يجعلَ الرَّاوي متنَ حديثٍ على إسنادِ آخرَ، ويجعلَ إسنادَه لمتنٍ آخرَ؛ وذلك بقصدِ الامتحانِ وغيرِه، وأشار إليه النَّاظمُ بقولِه: **(وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ)**.

مثالُه: ما فعله أهلُ بغدادَ معَ الإمامِ البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قلبِ الأسانيدِ والمتونِ لمئةِ حديثٍ؛ بقصدِ امتحانِ حفظِه، فرَدَّها على ما كانت عليه قلبَ القلبِ، فشَهِدوا له بالحفظِ والإمامةِ في الحديثِ!

٢- أن يُقدِّمَ الرَّاوي ويُؤخِّرَ في متنِ الحديثِ.

مثالُه: حديثُ أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في السَّبعةِ الَّذين يُظِلُّهم اللهُ في ظِلِّه، ومنهم: **«ورَجُلٌ تَصدَّقَ بصَدَقةٍ، فأَخْفاها؛ حتَّى لا تَعلَمَ يمينُه ما تُنفِقُ شِمالُه»**[(٢)].

(١) «التَّبصرة والتَّذكرة» ١/ ٢٨٣.

(٢) أخرجه بهذا اللفظِ الإمامُ مسلمٌ (١٠٣١).

فهذا ممَّا انقلب على يحيى بنِ سعيدٍ، وصوابُه: «حتَّى لا تَعلَمَ شِمالُه ما تُنفِقُ يمينُه»[1].

حُكمُ الحديثِ المقلوبِ:

هو من أنواعِ الحديثِ المَعيبِ المردودِ، فالخطأُ فيه ظاهرٌ يُوجِبُ رَدَّه.

حكمُ القلبِ في الحديثِ:

إنْ كان بقصدِ الإغرابِ؛ فلا يجوزُ فعلُ ذلك؛ لأنَّ فيه تغييرًا للحديثِ.

وإنْ كان بقصدِ الامتحانِ؛ فهو جائزٌ، بشرطِ أن يُبيِّنَ للصَّحيحَ قبلَ تَفرُّقِ النَّاسِ.

وإنْ حَصَلَ القلبُ في الحديثِ عن خطأٍ أو سهوٍ من الرَّاوي؛ فهو معذورٌ، لكنْ إذا كَثُرَ في مروياتِه فإنَّه يُخِلُّ بضبطِه، ويُضعِّفُ حديثُه لذلك.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاريُّ (١٤٢٣)، ومسلمٌ (١٠٣١).

النَّوعُ الثَّاني والعِشرونَ: الحديثُ الفَرْدُ

(٢٣) وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَرْنٍ عَلَى رِوَايَةِ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ وصولِه إلينا، وهو الحديثُ الفَرْدُ، وتعريفُه:

لغةً: الوِترُ، والجمعُ أفرادٌ.

واصطلاحًا: هو ما يَتفرَّدُ بروايتِه راوٍ واحدٌ.

والنَّاظمُ هنا قسَّمه ثلاثةَ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: ما قُيِّد بثقةٍ: وهو ما انفرَد بروايتِه ثقةٌ ولم يَروِه غيرُه.

فإذا تفرَّد هذا الرَّاوي، وهو ثقةٌ، وشارَكه في الرِّوايةِ عن هذا الشَّيخِ مجموعةٌ، لكنَّهم ضعفاءُ؛ فهذا تَفرُّدُ ثقةٍ، تَفرَّد به هذا الثِّقةُ عن هذا الشَّيخِ، ولو شارَكه آخرون ضعفاءُ.

مثالُه: ما رواه الإمامُ مسلمٌ من طرقِ ضَمْرةَ بنِ سعيدٍ المازنيِّ عن عُبَيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ سأل أبا واقدٍ اللَّيثيَّ: ما كان يقرأُ به النَّبيُّ ﷺ في الأَضْحى والفِطْرِ؟ فقال: «كانَ يَقرَأُ فيهما بـ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾، و﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾»[1].

فهذا الحديثُ تفرَّد به ضمرةُ بنُ سعيدٍ عن عُبَيدِ اللهِ، ولم يَروِه أحدٌ من الثِّقاتِ غيرَ

(١) (٨٩١).

ضمرةَ[١].

القسمُ الثَّاني: ما قُيِّد بجَمْعٍ، ومرادُه بالجمعِ: أهلُ البلدِ، أو أهلُ القريةِ، أو القبيلةِ، أو ما أَشبَه ذلك، وهو أنواعٌ:

١- تفرُّدُ راوٍ عن جماعةٍ: وهو أن ينفردَ راوٍ عن جماعةٍ بحديثٍ تفرَّدوا به، وهو قليلٌ جدًّا، كما قال الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢].

مثالُه: كقولِهم: تفرَّد به فلانٌ عن الشَّاميِّين أو الحجازِيِّين.

٢- تَفرُّدُ جماعةٍ عن جماعةٍ:

مثالُه: ما رواه أبو دوادَ من حديثِ جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصَّةِ المشجوجِ: «إنَّما كانَ يكْفِيهِ أن يَتيمَّمَ ويَعصِبَ على جُرْحِهخِرْقةً»[٣].

(قال ابنُ أبي داودَ، فيما حكاه الدَّارقطنيُّ في «السُّنَنِ»: هذهسُنَّةٌ تفرَّد بها أهلُ مكَّةَ، وحمَلها عنهم أهلُ الجزيرةِ)[٤].

٣- تَفرُّدُ جماعةٍ عن راوٍ.

مثالُه: حديثُ: «القُضاةُ ثلاثةٌ: قاضٍ اجتهَد فأَخطأَ في النَّارِ، وقاضٍ رأَى الحقَّ فقضَى بغيرِه في النَّارِ، وقاضٍ اجتهَد فأَصابَ في الجنَّةِ»[٥].

(١) انظر: «تدريب الرَّاوي» ١/ ٢٥١.
(٢) انظر: «النُّكَت على مُقدِّمةِ ابنِ الصَّلاحِ» ٢/ ٧٠٧.
(٣) (٣٣٦).
(٤) «النُّكَت على مُقدِّمةِ ابنِ الصَّلاح» ٢/ ٧٠٧.
(٥) أخرجه أبو داودَ (٣٥٧٣)، والتِّرمذيُّ (١٣٢٢)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٥٨٩١)، وابنُ ماجه (٢٣١٥).

(تفرَّد به أهلُ مَرْوَ، عن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيدةَ عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذا حديثُ يزيدَ مَوْلَى المُنبعِثِ، عن زيدِ بنِ خالدٍ الجُهَنيِّ في «اللُّقَطةِ»، تَفرَّد به أهلُ المدينةِ عنه)[١].

القسمُ الثَّالثُ: ما قُيِّدَ بروايةٍ؛ أي إنَّ هذا الحديثَ بهذا المعنى لم يَرْوِه إلَّا شخصٌ واحدٌ عن فلانٍ، فتجدُ أنَّ القصرَ في الرِّوايةِ فقطْ، وإلَّا فالحديثُ له طرقٌ أخرى مشهورةٌ.

مثالُه: ما رواه أصحابُ السُّنَنِ الأربعةُ من طرقِ سفيانَ بنِ عُيَينةَ، عن وائلِ بنِ داودَ، عن ابنِه بكرِ بنِ وائلٍ، عن الزُّهْريِّ، عن أنسٍ: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَولَمَ على صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ وتمْرٍ). قال التِّرمذيُّ: (حديثٌ غريبٌ).

(وقال ابنُ الطَّاهرِ: تفرَّد به وائلٌ عن ابنِه، ولم يَرْوِه عنه غيرُ سفيانَ. وقد رواهمُحَمَّدُ بنُ الصَّلْتِ التَّوَّزِيُّ عن ابنِ عُيَينةَ عن زيادِ بنِ سعدٍ عن الزُّهريِّ، ورواه جماعةٌ عن سفيانَ عن الزُّهريِّ بلا واسطةٍ)[٢].

فهنا التَّفرُّدُ مقصورٌ على روايةِ وائلٍ عن ابنِه بكرٍ، ولا يلزمُ من تفرُّدِ وائلٍ عن ابنِه بكرٍ تفرُّدُه به مُطلَقًا.

فهذا تقسيمُ النَّاظمِ للفَرْدِ بشكلٍ عامٍّ، ولعلَّ هذه الأقسامَ لا تَخرُجُ عن قسمينِ:

الأوَّلُ: الفردُ المُطلَقُ، **والثَّاني:** الفردُ النِّسبيُّ.

(١) «النُّكَت على مُقدِّمةِ ابنِ الصَّلاحِ» ٢/ ٧٠٦.
(٢) «النُّكَت على مُقدِّمةِ ابنِ الصَّلاحِ» ١/ ٢٥٠.

بعضُ أهلِ الحديثِ يرى أنَّ الفردَ والغريبَ نوعٌ واحدٌ، فلا يُفرِّقون بينَهما، بل يَرَوْنَ أنَّهما مُترادِفانِ في الاصطلاحِ، ذكَر ذلك الحافظُ ابنُ حجرٍ في «النُّخْبةِ»، والمُناوِيُّ في«التَّعريفاتِ»، وفي «شرحِ النُّخْبةِ»، وأبو الطَّيِّبِ العظيمَ اباديُّ في «عَوْنِ المعبودِ».

قال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الغريبُ والفردُ مُترادِفانِ لغةً واصطلاحًا؛ إلَّا أنَّ أهلَ الاصطلاحِ غايَروا بينَهما من حيثُ كثرةُ الاستعمالِ وقِلَّتُه. فالفردُ أكثرُ ما يُطلِقونه على الفردِ المُطلَقِ، والغريبُ أكثرُ ما يُطلِقونه على الفردِ النِّسبيِّ، وهذا من حيثُ إطلاقُ الاسميَّةِ عليهما، وأمَّا من حيثُ استعمالُهم الفعلَ المُشتقَّ؛ فلا يُفرِّقون، فيقولون في المُطلَقِ والنِّسبيِّ: تفرَّد به فلانٌ، أو أَغرَب به فلانٌ)[1].

وبعضُهم فرَّق بينَهما، فقال: إنْ كانت الغرابةُ في أصلِ السَّندِ؛ أي في الموضعِ الَّذي يدورُ الإسنادُ عليه، ولو تَعدَّدتِ الطُّرقُ بعدَ ذلك؛ فإنَّه يُسمَّى فردًا مُطلَقًا.

وأمَّا إذا تَعدَّدت طرقُه ابتداءً، وحصَل التَّفرُّدُ عن بعضِ الرُّواةِ؛ مِثلَ ما رواه عن الصَّحابيِّ عِدَّةٌ من التَّابعين، وتفرَّد بروايتِه عن واحدٍ منهم شخصٌ واحدٌ؛ فإنَّه يُسمَّى فردًا نسبيًّا، وسُمِّي بذلك لكونِ التَّفرُّدِ حصَل بالنِّسبةِ لشخصٍ مُعيَّنٍ أو صفةٍ مُعيَّنةٍ أو بلدٍ أو مدينةٍ.

وقد مثَّلوا للفردِ المُطلَقِ بحديثِ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى...»[2]، فهذا الحديثُ قد تفرَّد بروايتِه عمرُ بنُ الخطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ ﷺ، وتفرَّد به علقمةُ بنُ وقَّاصٍ عن عمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتفرَّد به محمَّدُ بنُ إبراهيمَ عن علقمةَ، وتفرَّد به يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، ثُمَّ رواه عن يحيى كثيرون.

(١) «نزهة النَّظر» ص٨١.

(٢) أخرجه البخاريُّ (١)، ومسلمٌ (١٩٠٧).

ومثَّلوا للفردِ النِّسبيِّ الَّذي حصَل التَّفرُّدُ فيه بالنِّسبةِ لشخصٍ مُعيَّنٍ بحديثِ: «أُمِرتُ أن أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشهَدوا أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ...» الحديثَ.

فإنَّ هذا الحديثَ رواه الشَّيخانِ وغيرُهما عن عِدَّةٍ من الصَّحابةِ، لكنْ في إحدى رواياتِ مسلمٍ تَفرَّد بروايتِه عن عبدِ الملكِ بنِ الصَّبَّاحِ راوٍ واحدٌ وهو أبو غَسَّانَ المِسْمَعيُّ، فهذا نوعٌ من التَّفرُّدِ وهو تَفرُّدٌ نسبيٌّ.

النَّوعُ الثَّالثُ والعِشرونَ: الحديثُ المُعَلُّ

(٢٤)وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْخَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ الضَّبطِ في الرِّوايةِ، وهو الحديثُ المُعلُّ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (أَعَلَّه، فهو مُعلٌّ، والعِلَّةُ هي المرضُ).

واصطلاحًا: هو الحديثُ الَّذي اطُّلِع فيه على عِلَّةٍ خفيَّةٍ تقدحُ في صحَّتِه، معَ أنَّ الظَّاهرَ السَّلامةُ منها.

أقسامُ العِلَّةِ: تنقسمُ قسمينِ:

القسمُ الأوَّلُ: علَّةٌ قادحةٌ: وهي سببٌ غامضٌ خفيٌّ يقدحُ في صحَّةِ الحديثِ، معَ أنَّ الظَّاهرَ السَّلامةُ منها.

مثالُه: إبدالُ راوٍ ضعيفٍ بثقةٍ، أو يُروَى الحديثُ موصولاً والرَّاجحُ فيه الإرسالُ، أو يُروَى مرفوعًا والرَّاجحُ فيه الوقفُ، أو إدخالُ حديثٍ في حديثٍ آخرَ.

وهذه العِلَّةُ قد تكونُ في السَّندِ، وقد تكونُ في المتنِ.

مثالُ العِلَّةِ في السَّندِ: ما رواه أبو يَعلَى في «مُسنَدِه»[1] قال: حدَّثَنامحمَّدُ بنُ عبَّادٍ، حدَّثَنا ابنُ أبي فُدَيكٍ، عن ابنِ أبي ذئبٍ، عن الزُّهريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَر بابنِ زُرارةَ أن يُكوَى.

(١) ٨/ ٢٤٥، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه» ١٣/ ٤٤٣.

قال الشَّيخُ مُقبِلٌ الوادعيُّ: (الحديثُ رجالُه رجالُ الصَّحيحِ، ولكنَّ الحافظَ في «الإصابةِ» بعدَ أنبيَّنَ الاختلافَ فيه على الزُّهريِّ قال: إنَّ هذه الرِّوايةَ شاذَّةٌ، وإنَّ المحفوظَ ما رواه عبدُ الرَّزَّاقِ عن مَعمَرٍ عن الزُّهريِّ عن أبي أُمامةَ بنِ سهلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ)[1].

وهو مُرسَلٌ كما ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في «العِلَلِ»[2]؛ وذلك لأنَّ أبا أُمامةَ بنَ سهلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صحابيٌّ صغيرٌ رأى النَّبيَّ ﷺ وهو غيرُ مُمَيِّزٍ، فمُرسَلُه كمراسيلِ كبارِ التَّابعين، كما قاله الحافظُ ابنُ حجرٍ[3].

مثالُ العِلَّةِ في المتنِ: ما ذُكِر سابقًا في بابِ الشَّاذِّ من حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إذا صلَّى أَحَدُكم الرَّكْعتَينِ قبلَ الصُّبْحِ؛ فَلْيَضطَجِعْ على يمينِه»، فراجِعْه.

القسمُ الثَّاني: عِلَّةٌ غيرُ قادحةٍ: وهي سببٌ غامضٌ خفيٌّ لا يقدحُ في صحَّةِ الحديثِ؛ لكونِ الرَّاجحِ خلافَها؛ كإبدالِ ثقةٍ بثقةٍ، أو يُروَى الحديثُ مُرسَلاً والرَّاجحُ فيه الاتِّصالُ، أو يُروَى الحديثُ موقوفًا والرَّاجحُ فيه الرَّفعُ.

مثالُه: ما ورد من طرقِ يَعلَى بنِ عُبَيدٍ الطَّنافِسيِّ، عن سفيانَ عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«البَيِّعانِ بالخِيارِ ما لم يَتَفَرَّقَا»**[4].

فقد غَلِطَ يَعلَى على سفيانَ في قولِه: «عمرو بن دينار»، وإنَّما هو «عبد الله بن دينار»، هكذا رواه الأئمَّةُ من أصحابِ سفيانَ؛ كأبي نُعَيمٍ، ومحمَّدِ بنِ يوسفَ الفِرْيابيِّ، ومخلَدِ بنِ يزيدَ.

(١) «أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصِّحَّة» ص٢٤٧.
(٢) ٢/ ٢٦١.
(٣) في «تهذيب التَّهذيب» ١/ ٢٣٩.
(٤) هذا الحديثُ أصلُه في «الصَّحيحينِ»: البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

فهذه العلَّةُ غيرُ قادحةٍ في صحَّةِ الحديثِ ؛ لأنَّها إبدالُ ثقةٍ بثقةٍ.

تنبيهٌ: بابُ العِلَّةِ من أصعبِ أنواعِ علومِ الحديثِ وأخطرِها، ولا يَتكلَّمُ فيه إلاَّ الأئمَّةُ الحُفَّاظُ الَّذين رُزِقوا الحافظةَ الواسعةَ والمَلَكةَ القويَّةَ في معرفةِ الأسانيدِ والمتونِ؛ كالإمامِ أحمدَ، وابنِ معينٍ، وابنِ أبي حاتمٍ، والبخاريِّ، والدَّارقطنيِّ، ومَن بعدَهم كالبيهقيِّ، ومَن بعدَه كابنِ تيميَّةَ، والذَّهبيِّ، والزَّيلعيِّ، وابنِ حجرٍ.

مِن مَظَانِّ الحديثِ المُعلَّلِ:

١- «العِلَلُ»، لعليِّ بنِ المَدِينيِّ.

٢- «العِلَلُ»، لابنِ أبي حاتمٍ.

٣- «العِلَلُ»، للدَّارقطنيِّ.

النَّوعُ الرَّابعُ والعِشرونَ: الحديثُ المُضْطَرِبُ

(٢٥)وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ الضَّبطِ في الرِّوايةِ، وهو الحديثُ المُضطرِبُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من الاضطرابِ، وهو اختلالُ الأمرِ، وعدمُ ثباتِه وانضباطِه.

واصطلاحًا: مارُوِي على أوجهٍ مُختلِفةٍ في السَّندِ أو المتنِ، مُتساوِيةٍ في القُوَّةِ.

وهذا الاختلافُ قد يكونُ من راوٍ واحدٍ بأن يرويَه على وجهٍ، ثُمَّ يرويَه مرَّةً أخرى بوجهٍ آخرَ مُخالِفٍ، وقد يكونُ الاختلافُ من راويينِ أو أكثرَ بأنْ رواه كلُّ واحدٍ على وجهٍ مُخالِفٍ للآخرِ.

لا يُحكَمُ على الحديثِ بالاضطرابِ إلَّا إذا تَوفَّر فيه شرطانِ:

الأوَّلُ: اختلافُ الرِّواياتِ بحيثُ لا يمكنُ الجمعُ بينَها.

الثَّاني: تَساوِي الرِّواياتِ في القُوَّةِ بحيثُ لا يمكنُ ترجيحُ روايةٍ على أخرى.

أقسامُه: ينقسمُ المُضطرِبُ قسمينِ:

الأوَّلُ: مُضطرِبٌ في السَّندِ، وهو الأكثرُ.

مثالُه: حديثُ أبي بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: يا رسولَ اللهِ، أراكَ شِبتَ ؟! قال: **«شَيَّبَتْنِي هُودٌ وأَخَوَاتُهَا»**[1].

(١) أخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُنَنِه» ٥/ ٣٧٠، والبزَّارُ في «مُسنَدِه» ١/ ١٦٤، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٥٨٠٤)، وأبو نُعيمٍ في «الحِلْيةِ» ٤/ ٣٥٠، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «مُصنَّفِه» ٣/ ٣٦٨.

قال الدَّارقطنيُّ: هذا مُضطرِبٌ؛ فإنَّه لم يُرْوَ إلاَّ من طرقِ أبي إسحقَ، وقد اختُلِف عليه على عشرَةِ أوجهٍ، فمنهم مَن رواه مُرسَلاً، ومنهم مَن رواه موصولاً، ومنهم مَن جعَله من مُسنَدِ أبي بكرٍ، ومنهم مَن جعَله من مُسنَدِ سعدٍ، ومنهم مَن جعَله من مُسنَدِ عائشةَ، وغيرُ ذلك، ورواتُه ثقاتٌ لا يمكنُ ترجيحُ بعضِهم على بعضٍ، والجمعُ مُتعذِّرٌ[1].

فهذه الأوجهُ مُتساويةٌ في القُوَّةِ، فلم يُمكِنِ الجمعُ بينَ هذه الاختلافاتِ، فقُلْنا: هذا الحديثُ فيه علَّةُ الاضطرابِ معَ صحَّةِ السَّندِ، فكلُّ سندٍ مجرَّدٍ وحدَه صحيحٌ؛ لأنَّ رجالَه ثقاتٌ، ومعَ ذلك نقولُ: هذا الحديثُ ضعيفٌ؛ لأنَّه جاء من أوجهٍ مُختلِفةٍ، ولم نتمكَّنْ من الجمعِ بينَ هذه الأوجهِ.

الثَّاني: مُضطرِبٌ في المتنِ:

ومثالُه: ما رواه المزِّيُّ عن شريكٍ عن أبي حمزةَ عن الشَّعبيِّ عن فاطمةَ بنتِ قيسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالتْ: سُئِل رسولُ الله ﷺ عن الزَّكاةِ، فقال: «إنَّ في المالِ لحَقًّا سِوَى الزَّكاةِ»[2]. ورواه ابنُ ماجه من هذا الوجهِ بلفظِ: «ليسَ في المالِ حقٌّ سِوَى الزَّكاةِ»[3]؛ فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التَّأويلَ.

حكمُ الحديثِ المُضطرِبِ:

ضعيفٌ لا يُحتجُّ به؛ لأنَّ اضطرابَه يدلُّ على عدمِ ضبطِ رواتِه.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «تدريب الرَّاوي» ١/ ٢٦٥.
(٢) «سُنَن المزِّيِّ» (٦٥٩).
(٣) «سُنَن ابنِ ماجه» (١٧٨٩).

النَّوعُ الخامسُ والعِشرونَ: المُدرَجُ

(٢٦) وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ لَقَّطَتْ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ الطَّعنِ في الرِّوايةِ، وهو الحديثُ المُدرَجُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (أَدرَجَ)، وهو إدخالُ شيءٍ في شيءٍ.

واصطلاحًا: هو ما غُيِّرَ سياقُ إسنادِه، أو أُدخِل في متنِه ما ليس منه.

أقسامُه، ينقسمُ الحديثُ المُدرَجُ قسمينِ:

القسمُ الأوَّلُ: الإدراجُ في المتنِ، بأن يُدخِلَ الرَّاوي في متنِ الحديثِ ما ليس منه بلا فصلٍ، وهو أقسامٌ ثلاثةٌ:

١- الإدراجُ في أوَّلِ الحديثِ، ومثالُه: حديثُ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»، فلفظُ: «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ**» هنا من قولِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما جاءت من روايةِ أبي قَطَنٍ وشَبَابةَ[1].

وقدصرَّح أبو هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذا الإدراجِ، فقال: (أَسبِغُوا الوضوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»)[2]، فبيَّنَ أنَّ لفظةَ: (**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ**) من قولِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) لم أَجِدْ روايةَ أبي قَطَنٍ ولا شَبَابةَ هذه فيما وقفتُ عليه من مصادرَ، وجميعُ كتبِ المُصطلَحِ إلاَّ حقةِ للخطيبِ لم تَعزُها لغيرِ كتابِ الخطيبِ: «الفصلِ للوصلِ المُدرَجِ في النَّقلِ».
(٢) أخرجه أحمدُ ١٥/ ١٧٤.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذا النَّوعُ نادرٌ جدًّا، لم أَجِدْ له مثالاً غيرَ حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هذا)[1].

٢- الإدراجُ في وسطِ الحديثِ، ومثالُه: حديثُ: «**مَن مَسَّ ذَكَرَه، أو أُنثَيَيْه، أو رُفْغَيْه؛ فَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوءَه للصَّلاةِ**»[2]، فلفظةُ: «أو أُنثَيَيْه، أو رُفْغَيْه[3]» من قولِ عُرْوةَ، وليست من الحديثِ؛ قال ذلك الدَّارقطنيُّ، وهو المحفوظُ.

٣- الإدراجُ في آخرِ الحديثِ، ومثالُه: حديثُ أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ: «**للعبدِ المملوكِ أَجْرانِ، والَّذي نفسي بيدِه؛ لولا الجِهادُ في سبيلِ الله وبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أن أموتَ وأنا مملوكٌ**»[4]، فلفظُ: «**والَّذي نفسي بيدِه ...**» إلى آخرِ الحديثِ، من قولِ أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ لاستحالةِ كونِ النَّبيِّ ﷺ يقولُ ذلك[5].

القسمُ الثَّاني: مُدرَجٌ في الإسنادِ، وهو أن يُغيَّرَ سياقُ إسنادِ الحديثِ. وله صورٌ مُتعدِّدةٌ، نذكرُ مثالاً واحدًا حتَّى يَتَّضِحَ معنى الإدراجِ في الإسنادِ:

روى مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعْبةَ، عن علقمةَ بنِ مَرثَدٍ، عن سليمانَ بنِ رَزِينٍ، عن سالمِ بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ، عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ، عن ابنِ عمرَ، عن النَّبيِّ ﷺ: «في الَّذي تكونُ له المرأةُ، فيُطلِّقُها، ثُمَّ يَتزوَّجُها رجلٌ، فطَلَّقها قبلَ أن يدخلَ بها، فتَرجعُ إلى

(١) «النُّكَت» ٢/ ٨٤٤. وانظر: «الفصل للوصل المُدرَج في النَّقل» ١/ ٢٣.

(٢) أخرجه الطَّبرانيُّ في «الكبير» ٢٤/ ٢٠٠، والدَّارقطنيُّ في «السُّنَن» ١/ ٢٦٩، والبيهقيُّ في «السُّنَن» ١/ ٢١٦.

(٣) **الرُّفْغُ**: هو مَجامِعُ الوسخِ، ومِن ثَمَّ أُطلِقَ على أصلِ الفَخِذَينِ، وقيل: هو ما حولَ الفرجِ. وقيل: ما فوقَ العانةِ وتحتَ سُرَّةِ. انظر: «غريب الحديث» للحربيِّ ١/ ٣٠.

(٤) أخرجه البخاريُّ (٢٥٤٨)، ومسلمٌ (١٦٦٥) بلفظِ: «للعبدِ المملوكِ الصَّالحِ أَجْرانِ».

(٥) «فتح المغيث بشرح ألفيَّة الحديث» للسَّخاويِّ ١/ ٣٠١.

زوجِها الأوَّلِ ...»[1] الحديثَ.

يقولُ أبو حاتمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قد زاد -لعلَّه مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ، أو شعبةُ- عندي في هذا الإسنادِ رجلاً لم يذكرْه الثَّوريُّ، وليست هذه الزِّيادةُ بمحفوظةٍ)[2].

ثُمَّ روى حديثَ سفيانَ عن علقمةَ عن سليمانَ بنِ رزينٍ عن ابنِ عمرَ، معَ بيانِ الاختلافِ في اسمِ سليمانَ بنِ رزينٍ.

فأَدرَجَ شعبةُ أو مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ في الإسنادِ سالمَ بنَ عبدِ الله، وسعيدَ بنَ المُسيِّبِ.

كيفيَّةُ معرفةِ الحديثِ المُدرَجِ:

يُعرَفُ المُدرَجُ بأمورٍ، منها:

١- جمعُ طرقِ الحديثِ.

٢- مجيئُه مُنفصِلاً من وجهٍ آخرَ.

٣- استحالةُ كونِ النَّبيِّ ﷺ يقولُ ذلك.

٤- الظَّنُّ على ذلك من الرَّاوي.

حكمُ الحديثِ المُدرَجِ:

لا يَصِحُّ الإدراجُ، ولا يُحتَجُّ به؛ لتَضمُّنِه نسبةَ القولِ إلى غيرِ قائلِه، لكنْ ما أُدرِجَ لتفسيرِ الغريبِ -معَ بيانِه- يُتسامَحُ فيه.

(١) أخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُنَنِه» ٢/ ٧٣٠، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ٥/ ٢٥٧.

(٢) «العِلَل» ١/ ٤٢٨.

مِن مَظَانِّ الحديثِ المُدرَجِ:

١- «الفَصْلُ للوصلِ المُدرَجِ في النَّقلِ»، للخطيبِ البغداديِّ.

٢- «تقريبُ المنهجِ بترتيبِ المُدرَجِ»، لابنِ حجرٍ، وهو تلخيصٌ لكتبِ الخطيبِ وزيادةٌ عليه.

النَّوعُ السَّادسُ والعِشرونَ: المُدَبَّجُ

(٢٧)وَمَارَوَى كُلٌّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ التَّحمُّلِ والأداءِ، وهو الحديثُ المُدبَّجُ، وتعريفُه:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من التَّدبيجِ بمعنى التَّزيينِ، والتَّدبيجُ مُشتَقٌّ مِن دِيباجَتَيِ الوجهِ؛ أي الخَدَّينِ، وكأنَّ المُدبَّجَ سُمِّيَ بذلك لتَساوِي الرَّاوي والمرويِّ عنه كما يَتساوَى الخدَّانِ.

واصطلاحًا: أن يرويَ القرينانِ كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخرِ.

مثالُ المُدبَّج:

في الصَّحابةِ: عائشةُ، وأبو هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ فقد روَى كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخرِ.

وفي التَّابعين: الزُّهريُّ، وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ؛ فقد روَى كلٌّ منهما عن الآخرِ.

وفي أتباعِ التَّابعين: مالكٌ، والأوزاعيُّ؛ فقد روَى كلٌّ منهما عن الآخرِ.

تنبيهٌ: يُشترَطُ للمُدبَّجِ أن يرويَ القرينُ عن قرينِه، فإنْ لم يَرْوِ عنه قرينُه فلا يُسمَّى مُدبَّجًا، وإنَّما يكونُ من روايةِ الأقرانِ.

وكذلك إذا روَى الشَّيخُ عن تلميذِه فلا يُسمَّى مُدبَّجًا؛ لأنَّ المُدبَّجَ يُشترَطُ فيه التَّساوِي من الجانبينِ من حيثُ السِّنُّ والإسنادُ، وإنَّما تُسمَّى من روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ.

النَّوعُ السَّابعُ والعِشرونَ: المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ

(٢٨) مُتَّفِقٌ لَفْظًا وخَطًّا مُتَّفِقْ وضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ معرفةِ الرُّواةِ، وهو المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ، **وتعريفُه:**

لغةً: المُتَّفِقُ: اسمُ فاعلٍ من الاتِّفاقِ، والمُفترِقُ: اسمُ فاعلٍ من الافتراقِ.

واصطلاحًا: أن تَتَّفِقَ أسماءُ الرُّواةِ وأسماءُ آبائِهم فصاعدًا خطًّا ولفظًا، وتختلفَ أشخاصُهم.

أنواعُ المُتَّفِقِ والمُفترِقِ:

له أنواعٌ مُتعدِّدةٌ، منها:

١- مَن اتَّفَقَتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم، مثلَ: «الخليل بن أحمد»، فهذا الاسمُ يشتركُ فيه ستَّةُ أشخاصٍ، كلُّهم بهذا الاسمِ.

٢- مَن اتَّفَقَتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم وأجدادِهم، مثلَ: «أحمد بن جعفر بن حَمْدان»، أربعةُ أشخاصٍ بهذا الاسمِ في عصرٍ واحدٍ.

٣- مَن اتَّفَقَتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم ونِسبتُهم، مثلَ: «مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاريّ»، اثنانِ بهذا الاسمِ، أحدُهما: ثقةٌ مشهورٌ هو أبو عبدِ اللهِ القاضي، والآخرُ: كنيتُه أبوسَلَمةَ، وهو ضعيفُ الحديثِ.

فائدةُ معرفةِ هذا النَّوعِ:

لمعرفةِ هذا الفنِّ فائدةٌ كبيرةٌ جدًّا؛ وذلك لأمرينِ:

١- حتَّى لا يُظَنَّ بالمُشترِكينَ في الاسمِ أنَّهم شخصٌ واحدٌ، وهم في الحقيقةِ أشخاصٌ عِدَّةٌ.

٢- التَّمييزُ بينَ المُشترِكَينِ في الاسمِ؛ فرُبَّما يكونُ أحدُهما ثقةً، والآخرُ ضعيفًا، فيُضعَّفُ الثِّقةُ، ويُوثَّقُ الضَّعيفُ!

من مَظَانِّ الحديثِ المُتَّفِقُ والمُفترِقِ:

١- «المُتَّفِقُ والمُفترِقُ»، للخطيبِ البغداديِّ.

٢- «الأنسابُ المُتَّفِقةُ»، للحافظِ مُحَمَّدِ بنِ طاهرٍ.

النَّوعُ الثَّامنُ والعِشرونَ: المُؤْتَلِفُ والمُختَلِفُ

(٢٩) مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاشْ الْغَلَطْ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ معرفةِ الرُّواةِ وضبطِ أسمائِهم، وهو المُؤتلِفُ والمُختلِفُ، **وتعريفُه:**

لغةً: المُؤتلِفُ: اسمُ فاعلٍ من الائتلافِ بمعنى الاجتماعِ.

والمُختلِفُ: اسمُ فاعلٍ من الاختلافِ ضِدِّ الاتِّفاقِ.

واصطلاحًا: أن تَتَّفِقَ الأسماءُ والألقابُ، أو الكُنَى، أو الأنسابُ خطًّا، وتختلفَ لفظًا، سواءٌ كان مَرجِعُ الاختلافِ إلى اللَّفظِ أو الشَّكْلِ.

من أمثلتِه: (سَلاَ م -سَلاَّ م)؛ فقد اتَّفَقا من حيثُ الخطُّ -أي الكتابةُ- واختَلَفا من حيثُ النُّطقُ؛ فالأوَّلُ بالتَّخفيفِ، والثَّاني بالتَّشديدِ.

ومثلُه: (عبَّاس - عيَّاش)، و(مِبْرَ مِبْرَ)، و(حِبَّان -حَيَّان).

فائدةُ معرفةِ هذا النَّوعِ:

فائدتُه جليلةٌ؛ فبمعرفتِه يُحترَزُ من التَّصحيفِ والخطأِ في أسماءِ الرُّواةِ.

من مَظَانِّ الحديثِ المُؤتلِفِ والمُختلِفِ:

١- «المُؤتلِفُ والمُختلِفُ»، لعبدِ الغنيِّ بنِ سعيدٍ.

٢- «الإكمالُ»، لابنِ مَاكُولا.

٣- «ذيلُ الإكمالِ»، لأبي بكرِ بنِ نُقْطةَ.

النَّوعُ التَّاسعُ والعِشرونَ: المُنكَرُ

(٣٠) وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

هنا عاد النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذكرِ نوعٍ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ ضبطِ الرَّاوي للرِّوايةِ، فعندَ فُحشِ غلطِه، أو كثرةِ غفلتِه، أو فُسوقِه = يُسمَّى حديثُه بالمُنكَرِ، **وتعريفُه:**

لغةً: اسمُ مفعولٍ من الإنكارِ ضِدِّ الإقرارِ.

واصطلاحًا: هو ما انفَرَد به واحدٌ، لايحتَمِلُ قبولُه إذا تَفرَّد. وهذا ما ذهب إليه النَّاظمُ.

وقيل في تعريفِه: هو ما رواه المُضعَّفُ مُخالِفًا لِمَن هو أَوْلى منه[1].

فإذا روَى الحديثَ ثقةٌ أو ثقتٌ على وجهٍ، ورواه رجلٌ ضعيفٌ على وجهٍ آخرَ، مُخالِفًا لِمَا رواه الثِّقةُ أو الثِّقتُ؛ فيُعَدُّ حديثُ المُضعَّفِ مُنكَرًا.

مثالٌ للتَّعريفِ الأوَّلِ: ما رواه النَّسائيُّ وابنُ ماجه من روايةِ أبي زُكَيْرٍ يحيى بنِ محمَّدِ بنِ قيسٍ، عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا: «كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ، كُلُوا الخَلَّ بالجَدِيدِ؛ فَإِنَّ الشَّيطانَ يَغضَبُ ويقولُ: بَقِيَ ابنُ آدَمَ حتَّى أَكَلَ الخَلَّ بالجَدِيدِ»[2].

---

(١) ولهذا التَّعريفِ ذهب الحافظُ ابنُ حجرٍ، كما في «نُزْهةِ النَّظرِ» ص٨٩.

(٢) أخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٦٦٩٠)، وابنُ ماجه (٣٣٣٠)، وابنُ حِبَّانَ في «المجروحينَ» ٣/ ١٢٠، والعُقَيليُّ في «الضُّعفاءِ» ٤/ ٤٢٧، وابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» ٧/ ٢٦٩٨.

قال الإمامُ النَّسائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا حديثٌ مُنكَرٌ، تفرَّد به أبو زُكَيرٍ وهو شيخٌ صالحٌ، أخرج له مسلمٌ في المُتابَعاتِ، غيرَ أنَّه لم يَبلُغْ مَبلَغَ مَن يُحتمَلُ تَفرُّدُه)[1].

مثالٌ للتَّعريفِ الثَّاني: ما رواه ابنُ أبي حاتمٍ، من طريقِ حَبيبِ بنِ حَبيبٍ الزَّيَّاتِ، عن أبي إسحقَ، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيثٍ، عن عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن أقامَ الصَّلاةَ، وآتَى الزَّكاةَ، وحَجَّ البيتَ، وصامَ رمضانَ، وقَرَى الضَّيفَ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ»[2].

قال أبو حاتمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هو مُنكَرٌ؛ لأنَّ غيرَه -أي حَبيبِ بنِ حَبيبٍ- من الثِّقاتِ رواه عن أبي إسحقَ موقوفًا -أي مِن قولِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا-، وهو المعروفُ)[3].

حكمُ المُنكَرِ:

المُنكَرُ من أنواعِ الضَّعيفِ جدًّا، فلا يَصِحُّ الاحتجاجُ ولا الاستشهادُ به.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «تدريب الرَّاوي» ١/ ٢٤٠.

(٢) أخرجه الطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» ١٢/ ١٣٦، والبيهقيُّ في «الشُّعَبِ» ١٢/ ١٢٤، وابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» ٢/ ٤١٥، والعُقَيليُّ في «الضُّعفاءِ» ١/ ٢٦٢.

(٣) «عِلَل ابنِ أبي حاتمٍ» ٢/ ١٠٩، ونقله عنه أيضًا الحافظُ ابنُ حجرٍ في «نُزْهةِ النَّظرِ» ص٦٩، وهو هنا بتَصرُّفٍ.

النَّوعُ الثَّلاثُونَ: المَتْرُوكُ

(٣١) مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ عدالةِ الرَّاوي، وهو الحديثُ المتروكُ، **وتعريفُه:**

لغةً: اسمُ مفعولٍ من التَّرْكِ، والعربُ تُسمِّي البَيْضةَ بعدَ أن يخرجَ منها الفَرْخُ: تَرِكةً؛ أي: متروكةً لا فائدةَ فيها.

واصطلاحًا: هو ما انفرد به راوٍ ضعيفٌ أجمع العلماءُ على ضعفِه. وهذا تعريفُ النَّاظمِ.

وقال بعضُ العلماءِ: المتروكُ هو: ما رواه راوٍ مُتَّهَمٌ بالكذبِ.

فمثلاً: إذا وجَدْنا في «التَّهذيبِ» لابنِ حجرٍ عن راوٍ قالوا فيه: (أَجمَعوا على ضعفِه)؛ فإنَّنا نُسمِّي حديثَه متروكًا إذا انفرد به؛ لأنَّهم أجمَعوا على ضعفِه.

وإذا وجَدْنا في ترجمتِه: (مُتَّهَمٌ بالكذبِ)؛ فنُسمِّي حديثَه متروكًا أيضًا.

مثالٌ: حديثُ عمرِو بنِ شَمِرٍ الجُعْفيِّ الكوفيِّ الشِّيعيِّ، عن جابرٍ، عن أبي الطُّفَيلِ، عن عليٍّ وعمَّارٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالا: كان النَّبيُّ ﷺ يَقنُتُ في الفجرِ، ويُكبِّرُ يومَ عرفةَ من صلاةِ الغَداةِ، ويقطعُ التَّكبيرَ بعدَ صلاةِ العصرِ آخرَ أيَّامِ التَّشريقِ.

قال النَّسائيُّ والدَّارقطنيُّ عن عمرِو بنِ شَمِرٍ: (متروكُ الحديثِ). وقال البخاريُّ: (مُنكَرُ الحديثِ). وقال الجُوزَجانيُّ: (زائغٌ كذَّابٌ)[1].

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٦٨.

أسبابُ اتّهامِ الرَّاوي بالكذبِ:

١- أنْ يُروَى ذلك الحديثُ إلاَّ من جهتِه، ويكونَ مخالِفًا لقواعدِ المعلومةِ.

٢- أن يُعرَفَ بالكذبِ في كلامِه العاديِّ.

حكمُ المتروكِ:

هو من أشدِّ أنواعِ الحديثِ الضَّعيفِ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به، ولا الاستشهادُ به، ولذلك أشار المُصنِّفُ إلى هذا الحكمِ بقولِه: **(فهو كردّ)** أي مردودٌ لا يحتجُّ به.

النَّوعُ الحادي والثَّلاثُونَ: المَوْضُوعُ

(٣٢)وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذَكَ الْمَوْضُوعُ

هنا يذكرُ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا آخرَ من أنواعِ علومِ الحديثِ باعتبارِ القبولِ والرَّدِّ، وذلك من جهةِ عدالةِ الرَّاوي، وهو الحديثُ الموضوعُ، **وتعريفُه:**

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن: (وَضَعَه)؛ أي: حَطَّه، وسُمِّي بذلك لانحطاطِ رُتبتِه.

واصطلاحًا: هو المكذوبُ على النَّبيِّ ﷺ المُختلَقُ المصنوعُ.

فإذا وجَدْنا في ترجمةِ راوٍ أنَّه كذَّابٌ يضعُ الحديثَ، فيُعَدُّ حديثُه موضوعًا مكذوبًا على النَّبيِّ ﷺ.

مثالٌ: «أحمدُ بنُ عبدِ الله الجُوَيْباريُّ» ضَعَّافٌ، وكان يضعُ الأحاديثَ للكَرَّاميَّةِ؛ قال عنه ابنُ عَدِيٍّ: كان يضعُ الحَديثَ لابنِ كَرَّامٍ على ما يريدُه، فكان ابنُ كَرَّامٍ يخرِجُها في كُتُبِه عنه، ومِن ذلك:

قال ابنُ كَرَّامٍ: حدَّثَنا أحمدُ الجُوَيْباريُّ، عن الفضلِ بنِ موسى، عن محمَّدِ بنِ عمرٍو، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «اطْلُبُوا العِلمَ ولو بالصِّينِ»[(١)].

وقال النَّسائيُّ والدَّارقطنيُّ: (كذَّابٌ)[(٢)].

قال البيهقيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أمَّا الجُوَيْباريُّ؛ فإنِّي أعرفُه حقَّ المعرفةِ بوضعِ الأحاديثِ

(١) أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» ٥/ ١١٨، والبيهقيُّ في «الشُّعَبِ» ٣/ ١٩٣.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ١٠٨.

على رسولِ الله ﷺ، فقد وضَع عليه أكثرَ من ألفِ حديثٍ)[1]!

أسبابُ الوضعِ:

من الأسبابِ الَّتي حملتبعضَ النَّاسِ على وضعِ الأحاديثِ وافترائِها ما يلي:

١- التَّقرُّبُ إلى الله -تعالى- بوضعِ الحديثِ !! ترغيبًا للنَّاسِ في الخيراتِ، وترهيبًا من فعلِ المُنكَراتِ. وهؤلاء قومٌ يُنسَبون إلى الزُّهدِ والصَّلاحِ، وهم شرُّ أنواعِ الوضَّاعِين؛ لقبولِ النَّاسِ موضوعاتِهم ثقةً بهم، ومِن هؤلاء: أبو عِصْمةَ نوحُ بنُ أبي مريمَ؛ فقد وضَع فضائلَ سُوَرِ القرآنِ الكريمِ!

٢- قصدُ الواضعِ إفسادَ الدِّينِ على أهلِه، وتشكيكَهم فيه، وهذا إنَّما صدَر عن الزَّنادقةِ، ومنهم: عبدُ الكريمِ بنُ أبي العَوْجاءِ، ومُحَمَّدُ بنُ سعيدٍ المصلوبُ.

٣- الانتصارُ للمذاهبِ، ولا سيَّما أصحابُ الأهواءِ والبدعِ؛ كالخطَّابيَّةِ، وبعضِ السَّالميَّةِ، فقد وضَعوا أحاديثَ نُصرةً لمذاهبِهم، أو ثَلْبًا لمُخالِفيهم؛ فقدرُوِي عن رجلٍ من أهلِ البدعِ رجَع عن بدعتِه قولُه: (انظُروا هذا الحديثَ ممَّن تَأْخُذونَ؛ فإنَّا كُنَّا إذا رأَيْنا رأيًا جعَلْنا له حديثًا)!!

٤- الرَّغبةُ في التَّكسُّبِ والارتزاقِ؛ كبعضِ القُصَّاصِ الَّذين يَتكسَّبونَ بالتَّحدُّثِ إلى النَّاسِ، فيُورِدُونَ بعضَ القصصِ المُسلِّيةِ والعجيبةِ؛ حتَّى يستمعَ النَّاسُ إليهم ويُعطُوهم؛ وقد اشتَهَر بذلك جماعةٌ، منهم: أبو سعيدٍ المدائنيُّ.

٥- قصدُ الواضعِ التَّزلُّفَ إلى الخلفاءِ ونِفاقَهم؛ لِتتَّسِعَ له مجالسُهم، وتَنفُقَ سُوقُه عندَهم؛ ومِن هؤلاء: غِياثُ بنُ إبراهيمَ النَّخَعيُّ.

(١) «شُعَب الإيمان» ١٣/ ٥٢.

حكمُ الحديثِ الموضوعِ:

اتَّفَقَ أهلُ العلمِ على أنَّه تحرُمُ روايةُ الموضوعِ معَ العلمِ بوضعِه، سواءٌ كان في الأحكامِ أو القصصِ أو الترَّغيبِ والترَّهيبِ، إلاَّ مُبيِّنًا بوضعِه.

الخاتمةُ

(٣٣)وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي

(٣٤)فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

بعدَ أنْ ذكر النَّاظمُ -رحمه اللهُ تعالى، وغفَر له- هذه الأنواعَ؛ وصَف نظمَه بهذين البيتين، فقال: **(وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ)** أي مِثلَ الجوهرِ المُصانِ في صَدَفِه، المحفوظِ عن الشَّمسِ والرِّيحِ والغبارِ، فكالصَّدَفِ مُشرِقًا.

ثُمَّ بيَّنَ اسمَها بقولِه: **(سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي)**، فنسَبها إليه؛ لأنَّه هو الَّذي نظَمها.

ثُمَّ جاء على ذكرِ عددِها، فقال: **(فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا)** أي إنَّها أتت في أربعةٍ وثلاثينَ بيتًا.

ثُمَّ ختَم نظمَه بقولِه: **(ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ)** يعني أنَّ أبياتَ هذه المنظومةِ جاءت فوقَ الثَّلاثين بأربعٍ، ثُمَّ خُتِمت بخيرٍ.

وبهذا تَمَّ شرحي لهذه المنظومةِ الميسورةِ؛ فللهِ الحمدُ أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وجهرًا وسرًّا. واللهُ أعلمُ، وصلَّى اللهُ وسلَّم على خيرِ خلقِه أجمعينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

الإجازةُ بالنَّظمِ وشرحِه

الإجازةُ بهذه المنظومةِ وشرحِها[١]

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنامحُمَّدٍ، وعلى آلِه، وصحبِه أجمعينَ.

أمَّا بعدُ؛ فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه ومولاه عَزَّوَجَلَّ: ظَافِرُ بْنُ حَسَنِ بْنِ لِيَهِ ٍّ آلُ جَبْعَانَ الْقَحْطَلِيُّ: لقدسَمِع مِنِّي الأخُ:

«المنظومةَ البيقونيَّةَ»، وشرحَها: «التُّحْفةَ المُرضِيَّةَ»، وذلك يومَ: بتأريخِ: / / ١٤، وقد أجزتُه بهما إجازةً خصَّةً، وبكُلِّ ما لي من مرويَّاتٍ ومُؤلَّفاتٍ إجازةً عامَّةً.

وبهذه أُجِيزُ الأخَ إجازةً صحيحةً، وله أن يرويَ عنِّي لِمَن شاء، كما أجازَني مشايخي إجازةً صحيحةً، وأسألُ اللهَ أن يُدِيمَ علينا السَّترَ والعافيةَ، وأنيحُيِيَنا ويُمِيتَنا على السُّنَّةِ حُبًّا وعملاً واعتقادًا ودعوةً، وأن يغفرَ لنا ذنوبَنا، ويُدخِلَنا الجنَّةَ بغيرِ حسبٍ، ووالِدِينا، وأهلِينا، ومشايخَنا، ومَن أحبَبْناه في الله، وأَحَبَّنا فيه، ومَن يقولُ: آمينَ.

وختامًا: أُوصِي نفسي وأخي بتقوى الله في السِّرِّ والعلنِ، وبذلِ الجهدِ في طلبِ العلمِ السِّرِّيِّ والعملِ به وشرِه، وإخلاصِ النِّيَّةِ في ذلك.

وصلَّى اللهُ، وسلَّم على نبيِّنامحُمَّدٍ، وعلى آلِه، وصحبِه أجمعينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

المُجِيزُ

ظافرُ بنُ حسنٍ آلُ جَبْعانَ القَحْطانيُّ

(١) «المنظومة البيقونيَّة» لا يُوجَدُ لهاسَنَدٌ مُتَّصِلٌ، بل لكُلِّ أسانيدِها مُنقطِعةٌ!

الفهارس

فِهْرِسُ المَصادِرِ والمَراجِعِ[1]

- «التَّبصرةُ والتَّذكرةُ: شرحُ ألفيَّةِ العراقيِّ»، للشَّيخِ زكريَّا الأنصاريِّ، نشر: دار الكتب العلميَّة - بيروت - لبنان.
- «تدريبُ الرَّاوي»، للحافظِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ، تحقيق: الدُّكتور أحمد عمر هاشم، ط١: ١٤١٤، نشر: دار الكتب العلميَّة - بيروت.
- «التَّقريراتُ السَّنِيَّةُ في شرحِ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ حسنِ بنِ محمَّدٍ المشَّاطِ، ط١: ١٤٢٠، نشر: مكتبة السَّوادي -جُدَّة - السُّعوديَّة.
- «تعلقُ التُّحَفِ على منظومةِ الطُّرَفِ في مُصطلَحِ مَن سلَف»، للشَّيخِ أحمدَ بنِ سيدي محمَّدٍ الشِّنقيطيِّ، تحقيق: الدُّكتور فخر الدِّين بن الزُّبَير، ط١: ١٤٢٩، نشر: الدَّار الأثريَّة - عمَّان - الأردن.
- «تيسيرُ مُصطلَحِ الحديثِ»، للدُّكتور محمود الطَّحَّان، ط٨: ١٤٠٧، نشر: مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض - السُّعوديَّة.
- «الجامعُ الصَّحيحُ المُختَصَرُ» [صحيحُ البخاريِّ]، للإمامِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ، تحقيق: الدُّكتور مصطفى ديب البُغا، ط١: ١٤٠٧، نشر: دار ابن كثير - بيروت - لبنان.
- «جامعُ التَّحصيلِ في أحكامِ المراسيلِ»، للحافظِ صلاحِ الدِّينِ العلائيِّ، تحقيق: حمدي السَّلفيِّ، ط٣: ١٤١٦، نشر: دار عالم الكتب - بيروت - لبنان.
- «حاشيةُ الأُجْهُوريِّ على شرحِ الزُّرْقانيِّ»، للشَّيخِ عطيَّةَ الأُجْهُوريِّ، ط١: ١٤٠٩، نشر: المكتبة العصريَّة - بيروت - لبنان.
- «الحديثُ الضَّعيفُ وحكمُ الاحتجاجِ به»، للدُّكتور عبد الكريم الخُضَير، ط١: ١٤٢٥، نشر: مكتبة دار المِنْهاج - الرِّياض - السُّعوديَّة.
- «الدُّرَرُ البهيَّةُ في شرحِ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للملَّا مةِ بدرِ الدِّينِ الحسنيِّ، تحقيق: أحمد بن سالم الحمَّاميِّ، ط١: ١٤٢٨، نشر: دار سعد الدِّين - دمشق - سوريا.
- «رسالةُ أبي داودَ إلى أهلِ مكَّةَ»، للإمامِ أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ، تحقيق: محمَّد بن لطفي الصَّبَّاغ، ط٤: ١٤١٧، نشر: المكتب الإسلاميِّ - بيروت - لبنان.
- «شرحُ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ أبي مُعاذٍ طارقِ بنِ عِوَضِ الله، ط١: ١٤٣٠، نشر: دار المُغْنِي - الرِّياض - السُّعوديَّة.
- «سُنَنُ ابنِ ماجه، بحاشيةِ السِّنديِّ، وزوائدِ البُوصِيريِّ: مِصْباحِ الزُّجاجةِ»، للإمامِ محمَّدِ بنِ يزيدَ القَزْوينيِّ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، ط١: ١٤١٤، نشر: دار الحديث - القاهرة - مصر.
- «سُنَنُ الترِّمذيِّ»، لأبي عيسى الترِّمذيِّ، تحقيق وشرح: أحمد بن محمَّد شاكر، نشر: المكتبة التِّجاريَّة - مكَّة المكرَّمة - السُّعوديَّة.
- «سُنَنُ النَّسائيِّ»، للإمامِ أبي عبدِ الرَّحمنِ أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيِّ، بشرحِ الحافظِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ، وحاشيةِ الإمامِ السِّنديِّ، ط٢: ١٤١٢، نشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- «صحيحُ مسلمٍ»، للإمامِ أبي الحسينِ مسلمِ بنِ الحجَّاجِ النَّيسابُوريِّ، تحقيق: محمَّد

(١) مُرتَّبة على حروف المعجم.

فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التُّراثِ العربيِّ - بيروت - لبنان.

- «قواعدُ التَّحديثِ»، للشَّيخِ جمالِ الدِّينِ القاسميِّ، تحقيق: محمَّد بهجة البيطار، ط١: ١٤٠٧، نشر: دار النَّفائس - بيروت - لبنان.
- «معرفةُ علومِ الحديثِ وكَمِّيَّةِ أجنلِه»، للإمامِ أبي عبدِ الله الحاكمِ النَّيسابوريِّ، تحقيق: الدُّكتور أحمد بن فارس السَّلوم، ط٢: ١٤٣١، نشر: مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض - السُّعوديَّة.
- «المُسنَدُ»، للإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، تحقيق: جماعة من الباحثين، بإشراف: الشَّيخ شُعَيب الأرناؤوط، ط١: ١٤٢٩، نشر: مُؤسَّسة الرِّسالة - بيروت - لبنان.
- «النُّخْبةُ النَّبهانيَّةُ شرحُ المنظومةِ البيقونيَّةِ»، للشَّيخِ محُمَّدِ بنِ خليفةَ النَّبهانيِّ، ط١: ١٤١١، نشر: مكتبة العلم - القاهرة - مصر.
- «نُزْهةُ النَّظرِ في توضيحِ نُخْبةِ الفِكرِ»، للحافظِ أحمدَ بنِ حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: محمَّد صبحي بن حسن حلاَّق، ط١: ١٤٣٠، نشر: مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض - السُّعوديَّة.

فِهْرِسُ الموضوعاتِ

الموضـــــوع	الصَّفحة
المُقدِّمةُ	٥
التَّعريفُ بالنَّاظمِ	٩
المبحثُ الأوَّلُ: نَسَبُه ونِسْبتُه	١١
المبحثُ الثَّاني: مَولِدُه ووفاتُه	١٢
المبحثُ الثَّالثُ: أسرتُه ونَسَبُه	١٢
المبحثُ الرَّابعُ: مذهبُه	١٢
المبحثُ الخامسُ: مُؤلَّفاتُه	١٢
التَّعريفُ بالنَّظمِ	١٥
المبحثُ الأوَّلُ: تحققُ اسمِ المنظومةِ	١٧
المبحثُ الثَّاني: إثباتُ هذه المنظومةِ للمُؤلِّفِ	١٧
المبحثُ الثَّالثُ: موضوعُها	١٧
المبحثُ الرَّابعُ: عددُ أبياتِها	١٧
المبحثُ الخامسُ: شروحُها	١٨
المبحثُ السَّادسُ: ماتَمَيَّزَتْ به هذه المنظومةُ	١٩
المبحثُ السَّابعُ: ما أُخِذَ على هذه المنظومةِ	١٩
المبحثُ الثَّامنُ: طباعتُها	١٩
متنُ المنظومةِ البيقونيَّةِ	٢١

الموضـــــوع	الصَّفحة

التُّحْفةُ المُضِيَّةُ بشرحِ المنظومةِ البيقونيَّةِ ٢٥

مُقدِّمةُ النَّاظمِ ٢٧

النَّوعُ الأوَّلُ: الصَّحيحُ ٣١

النَّوعُ الثَّاني: الحَسَنُ ٣٨

النَّوعُ الثَّالثُ: الضَّعيفُ ٤٢

النَّوعُ الرَّابعُ: المرفوعُ ٤٨

النَّوعُ الخامسُ: المقطوعُ ٥١

النَّوعُ السَّادسُ: المُسنَدُ ٥٣

النَّوعُ السَّابعُ: المُتَّصِلُ ٥٥

النَّوعُ الثَّامنُ: المُسَلسَلُ ٥٧

النَّوعُ التَّاسعُ: العزيزُ ٦١

النَّوعُ العاشرُ: المشهورُ ٦٤

النَّوعُ الحادي عشرَ: المُعَنعَنُ ٦٧

النَّوعُ الثَّاني عشرَ: المُبهَمُ ٦٩

النَّوعُ الثَّالثَ عشرَ: العالي والنَّازِلُ ٧١

النَّوعُ الرَّابعَ عشرَ: الموقوفُ ٧٤

النَّوعُ الخامسَ عشرَ: المُرسَلُ ٧٦

النَّوعُ السَّادسَ عشرَ: الغريبُ ٧٩

النَّوعُ السَّابعَ عشرَ: المُنقطِعُ ٨٢

النَّوعُ الثَّامنَ عشرَ: المُعضَلُ ٨٣

النَّوعُ التَّاسعَ عشرَ: المُدلَّسُ ٨٥

الموضـــــوع	الصَّفحة

النَّوعُ العِشرونَ: الشَّاذُّ ٩٠

النَّوعُ الحادي والعِشرونَ: المقلوبُ ٩٣

النَّوعُ الثَّاني والعِشرونَ: الفَرْدُ ٩٦

النَّوعُ الثَّالثُ والعِشرونَ: المُعلَّلُ ١٠١

النَّوعُ الرَّابعُ والعِشرونَ: المُضْطرِبُ ١٠٤

النَّوعُ الخامسُ والعِشرونَ: المُدرَجُ ١٠٦

النَّوعُ السَّادسُ والعِشرونَ: المُدبَّجُ ١١٠

النَّوعُ السَّابعُ والعِشرونَ: المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ ١١١

النَّوعُ الثَّامنُ والعِشرونَ: المُؤْتلِفُ والمُختلِفُ ١١٣

النَّوعُ التَّاسعُ والعِشرونَ: المُنكَرُ ١١٤

النَّوعُ الثَّلاثونَ: المتروكُ ١١٦

النَّوعُ الحادي والثَّلاثونَ: الموضوعُ ١١٨

الخاتمةُ ١٢١

الإجازةُ بالنَّظمِ والنَّثرِ ١٢٣

الفهارسُ ١٢٧

فِهْرِسُ المصادرِ والمراجع ١٢٩

فِهْرِسُ الموضوعاتِ ١٣٢